الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales

جامعة وهران 2
Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

جامعة وهران

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع السياسي

حركية السلطة السياسية المحلية في الجزائر

ـ دراسة سوسيوسياسية لبلدية وادي سلي ولاية الشلف ـ الجزائر

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ :**

عبدي أسماء **الزاوي مصطفى**

أعضاء لجنة المناقشة المقترحة :

د . مبارك نجاح	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة وهران**	**رئيسا**
د . الزاوي مصطفى	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة وهران**	**مشرفا و مقررا**
د . بوزيدي هواري	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة وهران**	**عضوا مناقشا**
د . مذكور مصطفى	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة وهران**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2014 – 2015 .

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما

اللذان علماني أن العطاء سعادة

و أن التضحية قيمة عظيمة بهما يمكن بناء المستحيل

فأنارا دربي , و تعبا لأجلي , و فكرا في مستقبلي

إلى أخي ياسر

إلى أختي هاجر و عائلتها

إلى كل من يعرفني

عبدي أسماء

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف الزاوي مصطفى على متابعته و توجيهاته بغية انجاز هذا العمل .

كما أشكر أساتذتي الكرام

مع خالص التقدير للزملاء اللذين أمدوني بالعون و السند .

كل الشكر و التقدير لعمال و مواطني بلدية وادي سلي –الشلف- اللذين تحملوا الحاحنا في طلب المعلومة .

مقدمة عامة :

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كان من أهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات وانهيار النظم الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع . انطلاقاً من الدور الجديد للدولة في الألفية الثالثة وفي عصر العولمة، والذي يركز على الدور المحوري للمجتمع المدني وتمكينه من الاضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم به الدولة على حسب نظامها المركزي أو اللامركزي ، أي الانتقال من دولة السلطة إلى دولة اللامركزية والمشاركة والشفافية (الدولة المجتمعية) .

و في هذا الإطار شهدت الجزائر تحولات كبيرة – تزامنت مع ما شهده العالم من تحولات – لعل أبرزها الانتقال من الأحادية إلى التعددية. والذي تضمن الالتزام بالأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .وإصلاح السلطة المحلية كأساس لبناء الدولة الجديدة.

و قد أظهرت الجزائر اهتماما متزايدا بتبني اللامركزية و تقوية قدرات نظم الادارة أو الحكم المحلي , و محاولة تعزيز تضافر الجهود الشعبية و الرسمية ,

لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و ما يهم في بحثنا هذا هو السلطة المحلية في الجزائر

وعلى مدى ذلك العقد شهدت الجزائر جدلاً واسعاً وجهوداً عديدة حول تحديد الصيغة المستقبلية لإدارة الشأن المحلي نتج عنه صدور قانون البلدية و الولاية 1990 الذي يَعني في مجمله الأخذ بنهج النظام اللامركزي في تسيير الشأن المحلي.

هذا و تكمن أهمية السلطة المحلية لكونها تشكل الحلقة الواصلة بين الحكم المركزي و المواطن . و هذه الحلقة لها دور أساسي رئيسي في توفير الخدمات للمواطنين من إدارة الحيز , إلى إنتاج فرص تنموية و تطويرية لخدمة المجتمع وسكان البلديات . لأجل خلق جسم يساهم في تخفيف عبء مطالب المواطنين عن السلطة المركزية و توجيهها إلى السلطات المحلية. و رغم أن السلطة المركزية تدعي بأنها تنتهج سياسة اللامركزية بواسطة توزيع و تفويض صلاحيات لأجل تعزيز و تمكين دور السلطات المحلية, و في نفس السياق نجد هناك قوانين تفتقر إلى التطبيق العملي. فنجد أن السلطات المحلية أصبحت متعلقة أكثر بالسلطة المركزية , و شبه مرتبطة كليا بالموارد التي تمنحها السلطة المركزية للسلطات المحلية.

هذا الواقع جعل السلطات المحلية العربية تفتقر إلى مقومات تحولها إلى حكم محلي يمكن أن يستقل, و لو جزئيا عن الحكم المركزي.

هناك من يرى بأن حالة معاناة السلطات المحلية العربية هو نتاج مباشر لسياسات تمييز و سيطرة تنتهجها السلطة المركزية ضد السلطات المحلية. و لا شك أن هناك آخرون يرون بأن مشكلات السلطات المحلية العربية هو نتاج لعوامل داخلية تتعلق بأداء رؤساء السلطات المحلية و موظفيها و ثقافة المجتمع المحافظ على أنماط سلوكية تعيق خروج السلطة المحلية من أزماتها و معاناتها . و لا شك أن هناك علاقة جدلية بين سياسات السلطة المركزية المميزة التي تضيق فرص التطوير وتمكين أداء السلطات المحلية, و سلوكيات المجتمع المحلي الذي يمر بمرحلة تمدن. كما لا يقتصر التنافس على السلطة على الصعيد العام بل يتعداه إلى الصراع الدائم بين مجتمعات مصغرة ما يؤدي في الغالب إلى تيهان في أروقة السلطة. و الحديث عن عن السلطة المحلية هو حديث عن خلافات دائمة ,حديث عن صراع مستمر و حركة معقدة و في الوقت نفسه هو حديث عن استراتيجيات متجددة لفك الصراعات الغير منتهية أو على الأقل إدارتها بشكل يحقق مصالح المواطنين.

و الاهتمام بحركة السلطة المحلية يعود إلى أهمية السيطرة على حركيتها لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي ,فالنزاعات و الخلافات رغم مضايقاتها تبقى مهمة لتحقيق التغيرات و حياة المجتمع و التحول الاجتماعي.

نريد في دراستنا هذه استعراض واقع السلطات المحلية في الجزائر من خلال اتخاذنا لبلدية وادي سلي كنموذج في محاولة لوصف كل مرحلة أو فترة انتخابية و ما رافقها من إشكاليات و تعقيدات , بالاعتماد على إطار نظري . يتعلق بماهية السلطة السياسية المحلية و بطبيعة العلاقة بين السلطة القانونية و السلطة التنفيذية حيث تشكل السلطة المحلية إطارا خاضعا بين مطرقة الحكم المركزي الذي يصيغ و ينتج السياسات, و يوزع الموارد بالاعتماد على قواعد تمييز مبرمجة تجاه السلطات المحلية, وسندان المجتمع ككل الذي يمر بعملية تحديث وحركية مستمرة. هذا الواقع يشغل السلطة المحلية في إشكاليات حياتية يومية , لأجل البقاء وتوفير الحد الأدنى من الخدمات , بدون أن تستطيع عمليا وضع الاستراتيجيات وامتلاك المعلومات و الموارد لإنجازه.

أهمية و تمييز الدراسة :

تبرز أهمية الموضوع في كونه دراسة لأحد المفاهيم المركزية في مجال علم الاجتماع بشكل عام و علم الاجتماع السياسي بشكل خاص.

كما تبدو أهمية هذا البحث و تمييزه من خلال عدة اعتبارات علمية وعملية وهي :

1- أنه بحث أكاديمي محايد يسعى بكل جهد إلى الوصول إلى الواقع بطريقة علمية بعيدا عن أي نزعة سياسية .

2- تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة وجود دراسات سابقة تناولت دراسة منطقة من مناطق الشلف بهذه المنهجية فقد اقتصرت معظم الدراسات السابقة على تناول الموضوع بصورة جزئية و متفرقة .

3- إن هذه الدراسة لم تقتصر على تحليل نصوص نظرية فقط, بل تعرضت للسلطة السياسية المحلية في صورتها العملية و الواقعية , و هو ما جعل هذه الدراسة تعد من الدراسات المشتركة بين القانون الدستوري وعلم الاجتماع السياسي.

4- المرحلة التي تعيشها الجزائر حاليا تتطلب دراسة حركية السلطة المحلية لفهم حركية المجتمع من خلالها حتى تستطيع الدولة إعادة نشاطها .

5- كما تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الجزائري بل و العالم العربي ظاهرة سياسية خطيرة جدا تتمثل في فقد المواطن الثقة في السلطة المنتخبة المحلية و في كافة سلطات الدولة , و هو ما ظهر واضحا في الآونة الأخيرة من تفشي الفوضى و العنف بكافة صوره.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تهدف إلى الكشف عن حركية السلطة السياسية المحلية بالجزائر و إبرازها من النواحي التنظيمية و الإدارية و القانونية , بعدما تناولها المؤرخون من الوجهة التاريخية المحضة . فهذا البحث المتخصص في علم الاجتماع السياسي يرمي إلى استكمال النقص و العمومية اللذين قد يكتنفا الجوانب التاريخية في أي دراسة.

2- تحديد الإطار السياسي و الاجتماعي للسلطة المحلية و تأثرها بالمعطيات الداخلية و الخارجية .

3- تحليل السلوك الإداري و طبيعة العلاقة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي و رئيس البلدية و أصحاب المصالح .

4- فهم حركية و آليات تسيير السلطة السياسية المحلية بالجزائر و كيفية حركتها من خلال نموذج بلدية في ولاية الشلف .

5- لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة السلطة المحلية التي تعد ذات أهمية كبيرة في المجتمع من خلال ما تلعبه من دور في المجتمع و العلاقة و الربط بين المواطن و الدولة .

6- دراسة العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة .

7- للبلدية أهمية كبيرة و دور فعال يؤثر في الحياة السياسية و الاجتماعية , فبصفتها الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و الهدف هو إبراز كل ما يتعلق بالبلدية و التعرف على الصعوبات التي تواجه أصحاب القرار و مدى استطاعتها تنفيذ أعمالها.

دواعي اختيار الموضوع :

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية و أخرى موضوعية , و انطلاقا من ذلك يعود اختيارنا لموضوع السلطة السياسية المحلية , و أثره على المجتمع

المحلي (بلدية وادي سلي ولاية الشلف نموذجا) كموضوع لمذكرة الماجستير بدافع شخصي , بحكم نظرتنا أن الطالب في بداية مشواره العلمي و البحثي لابد أولا أن يعطي بعض الاهتمام و مجالا من الدراسة لمواضيع تهم وطنه بالدرجة الأولى , يليه مختلف المحاولات العلمية التي قد تمس مجموعة مختلفة من الدول و المواضيع خارج إطار دولته و مجاله , و ذلك في محاولة منه الاسهام و لو بالجزء اليسير في توجيه صناع القرار نحو بناء سياسات بما يخدم مصالح المواطنين و توجهات السلطة المركزية , لتحقيق التنمية.

أيضالأنني كنت دائما مهتمة بالسياسة و المجتمع وبالخصوص السلطة المحلية كظاهرة تساهم في خلق نقاشات تقوم بتقييم الدول من خلال أداء السلطات المحلية كممثل للدولة في المجتمع و في الساحة العربية و الدولية.و كذلك بحكم تواجدي في المجتمع المحلي و ملاحظة السلطة السياسية المحلية كهيئة تمارس دورا هاما لا يقل عن دور السلطة المركزية ,و هذه الملاحظات الشخصية عن قرب كانت تتعلق بطبيعة هذه السلطة و مباشرة الصلاحيات و اتخاذ القرارات و تأثيرات المجتمع المحلي و خصوصيته . كذلك رغبتي في تجديد المواضيع البحثية , و توجيه الجهود نحو مواضيع محلية في الحاجة إلى المزيد من البحث و التحليل خصوصا من منظور علم الاجتماع السياسي.لان نجاح أي دولة يعتمد على الانطلاق من القاعدة و الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية , أيضا

السلطة المحلية تمثل النواة الأساسية التي من خلالها يتم فهم نظام السلطة الجزائرية . و هي علاقات جد معقدة . و وسط كل هذا هو موضوع شيق فيه امتزاج النظري و التطبيقي و الرسمي و اللارسمي

أيضا هناك عدة أسباب موضوعية جعلتني أقوم باختيار هذا الموضوع من أهمها , عنوان مشروع الماجستير الذي أدرس فيه والموسوم ب: السلطة والمؤسسات السياسية في الجزائر و دول المغرب العربي حوارات و ثقافات لذلك وجب علي أن اختار موضوع يكون جزء من عنوان المشروع. أيضا الوضع الاجتماعي المحلي الذي تعيشه السلطات المحلية في الجزائر , والموجة و الحركية التي تعرفها المؤسسات من بينها البلدية , و كذا وجود أزمة ثقة عند المواطن تمتد أفقيا مع منتخبيه المحليين و عموديا مع الإدارة المحلية . كما أن المشكل أصبح يطرح نفسه بإلحاح على الملاحظين ,حيث يمكننا أن نلاحظ من خلال تعاملنا مع مؤسسات الإدارة المحلية , تضعها في عدة مشاكل , يلصقها الإداري المعين بالمنتخب و العكس. و يرجعها آخرون الى أسباب خفية .

غرضي من البحث ليس إظهار نتائج بل من له السلطة القانونية و من له النفوذ , أي من هو المنفذ ؟

و لأجل إعداد دراسة أكاديمية حول موضوع حركية السلطة السياسية المحلية و علاقته بالمجتمع وجب علينا معالجة النموذج البلدي الذي يعتبر الجماعة

القاعدية للامركزية . و ذلك وفق دراسة ميدانية نقوم من خلالها بعملية إسقاط تام لما هو موجود قانونيا على ما هو موجود في أرض الواقع من خلال مقابلات مع رؤساء البلديات و الموظفين و المواطنين مرفقة بنتائج و تحليلات.

كما يشكل موضوع السلطة المحلية أحد المواضيع المهمة التي تطرح عديد الإشكاليات , و التي من شأنها بعث مشاريع بحثية , و إنتاج معرفي على قدر من الأصالة و الأهمية , لا سيما و أن للموضوع محل الدراسة علاقة مباشرة بالتنمية في بلادنا , و ما يجب أن نهتم به في ظل عالم يزداد تعقيدا و تركيبا و تشابكا , ما يفرض ضرورة الاهتمام بالمحلي و بخصوصية كل منطقة لأنه نقطة الانطلاق للتنمية المحلية .

الدعائم الأساسية للبحث :

من أهم الأعمال ذات الصلة بموضوع المذكرة يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولته بالدراسة و التحليل , و التي مثلت في حد ذاتها منطلقا أساسيا في بلورة فكرة الموضوع محل الدراسة , و من ثم خوض التجربة البحثية في إطار زاوية معينة بغية دراسته , و بمعطيات مختلفة فرضتها طبيعة التحولات السياسية و الاجتماعية في المنطقة , و عليه فإنه من بين الكتب المهمة التي تأتى لنا مطالعتها دراسة بيير بيرنبوم بعنوان السلطة المحلية من القرار إلى النظام ,

تناول في دراسته السلطة المحلية ضمن عدة مقاربات و زوايا مختلفة أهمها , تحليل القرار كيف أن تحليل القرار و المراحل التي يتم من خلالها ذلك تمكن من رصد طبيعة السلطة المحلية من حيث العوامل المختلفة التي تدخل في صناعتها للقرار و على رأس القائمة العوامل التاريخية و السياسية , و أيضا أنواع و تحاليل متعددة أخرى.

أما الكتاب الثاني , فقد كتبه حسن ملحم يحمل عنوان التحليل الاجتماعي للسلطة , فقد تناول السلطة كظاهرة قديمة , يفترض بأن أول مجتمع قد عرفها , لتتطور بتطور حالته حتى الوصول إلى الصورة التي نلاحظها في مجتمعاتنا المعاصرة . و لم يكن البحث في نطاق السلطة مجردا بل ذهب الاهتمام نحو شرعيتها أيضا , إضافة إلى أنها وقتية تحتاج إلى تجديد مستمر , و أكد أن علم الاجتماع السياسي هو الذي يعطينا أفضل الدراسات الاجتماعية حول تحليل السلطة.

من ضمن الكتب المتميزة أيضا حول السلطة السياسية المحلية , نجد كتاب روبرت دال بعنوان من يحكم ؟ طرح أسئلة عديدة من أهمها : كيف تتخذ القرارات ؟ و هل يتمتع صاحب القرار باستقلالية في ذلك أم هنا فواعل أخرى ؟ حيث عمل دراسته على مستوى مجتمع أمريكي محلي هو مدينة " نيوهافن " منطلق التحليل في دراسته هو : أن السبيل الناجح لتحديد و تحليل بنية القوة

السياسية في المجتمع هو البحث في عملية صنع القرارات القوية و الفعالة في مصلحة الجماعة , للوقوف و الاطلاع على كيفية اتخاذ تلك القرارات . و التعرف على هوية المشاركين في صنعها , و تنحصر تلك القرارات في ثلاث نقاط أساسية على النحو التالي :

- التنمية الحضرية
- السياسة التعليمية
- إشكالية الترشح للمناصب السياسية .

و يمكن أيضا الإشارة إلى المساهمات القيمة التي قدمها نخبة من الباحثين الجامعيين الجزائريين سواء في إطار الملتقيات أو مقالات في مجلات أكاديمية , نذكر على سبيل المثال دراسة ناجي عبد النور بعنوان , نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة . و في هذا السياق يوضح الحكم المحلي منذ نشأته إلى يومنا هذا في الجزائر , ثم ينتقل إلى البلدية لوضح تشكيلها و صلاحياتها , بعدها يذهب إلى القرارات و مشاريع التنمية , يختمها بتوصيات لتطوير الحم المحلي و تحقيق التنمية .

كما تم التركيز على بعض الرسائل الجامعية , و ذلك راجع بالأساس إلى صعوبة رصد كل ما كتب حول الموضوع.

الإشكالية

إن إشكالية دراستنا التي تناولنا فيها حركية السلطة السياسية المحلية في الجزائر حددنا إطارها الواسع فيما أسميناه بعلاقة السلطة الرسمية بالسلطة غير الرسمية .

هذه الإشكالية تبلورت من خلال بناء نظري و معرفي نابع من معاينة ميدانية لواقع السلطة المحلية في الجزائر ما بعد الاستقلال و بالضبط بعد الثمانينات. لبلدية وادي سلي بولاية الشلف و لحقل السلطة السياسية المحلية العربية بكل ما تتسم به من تعقيدات و تناقضات و تساؤلات اجتماعية و سياسية متعددة. من خلال تراكمات ثقافية متعددة و تفاعلات داخلية و خارجية أدت إلى استمرارية و تطور سوسيولوجي و حركية دائمة ومن جهة أخرى ما خلفته التحولات التي شهدها الدستور الجزائري و المجتمع الدولي ككل في الفترة الأخيرة.

هذه المعاينة تبين لنا ديناميكية و حركية واسعة النطاق في الثمانينات لأن البلدية كانت تابعة لدائرة بوقادير و نظرا لتشعب المهام و ازدياد السكان تحولت سنة 1985. إلى بلدية مستقلة ذات حركية واسعة النطاق ,لا استقرار و لا توازن في البداية. فعديد الأحداث و المواقف سواء بصفة مستمرة أو متفاوتة و بطريقة

رسمية أو غير رسمية , مكثفة و متباينة مست جميع الأقطار الجزائرية و النظام السياسي بصفة عامة.

فمن الانتخابات أو التعيينات المتكررة و المتتابعة للعديد من رؤساء البلديات تختلف الأمور و هذا لدليل على حركية مستمرة متأثرة بطبيعة المجتمع المحلي و طبيعة النظام السياسي الجزائري. و من الهجرة نحو المدن إلى الانفجار و الانحراف في ممارسات و سلوكيات الأفراد و الجماعات.

من ناحية أخرى المادة القانونية و النصوص التنظيمية فيما يخص السلطات المحلية التي كانت تصر بين الحين و الآخر لمواكبة التحولات المتعددة . و الإعلان في 23 فيفري 1989 عن وضع دستور جديد ثم أيضا تعديل قانون البلدية و الولاية و إقرار التعددية الحزبية في 5 جويلية 1989 .

كل هذا جعل من هذه الفترة مرحلة تستحق الدراسة على المستوى المحلي و في كافة الميادين خاصة في ظل التعددية التي كان لها تأثير على نسق التفاعل و العلاقات سواء الفردية أو الجماعية , مما أدى إلى حركية في المجتمع المحلي أثرت في العديد من المجالات و أدت في الكثير من الأحيان إلى أزمات . و لكن رغم كل هذه التفاعلات و التغييرات بقيت السلطة السياسية المحلية تحتفظ بإستمراريتها و حركيتها.

إن تبيان ذلك يستدعي تفسيرا سويسيو- سياسي للسلطة السياسية المحلية في الجزائر , من خلال دراسة حالة بلدية وادي سلي بالشلف , مع التركيز على آراء و مواقف المبحوثين , و هم رؤساء البلدية عبر المراحل المنتخبة منذ نشأة البلدية إلى اليوم, بشكل أساسي . و باقي المنتخبين و كبار العائلات و رجال المنطقة باعتبارهم فاعلين اجتماعيين و سياسيين و الموظفين و عينة من المواطنين باعتبارهم نواة السلطة المحلية. فكانت الإشكالية المطروحة على النحو التالي :

ما هي طبيعة السلطة السياسية المحلية ممثلة ببلدية وادي سلي بالشلف ؟ما هي العوامل التي تأثر في عملية اتخاذ القرار ؟ و بمعنى آخر

هل حركية و ديناميكية السلطة السياسية المحلية نابعة من التاثيرات القانونية الرسمية للدولة أم ناتجة عن تأثيرات و فواعل أخرى ؟

الفرضيات :

للإجابة على هذه التساؤلات السوسيولوجية التي تم طرحها اعتمدنا على الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة. نسعى من خلال بحثنا هذا إلى الوصول إلى معرفة مدى صحتها , و الى طبيعة السلطة المحلية ممثلة في بلدية وادي سلي بالشلف , و هي كالآتي :

1-يتحدد موقف المنتخبين من تعامل السلطة المحلية مع المجتمع المحلي وفق عوامل التنظيم الرسمي و القوانين المنظمة للسلطة السياسية المحلية باعتبارها مؤسسة تدخل ضمن محددات نموذج الدولة الجزائرية كدولة معاصرة .

2- إن ممارسات السلطة السياسية المحلية الظاهرة تخفي وراءها سلطة أخرى تتوزع بين السلطة المركزية و أصحاب المال و العلاقات الشخصية و النفوذ .

3-تتجسد العلاقة بين المركزية المؤسساتية الرسمية و العوامل الغير الرسمية في طبيعة السلطة السياسية و حركيتها و قراراتها.

و لقد تضمنت الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية نذكرها فيما يلي :

السلطة : هي المرجع الأعلى المسلم له بالقيادة , أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى , بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة و الفصل و بقدرتها و بحقها في المحاكمة و إنزال العقوبات و بكل ما يضفي عليها بالشرعية و يوجب الاحترام لاعتباراتها و الالتزام بقراراتها , و تمثل الدولة السلطة التي لا تعلوها سلطة في الكيان السياسي , و تنبع السلطة من حاجة الحياة الاجتماعية إلى النظام و السلم و الأمن و إلى أهمية توافر الاستقرار. [1]

[1] محمد فايز عبد اسعيد , **الاسس المظرية لعلم الاجتماع السياسي** ,ط 2 , بيروت , دار الطليعة للطباعة و النشر ,1988 , ص 32 .

السلطة السياسية :

يعرف لاسوال و كابلان السلطة السياسية " أن السلطة السياسية عبارة عن شكل في ممارسة التأثير , إجراءات تهدف التأثير في البرامج السياسية للآخرين , عن طريق اتخاذ عقوبات قاسية -حقيقية أم افتراضية- تجاه البرامج السياسية المختلفة عن تلك التي تعتمدها "[1]

مفهوم السلطة السياسية المحلية (الحكم المحلي) : هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة واستقلالية من خلال المهام التي يؤديها في ظل سيادة الدولة ،هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية .[2] ويعرفه آخرون على أنه نظام شامل تتنازل بموجبه الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لفائدة جماعات محلية مستقلة ،تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد . [3]

النفوذ : أما النفوذ فقوة غير نظامية، تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل أية مناصب رسمية في المجتمع، وذلك عن طريق عمليات الاتصال السياسي والتفاعل الاجتماعي التي تباشرها عبر وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية، أو داخل جماعات الضغط

---

[1] حسن ملحم , **التحليل الاجتماعي للسلطة** , الجزائر , منشورات دحلب , ص 14 ,

[2] ناجي عبد النور , **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة**:تجربة البلديات الجزائرية ،دفاتر السياسة والقانون،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،العدد الأول،جوان 2009،ص153.

[3] أكرم سالم،**" حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي"**، الحوار المتمدن - العدد: 2258 – 21/04/ 208 ،على الرابط ،http://www.ahewar.org

والمصلحة سواء باستخدام وسائل الاستمالة والإقناع والترغيب المألوفة، أم بممارسة أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروعة. [1]

الفرق بين السلطة و القوة و التأثير :

عند الحديث عن العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاث يمكن القول بأن القوة هي العنصر الأساسي والقاسم المشترك لكل من السلطة والتأثير. هذا يعني أن السلطة هي الاستخدام المشروع للقوة وإن القوة هي شرط أساسي وضرورة لتحقيق الحكم. بمعني لكي يكون الحُكم في أي دولة ناجحا وعادلا لابد أن تتحول القوة في المجتمع إلي سلطة ولابد أن تتجسد هذه السلطة في شكل مؤسسات دستورية. أما التأثير فهو نوع آخر من أنواع القوة ولكن بأسلوب غير مباشر وفي بعض الأحيان قد يكون غير رسمي. باختصار شديد يمكن القول بان القوة هي العنصر الأساسي والمُحرك الضروري لكل أبعاد السياسة في كل مجتمع ويمكننا تشبيه عنصر"القوة" ودوره في علم السياسة بعنصر "الطاقة" ومكانته في العلوم الطبيعية. وما أعنيه بالقوة هنا هو مقدرة الإنسان علي إقناع أو إجبار الآخرين للقيام بشيء ليس بإمكانهم القيام به دون ذلك. ومن هذا الفهم يمكن اعتبار كل من السلطة والتأثير مظهرين من مظاهر القوة وانعكاساتها في المجتمع. وبمعني آخر يمكن تجسيد عنصر القوة في عدة مظاهر وأشكال. ففي الوقت الذي ينظر البعض

1 روبرت دال , التحليل السياسي الحديث , ترجمة: علاء ابو زيد, ط 5 , القاهرة , مركز الاهرام للترجمة و النشر , 1993 . ص54

فيه للقوة من خلال شكلها الرسمي – وهو السلطة , قد يراها آخرون في شكلها الغير رسمي – وهو التأثير, وقد يراها فريق ثالث في شكل الغلبة والقهر –– وهو التسلط , وقد يراها فريق رابع في شكل الكفاءة والحجة والعلم – وهو المعرفة. والخلاصة هنا هو أنه علي كل من يريد أن يتعاطى السياسة أن يعي بأن القوة هي في الأصل أداة محايدة يمكن تسخيرها للخير أو استخدامها للشر وهذا الاستخدام يتوقف علي من يملكها. وعليه فعلي من يريد أن يتعاطى السياسة أن يدرك بان أداة القوة قد أصبحت ضرورة لابد منها لكل من يريد أن يحقق أهدافه مهما كانت هذه الأهداف. [1]

و حتى نلم بجوانب الموضوع المتشعبة خدمة للغرض العام للبحث قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين نظري و ميداني يضمان ثلاثة فصول , اثنان منها في القسم النظري و الثالث ميداني.

ففي الفصل الأول الموسوم ب " الإطار النظري لدراسة السلطة السياسية المحلية" تناولنا في الجزء الأول منه تحديد مفهوم السلطة و تعريفها باعتبار أن السلطة المراد دراستها لها نفس الخصائص البنائية و الوظيفية ثم عرض لمختلف الاتجاهات النظرية في دراسة السلطة بمزيد من الدراسة و التحليل, مع عرض موجز لأهم التصورات الفكرية لكل اتجاه من هذه الاتجاهات حول السلطة

[1] محمد بالروين , من مفهوم السلطة السياسية , الأربعاء 22 سبتمبر 2010 على الرابط www.libya-watanona.com/adab/...mb220910a.htm, تاريخ تصفح الموقع : 4 أكتوبر 2014 .

بالإضافة إلى أشكال السلطة و ممارساتها . أما في الجزء الثاني من هذا الفصل فتطرقنا فيه إلى السلطة المحلية من خلال التعرف على ماهية الحكم المحلي و مقوماته , و منه إلى فلسفته و أهدافه .

أما الفصل الثاني و المعنون ب " ماهية البلدية في الجزائر وتنظيمها " و الذي تم تقسيمه إلى عدة عناصر الجزء الأول تناولنا فيه البلدية من خلال عرض تعريفها في الدساتير الجزائرية ثم من خلال القوانين و بعد ذلك إحداث البلدية

أما في الجزء الثاني لهذا الفصل فتناولنا فيه بمزيد من الشرح التحليل للبلدية ألا و هو البلدية من الناحية القانونية و التنظيمية في الجزائر من خلال تحديد كيفية تشكيل المجالس المنتخبة و تسييرها و هذا بدوره قادنا الى صلاحيات و أدوار البلدية و إدارتها .

أما الفصل الأخير فيتضمن النتائج المتوصل إليها من خلال المقابلات , و تحليل الفرضيات و النتائج.

و ختمنا بحثنا بحوصلة قدمنا من خلالها أبرز النتائج و مجموعة من التوصيات و الاقتراحات.

الإطار المكاني و الزماني للدراسة :

– **الإطار الزماني :** سوف نعتمد على مرحلة توجه الجزائر نحو التعددية كمرحلة أساسية . و التي برزت مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات , مع الإشارة لمراحل سابقة عند الضرورة.

– الإطار المكاني : دراسة لبلدية وادي سلي بالشلف

منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على مصدرين أو أداتين :

الأولى : مجموعة القراءات حول السلطة المحلية و ما يتضمنه من ولاية و دوائر و كل دائرة تشرف على مجموعة من البلديات منها بلدية إقامتي , و الاطلاع على قانون البلدية لأنها تنظيم إداري رسمي .

الثانية : من خلال الملاحظة المباشرة و مقابلة رئيس المجلس الشعبي البلدي و أغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي . و الاطلاع على تركيبة المجلس الشعبي البلدي و انتماءات أعضائه . أيضا معرفة خريطة البلدية.

كما أنني قد لجأت إلى بعض المقابلات الحرة للتأكيد على بعض الجوانب في البحث و لتدقيق المعلومات المحصل عليها ,فقد قابلت المواطنين في قاعات

الشاي , في منازلهم, في البلدية, و قد أفادني كل ذلك في التحليل بناءا على أقوالهم, ففي حين يرى المسؤولون شيئا يرى المواطنون شيئا آخر.

مستخدمين في دراستنا المنهج الوصفي, ذلك أن إتباع طريقة الوصف تؤدي بنا إلى تبيان الأطر النظرية و المفاهيمية للسلطة المحلية ,لاسيما مقوماتها و تصوراتها و أهدافها , ليتم تمييزها عن السلطة المركزية , كما يمكن من خلال المنهج الوصفي وصف الأنظمة و القوانين المطبقة في الجزائر .إن استخدام المنهج الوصفي التحليلي أيضا لأننا من خلاله سوف نسلط الضوء بصورة أكثر وضوحا في تحليل الواقع و انعكاساته السوسيولوجية على المجتمع المحلي . و كيف أثرت العلاقات و التفاعلات الاجتماعية على السلطة .

الصعوبات التي واجهتنا في البحث :

فرضت طبيعة الموضوع مجموعة من الصعوبات , و ذلك ناتج لضبابية المشهد السياسي , و الإعلامي على حد سواء. و ذلك بقلة المعلومات فيما يتعلق بمن له السلطة الفعلية في البلدية , و هي الأمور التي اصطبغت بعدم الوضوح و

لفها الغموض و السرية , و لو أتيح الوصول إليها لأمكننا الوصول إلى هدف أبعد من وراء الدراسة .

أيضا من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي تلك المتعلقة بالمراجع , فالبرغم من وفرة الكتابات حول السلطة , إلا أنها في معظمها تعالجها معالجة سياسية أو قانونية . أضف إلى ذلك أن البعد السوسيولوجي في مسألة السلطة المحلية لا يعالج في الغالب إلا من باب المشاركة السياسية , فلم أجد فيما بحثت من يربط السلطة المحلية بالمجتمع و خصوصياته غير بعض المقالات . كما أن الدراسات الميدانية المتعلقة بالسلطة المحلية في الجزائر قليلة خصوصا في الجامعات.

أيضا , صعوبة التمييز بين السلطة المحلية و الجماعات المحلية و الإدارة المحلية فهناك مراجع تراها مفاهيم مختلفة و هناك مراجع تعتبرها نفس الشيء خاصة من الناحية العملية . هذا على الصعيد النظري أما على الصعيد الميداني , فلقد واجهنا نوع من التحفظ و الغموض و الخوف من طرف بعض رؤساء البلديات و كبار رجال المنطقة من خلال إجاباتهم على أسئلة المقابلة الميدانية . فهذا الموضوع هو سهل بسيط في الظاهر لكنه صعب نوعا ما في الواقع الميداني لأنه حساس , و من الواقع المعاش و تقف عليه كل مشاريع التنمية , لذلك حاولنا قدر الإمكان أن ننجز بحث علمي ينسجم مع المعايير العلمية و المنهجية.

بتوفيق من الله و فضل منه تم تذليل بعض الصعوبات التي اعترضت انجاز هذه المذكرة بفعل عدة عوامل بداية من توجيهات و نصائح الأستاذ " د. الزاوي مصطفى" التي مكنتنا من إخراج هذه المذكرة على هذا الشكل , و كذا مساعدة بعض الزملاء و الأصدقاء بنصائحهم و مساعداتهم في ترجمة بعض الدراسات , فضلا عن التواصل المباشر مع عديد الأساتذة سواء بطريقة مباشرة ف الجامعات أو الملتقيات أو من خلال شبكة الانترنيت , التي مثلت إضافة مهمة للدراسة .

هذا و لا يفوتني أن أنوه بالتسهيلات التي وجدتها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي الحالي و الهيئات الإدارية و المنتخبة على مستوى البلدية.

الفصل الأول : مفهوم السلطة السياسية المحلية في الجزائر

تمهيد :

سيحاول هذا القسم من الدراسة معالجة الجانب النظري والمفاهيمي وذلك بتسليط الضوء على المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، حتى نستطيع أن نطل على العالم الذي تحتويه هذه الدراسة. ومحاولتنا هذه تأتي ضمن السياق العام الذي يقتضيه كل بحث علمي.

إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية , حيث لا يمكن أن نتصور أي تجمع إنساني دون أن تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق , فمنذ المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة في فكر " أرسطو" عندما تناول موضوع الدولة المدينة , حين أشار إلى أن شرعية الدولة تقوم على السلطة , و شرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود , و يرى أن سلطة السيد على العبد هي لمصلحة العبد , مع أن مصلحة السيد و مصلحة العبد تتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد و للعبد المستوى الذي يشغله كل منهما , و يشير إلى أن سلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحة الخاضعين لها , أو أنها مصلحة مشتركة .

كما يرى " أرسطو " في السلطات العامة , حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة , بأن لكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره , و من الطبيعي أن يرى الجميع التناوب في مباشرة السلطة شرعيا , و يقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم مثلما سبق لهم الفصل في مصالحه , لكنهم فيما بعد , قد توحي اليهم المزايا التي تجلبها السلطة و ادارة المرافق العامة بالرغبة في

ان يبقوا في السلطة دائما بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها , فتصبح سلطتهم مستمدة من رغبتهم الخاصة .

فمن البديهي اذن أن يقال ان الدساتير كلها التي تقصد المنفعة العامة صالحة , لأنها تراعي العدل , و ل الدساتير التي تقصد المنفعة الخاصة للحاكمين ليست الا فسادا للدساتير الصالحة , فإنها تشبه سلطة السيد على العبد , في حين أن المدينة على الضد من ذلك , ليست الا جماعة من الناس الأحرار .

و تجدر الاشارة , الى أن تطور الفكر الاجتماعي و تقدم الفكر السياسي , وصولا الى الفكر الجماهيري , أثبت أن هذا التقسيم الطبقي , و التمييز بين الحكام و المحكومين هو الذي خلق العلاقات الظالمة , التي تعاني جراء نتائجها المجتمعات البشرية , و التي مازالت تعمل جاهدة لتصحيحها .[1]

مثلت السلطة بؤرة اهتمام لكل من تقلد مهمة البحث في علم السياسة، فهي عنصر أساسي تدور حوله جوانب ومحتوى العديد من الظواهر السياسية بل أن الكثير من تلك الظواهر لا يمكن أن تقوم بدون سلطة على اختلاف أشكالها و أنواعها.[2]

1 – 1 - مفهوم السلطة السياسية :

يعتبر المفهوم عنصر أساسي في بناء أي نظرية، وهو يتخذ شكل تعريف اسمي، قد لا يخدم سوى في تحديد معنى الظاهرة "القاموسي" أو يأتي بوصفه تعريفا حقيقيا وهو ما يعني الإلمام بطبيعة الظاهرة أو الشيء قيد البحث وتحديد عناصرها ومتغيراتها و علاقاتها على سبيل المثال.

[1] مولود زايد الطبيب , **علم الاجتماع السياسي** , ط 1 , دار الكتب الوطنية , بنغازي , ليبيا , 2007 , ص ص 74 75 .
[2] عبد الجليل رعد , **مفهوم السلطة السياسية** : مساهمة في دراسة النظرية , مجلة دراسات دولية , عدد 37 , ص 120 .

هناك العديد من البحوث والدراسات السوسيولوجية والسياسية عبر العديد من الفترات التاريخية التي اهتمت بدراسة تطورات وتفاعلات العلاقات السياسية داخل النظم الاجتماعية العامة التي كان التركيز فيها يشمل أساسا معرفة ماهية طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تربط ما بين أفراد المجتمع حتى يتم الحفاظ على وتيرة الصيرورة التاريخية والتوازن في العلاقات الاجتماعية. بمعنى آخر فهي البحث في العناصر الأولية التي تشكل نمط السلطة، وما هي الشروط الأساسية التي ساهمت في تشكيلها والتطورات والصور التي أخذتها عبر تطور البشرية وباختلاف المجتمعات والفترات الزمنية. كل هذا كان محط أنظار واهتمام العديد من الباحثين انطلاقا من المسلمة التالية : أن داخل أي مجتمع إنساني مهما كان البعد الزمني الذي ينتمي إليه ومهما كانت درجة التطور الذي يعرفه حتى ولو في شكله البسيط الأولي هناك مسألة السلطة التي تفرض أهميتها وقوتها على الأفراد وتدفعهم إلى ضرورة التفكير والتساؤل عن من ينبغي أن يتولى تسيير وتنظيم أمورهم وتفاعل علاقاتهم .[1]

تعتبر السلطة هي الظاهرة الاجتماعية الأولى التي تتبدى في أي مجتمع بشري مهما كان أمره، ففي كل المجتمعات البدائية والمتقدمة كانت هناك طبقة حاكمة وطبقة محكومة، حكام يزاولون السلطة ومحكومون يخضعون لها. ومازلنا نرى ذلك حتى وقتنا الحاضر في كل مجتمع مهما تواضع أمره أو كبر . فالواقع يثبت أنه ما إن يوجد تجمع بشري حتى يحس أصحابه بحاجتهم الشديدة إلى النظام. وهذا النظام لا يمكن أن يتم إلا تحت سلطة عامة تراقب تصرفات الأفراد لتضع لها الحدود.[2]

سنتطرق في هذا الإطار إلى التعريف بالسلطة السياسية من حيث هي علاقة اجتماعية من نوع ما وليست أمرا أو صفة لصيقة بالفرد.

[1] المرجع نفسه , ص 123 .
[2] مصطفى أبو زيد فهمي , **النظم السياسية و القانون الدستوري** , دار المطبوعات الجامعية, ص. 20.

1 – 1 - 1 - تعريف السلطة السياسية :

بداية يجب أن نشير الى أن تناولنا لأي مصطلح من المصطلحات , أو مفهوم من المفاهيم السوسيولوجية , ما هو الا لغرض البحث و الدراسة و التحليل من أجل الوصول الى ماهية ذلك المصطلح أو المفهوم , حتى نستطيع أن نحدده بشكل علمي, و ذلك لغرض إستخدامه في تحليل و تفسير و دراسة الظواهر الإجتماعية , إلا أن ذلك لا يعني الفصل الكامل بين تلك المصطلحات و المفاهيم المختلفة , حيث أن تركيب و تعقيد الظاهرة الانسانية بصفة عامة , و الاجتماعية بصفة خاصة , يجعل تلك المصطلحات و المفاهيم كذلك مركبة و متداخلة , لا تتعارض في غالب الأحيان بقدر ما تكون مكملة لبعضها البعض في تفسير النظم الاجتماعية .

على هذا الأساس , و نظرا لأن مفهوم السلطة يعد من أكثر المفاهيم السوسيولوجيةإستخداما في إيطار علم الاجتماع بصفة عامة , و علم الاجتماع السياسي بصفة خاصة , فإن الدارسين و العلماء و المتخصصين , رغم الاجتهادات الكبيرة في هذا المجال , لم يتفقوا على تحديد المفهوم اصطلاحا , بل أن الكثير من الآراء و الإجتهادات تتباين مع بعضها البعض أحيانا , و قد تتضارب أحيانا أخرى . و هذا ما سوف نوضحه في بحثنا هذا .

قبل أن نتطرق إلى تعريف السلطة يجب أن نحدد المصطلح من الناحية اللغوية.

لغة:القدرة و القوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره... و جمع السلطة سلطات، وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية و السلطات التربوية والسلطات القضائية وغيرها.[1]

[1] جميل صليبا , **المعجم الفلسفي** , دار الكتاب اللبناني , 1978 , ص. 670 .

أما اصطلاحا:فيراد بها سلطة الدولة، وبذلك فإنها سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلد. [1]

أما المعجم الفلسفي السوفياتي فيعرفها على أنها " إحدى الوظائف الأساسية للتنظيم الاجتماعي للمجتمع، إنها القوة الآمرة التي في حوزتها الإمكانية الفعلية لتسيير أنشطة الناس بتنسيق المصالح المتعارضة للأفراد أو الجماعات وبإلحاق تلك المصالح بإدارة واحدة عن طريق الإقناع أو القسر " .[2]

وليس بعيدا عن هذا التعريف ما يذهب إليهج.بيتي من أن السلطة هي القدرة على التأثير في الأشخاص ومجريات الأحداث باللجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والإكراه .[3]

تشير هذه التعريفات إلى حقيقتين على الأقل، وهما: السلطة أمر وأيضا السلطة واقع اجتماعي .....

إن السلطة لا تشكل مظهرا واحدا من مظاهر السلطة في المجتمع، والكثير من المفكرين اتجهواإلى دراسة السلطة دراسة كاملة، أي إلى التطرق لكل مظاهرها.

وينطلق (جورج كابلين) من فعل الإرادة الذي ينشد الإنسان بواسطته، تحقيق رغباته، حيث ينشأ الصراع الذي غالبا ما يستدعي اللجوء إلى العنف أوالإلزام، حتى ولو كان قانونيا . إنه ميدان واسع جدا .

أما (هارولد لاسويل) الذي أثر بأفكاره في الوم أ فيحلل البواعث ودوافع أولئك الذين يصارعون في سبيل السلطة والتأثير، والتي يمكن أن تكون مادية أومعنوية، إنها أساليب النخبة السياسية في كل وقت كان .[4]

---

1 سعيد بوشعير, **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة –النظرية العامة للدولة و الدستور**, ج.1 , الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية , 1986, ص ص 72,73 .

[2] Dictionnaire philosophique , Ed. du progrés , moscou,1985, p.409.

[3]جورج بالنديه , **الانتروبولوجيا السياسية** . تر : جورج أبي صالح , بيروت , مركز الانماء القومي , 1986 , ص. 37 .

[4]Lasswell and m.kaplan, **power and society** : a frame work for social enquiry, yaleuniv.press,1950,p.76.

ومفهوم السلطة في هذا الإطار يصلنا إلى مفهوم واسع لعلم السياسة ويشمل كل نشاط موجه يستخدم السلطة أو التأثير، وهكذا يصبح علم السياسة علما كاملا للسلطة يتمحور موضوعه في دراسة التأثير ودراسة من يمارس هذا التأثير.

و قد يختلف مفهوم السلطة من مجتمع لآخر و من تقاليد سياسية لأخرى , و هو مركب من عناصر مادية و معنوية , و تبعا لذلك فإننا نجد مجموعة من التعريفات , نذكر منها :

تعريف والثر بكلي " walterBukley " للسلطة : هي التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية , معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق و التفاهم , و هكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين , الممارس للسلطة , و المتمثل لها , أي أن الرغبة في الوصول الى الغايات و الأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول الى المصلحة العامة العليا , و هذا ما يجعل الجهة الآمرة , أي التي بيدها السلطة , تضمن امتثالا طوعيا ممن يشملهم الطرف الثاني , أي الجهة المأمورة , و يأتي ذلك من دوافع نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى الى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق .

أما بيرودفير فيعرف السلطة بأنها " قوة في خدمة فكرة , إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي , و تتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك , قادرة على تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به , و يرى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة , و لكنها قوة ذات الفكرة نفسها .

و هنا تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة , الا أنها ليست القوة القهرية , بل القوة المقبولة اجتماعيا , لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع , لذا فإنها حق لبعض الأفراد لممارسة القوة و اصدار الأوامر و التعليمات . [1]

[1] مولود زايد الطبيب , المرجع السابق , ص 76 .

و يعرف الدكتور أحمد زكي بدوي السلطة Authority , بأنها القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف و اصدار الأوامر في مجنمع معين , و يرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي , يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا , و من ثم يخضعون لتوجيهاته و أوامره و قراراته , الا أنه يشير الى أن التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها , يؤدي الى اساءة استعمالها , و يطلق على من يتصف بهذا الاتجاه أنه استبدادي , أي أنه لا يستمد سلطته من ارادة الشعب , بل يفرضها على الناس بالقوة .

أما تعريفه الآخر للسلطة Power : فإنها القدرة أو القوة التي تمكن من السيطرة على الناس , و من الضغط عليهم و رقابتهم , للحصول على طاعتهم , و التدخل في حرياتهم , و توجيه جهودهم إلى نواح معينة , و في مقارنة منه لأفكار "ماركس فيبر" , فإنه يشير الى أن السلطة هذه تستمد من شخصية الحائز عليها أو من التقاليد , أو كنتيجة لاحتكار الثروة , أو من القوة العسكرية .

و اذا ما نظرنا الى المصطلحين باللغة الانجليزية , نجد أن المصطلح الأول و هو " Authority " ليس له أي معنى سياسي الا إذا أضيفت له كلمة " political", أما المصطلح الثاني " power " فهو يعني السلطة المجردة ,ويعني كذلك السلطة السياسية , أي سلطة الدولة . [1]

أما برتراندرسل فيرى أن :" السلطة تعني بكل بساطة إنتاج آثار مرجوة "[2]

- **ابن خلدون :**السلطة السياسية : " لقد اضطر الإنسان إلى بناء المجتمع إذ أنه بعزلته لا يستطيع تأمين حاجياته وضرورياته أو الدفاع عن نفسه ضد المخاطر .

والتجمع والتعاون يدفع إلى التنافس والصراع.لذا وحتى لا يكون مصير المجتمع الإنساني الانحلال والزوال فقد اهتدى الفرد إلى حل يستطيع بواسطته

[1] المرجع نفسه , ص ص 76 77 .

[2]Russell , **power** : a new social analysis,georgeallen and unwin,London, 1954, p.35.

التوفيق ما بين المصالح الإنسانية واستمرار المجتمع وديمومته فأنشأ السلطة السياسية لتفصل في الخلافات وتحل الأمن الاجتماعي. [1]

إن تجاوز مرحلة الفوضى دفع الأفراد إلى اختيار رجل قوي الشخصية شجاعا كريما يعرف بالتجربة والحكمة ويعتمد على أساس قوي في العصبية يمكن أن تساعده في تأكيده سلطته. فالشخصية الإنسانية قاصرة وحدها ويجب عليها أن تعتمد على العصبية التي أساسها النسب والقرابة الدموية مع الانتماء إلى الجماعة. والجماعة تتوسع لتصلإلى مستوى القبيلة التي تضم عصبيات مختلفة يبرز أقواها ويهاب ليصبح صاحب السلطة.

إذن فقد نشأت السلطة اختيارية إلى درجة ما، وباتفاق الأفراد.غير أنها يمكن أن تتحول إلى استبدادية لأن الفرد أناني بطبعه ومتبع لأهوائه... و حتى متنكر لعصبيته أحيانا مما يعني نسيان مهمته الاجتماعية التي ابتغت من وراء تقليده السلطة.الأمر الذي يؤدي أخيرا إلى الانقسام والفتن والانحلال ثم سقوط الحكم وزوال السلطة التي تفضي إلى انهيار المجتمع .

ما يمكن قوله حتى الآن فهو إن انطلاق الحياة الاجتماعية بدأ في الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة التي ظهرت فيها الحياة السياسية، حتى الوصول إلى مجتمع الدولة الذي أقيم ما بين قبائل عديدة تحالفت إراديااأو انضمت عن طريق الغلبة والقهر.

حيث أن السلطة في الأسرة تعود للأقوى فإن السلطة في مجتمع الدولة تعود إلى القبيلة صاحبة العصبية الأقوى والأرقى، خاصة وأن القوة تجعل من صاحبها شريفا محترما . هذه النتيجة التي يختلف فيها ابن خلدون مع ميكيافيلي الايطالي.[2]

إذأنميكيافيلي يحتم على صاحب السلطة أن يكون قويا ماكرا صاحب دهاء وليس من الضروري أن يكون أخلاقيا شريفا، بل يكفيه التظاهر بذلك. بيد أن كلا

1 نور الدين حقيقي,**الخلدونية و العلوم الاجتماعية و أساس السلطة السياسية** , تر : إلياس خليل , وهران, المطبعة الجهوية, ص.26.

[2] حسن ملحم , **التحليل الاجتماعي للسلطة** , الجزائر , منشورات دحلب , ص. 226 .

من ميكيافيلي وابن خلدون يتفقان على الهدف من السلطة المتمثل بالقضاء على الفوضى والاضطرابات والمحافظة على وحدة الحياة الاجتماعية. [1]

فالسلطة السياسية تقوم من حيث المبدأ على انجاز وظائف معينة اجتماعية، اقتصادية وسياسية، أمنية بمعنى الحفاظ على المجتمع وصيانته داخليا وخارجيا. وهي تتقدم أبعد من ذلك كي تخدم أهدافا مثالية وأخلاقية وتصورات معينة لما يجب أن يكون عليه وضع الجماعة المستقبلي، ساعية ما وسعها ذلك إلى احتواء آمال الناس وتطلعاتهم لحياة يمكن لهم ولأجيال ستتلوهم تحقيق أبعاد شخصياتهم ضمنها بوصفهم بشرا وشركاء فاعلين في صنع مصيرهم الجمعي والتخلص من عبئ الضرورات المادية وتجاوز مرحلة إشباع المطالب الجسدية التي أثقلت كاهل من سبقهم. [2]

مقومات السلطة السياسية :

أشرنا سابقا إلى أن مفهوم السلطة بشكل عام , يعني أنها علاقة مجتمعية ذات طبيعة أمرية , و ترتز هذه العلاقة السلطوية على ثلاث مقومات أساسية لابد منها لاكتمال بناء السلطة و هي :

1 – طرفي السلطة : بإعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمرية , أي وجود آمر و مأمور , فلا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد , فمن البديهي أن يكون هناك طرفان , يمثل الطرف الأول الجهة الآمرة , و يمثل الطرف الثاني الجهة المأمورة , أي قيام الطرف الآمر بإصدار الأوامر , بإعتباره الجهة التي تضطلع بالمهام و المتطلبات السلطوية , أي أنها الجهة المعنية بممارسة السلطة , لذا فإنها تقوم بهذا الدور التخصصي , في حين أن التموقع من الطرف الثاني هو تنفيذ تلك الأوامر .

و يجب أن نشير هنا , بأن هذا يهم الديمقراطيات التقليدية , و لا يشمل النظام الجماهيري , الذي يمارس فيه كل الشعب السلطة و له السيادة . [3]

---

[1] المرجع نفسه , ص.227 .
[2] عبد الجليل رعد , السلطة السياسية , مقال من مجلة دراسات دولية , عدد 37 , ص 123 .
[3] مولود زايد الطبيب , المرجع السابق , ص 77

2 – وجود الإطار المؤسساتي للعلاقة السلطوية : إن العلاقة السلطوية بين الآمر و المأمور , أو الحاكم و المحكوم , لا تعني فقط وجود طرفين لغرض التوزيع السلطوي شكلي الطابع , لأن وجود العلاقة بين هذين الطرفين تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر و الطاعة , إنطلاقا من جدلية الحقوق و الواجبات لكلا الطرفين حيب ما هو متفق عليه .

هنا تبرز أهمية الإطار المؤسساتي الذي هو الوعاء الحقوقي الذي تنتظم فيه علاقة طرفي السلطة , من حيث أن هذه العلاقة تخضع لجملة من المحددات فيما يتعلق بسلوك كل منهما تجاه الآخر , و هذه المحددات هي جملة من القواعد و المعايير المنظمة لتلك العلاقة .

فلا يمكن أن نتصور بناء السلطة , مهما كان شكل هذه السلطة , بدون مؤسسات و قواعد و أنظمة رسمية , قانونية و تشريعية , تتضمن كل ما من شأنه أن ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم , بشكل يسهل التفاعل بينهما في إطار النظام الاجتماعي العام , و بقدر ما يكون هذا الإطار المؤسساتي قويا , بقدر ما تكون السلطة قوية , أما إذا ضعف هذا الإطار من القوانين و القواعد و المعايير , فإن السلطة تضعف كذلك أو تنهار , لذلك فإن الحكومات تعمل دائما على أن لا يصيب الخلل نظامها المؤسساتي .

3 – الشرعية : الشرعية من المقومات الأساسية لبناء السلطة بإعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة , الذين يحصلون على الشرعية الاجتماعية , من منطلق فكرة الضرورة الاجتماعية من جهة , و مسألة تبرير تلك الضرورة في إطار منطق الحق و من ثمة سمة الشرعية .

لذلك فإن الشرعية تشكل الغطاء الحقوقي فيما يتعلق بتحديد دور و مكانة كل من طرفي العلاقة السلطوية , كما أنها تعطي لهما مبررا وجوديا , و إمكانية بقائها و استمرارهما كعلاقة مجتمعية في إطار التنظيم الجمعي , فالشرعية تشكل الضمان

الأساسي لوجود السلطة , و بالتالي فإن السلطة التي لا تستطيع أن تخلق المبررات الاجتماعية لوجودها , و أن تخلق شرعيتها , فإن مصيرها الانهيار . [1]

2 –1–أشكال السلطة السياسية :

2 – 1 – 1 - ممارسات القوة السياسية :

قد تستمد القوة فيما يقول بعض الباحثين من شخصية الفرد ذاته، وما يتحلى به من شمائل أخلاقية، ومواهب عقلية، وقدرات تنظيمية، تفوق ما لدى غيره من الأفراد، فتجذب الجماهير وتدفعها إلى الانصياع لمشيئته،والإذعان لأوامره ونواهيه، وقد تشتق أيضا من المكانة الاجتماعية للفرد أو الجماعة، سواء كانت هذه المكانة وليدة مركز اجتماعي مرموق، أو مركز قيادي متميز (سياسي، حكومي، ديني، عسكري، فني، علمي، ..الخ) أم نتاجا لامتلاك ثروة مادية، أم محصلة لامتلاك لاحتكار القدرة العسكرية، أم نتيجة للسيطرة على وسائل الإعلام، أو محصلة لعلاقات القرابة. [2]

ويؤدي اختلاف وتنوع مصادر القوة على هذا النحو بالضرورة إلى تعدد وتباين أشكال ومظاهر القوة السائدة في المجتمع، وتتمثل هذه الأشكال وتبدو عادة في صيغة أنماط متنوعة من علاقات التفاعل والاتصال بين الأشخاص والجماعات، سواء كان ذلك في إطار المجتمع الواحد أم على نطاق المجتمع الدولي بأسره. وتتجسد هذه العلاقات بوجه عام في منظومة متباينة من أشكال القوة، ويمكن إجمالها في الأشكال التالية : القوة الشخصية "الكاريزما". القوة الدينية، القوة الاقتصادية، القوة العلمية، القوة العسكرية، القوة النظامية، وأخيرا القوة السياسية، وكل من هذه

[1] المرجع نفسه , ص 78 .
[2] عبد الحليم الزيات , **في سوسيولوجيا بناء السلطة** , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 1990. ص . 119

القوى لها حضور و تأثير داخل المجتمع. كما أنها لا توجد بمعزل عن غيرها من القوى أو بمنأى عن التأثر بها أو التأثير فيها. ومع أن الأشكال الستة الأولى ليست ذات طابع سياسي بحت، ولا تحمل مسحة سياسية واضحة فإنها قد تستحيل – كلها أو بعضها- قوة سياسية آمرة في ظل ظروف و أوضاع معينة، أو نتيجة عوامل وتطورات تاريخية محددة في بعض المجتمعات. كما أنه من المتوقع أن تساند هذه القوى الست، مجتمعة أو متفردة.القوة السياسية المسيطرة في المجتمع، ولا يستبعد أيضا أن تعني لإرادة هذه القوة وتسخر لخدمة أغراضها، ومن ثم فان الدولة القوية سياسيا هي التي تتمتع بقدر وافر من هذه القوى جميعا. [1]

وعليه فان القوة السياسية ما هي إلا "محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي، على ما قد يكون بينهما من تجاذب أو تنافر. والتي ترسم في النهاية، وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذهما النسق الاجتماعي والسياسي، و تلك فيما يرى بعض الباحثين مقولة غير مقبولة، تنطوي على قدر كبير من المبالغة، ومن ثم لا تعكس الواقع، ولا تقدم تشخيصا حقيقيا دقيقا لطبيعة القوة السياسية وماهيتها. وحجتهم في ذلك أن القوة السياسية لا تقتصر فقط على شاغلي المناصب الرسمية التي تخول أصحابها سلطة اتخاذ القرارات وتوقيع الجزاءات، بل تشمل أيضا أولئك اللذين لا يرتبطون بأية مواقع نظامية ولهم نفوذ مؤثر في ديناميات العملية السياسية.[2] والتفاعل بين هؤلاء وهؤلاء لا يؤدي بالضرورة إلى تشكيل قوة سياسية آمرة في المجتمع، ولكنه يؤثر فقط في مسار العملية السياسية، وما تسفر عنه من نتائج ومعطيات، ويرجع ذلك في واقع الأمر إلى اختلاف أسلوب ممارسة القوة لدى كل من الفريقين، وما يحكم هذه الممارسة من معايير ومحددات ملزمة لكل منهما. فلا يصح القول إذا. أن القوة السياسية هي محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي، السياسي. ولكن الأصوب أن يقال أن "القرار السياسي" هو محصلة هذا التفاعل ونتيجته النهائية هذا وليست القوة السياسية على أية حال غاية في ذاتها بل وسيلة

[1] المرجع نفسه , ص . 119 120 .
[2] طبيب مولود , **أحكام السلطة السياسية** , ط.1 , الجزائر, دار الخلدونية للنشر و التوزيع , 2006 . ص 40 .

لغايات وقيم مرغوبة، يتطلع إليها من يملكون القوة ويمارسونها بالفعل مثلما ينشدها أولئك اللذين يسعون إلى امتلاك القوة والسيطرة على مقاليدها. وتتراوح هذه الغايات وتلك القيم عادة بين رغبتهم في ترويج ما يلتزمونه من مبادئ وعقائد اجتماعية سياسية بين جموع المواطنين، وبين ما يبغون تحصيله من قيم مادية أو غير مادية تحقق مصالحهم الخاصة، فضلا عن سعيهم إلىإحداث تغييرات راديكالية تخدم المجتمع بأسره وتنعكس آثارها على جموع المواطنين دون استثناء، ومعنى هذا ببساطة أن امتلاك وممارسة القوة السياسية، أو السعي إلى الاستحواذ عليها،إنما هو ضرب من الصراع بين أطراف متناقضة، قوامه تباين القيم والتوجهات الاجتماعية والسياسية من ناحية، وتضارب المصالح والغايات الشخصية من ناحية أخرى، فضلا عن التفاوت أو انعدام التوازن في توزيع القوة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) واستئثار جماعات بنائية محددة بالسيطرة على مصادر القوة الكامنة في المجتمع دون غيرها من الجماعات. فمن يملكون الثروة يتطلعون دائما إلى القوة (بمعنى السلطة) كي يحموا بها ثرواتهم، ومن يملكون السلطة يتطلعون دائما إلى الثروة حتى يدعموا مناصبهم. والثروة والمنصب –كما سبق القول- من المصادر الأساسية للقوة، وقد يؤدي أحدهما للآخر. وهما في الوقت ذاته غايتين نهائيتين للصراع من أجل القوة. ومعنى هذا كله أن جوهر القوة السياسية يكمن أساسا في السيطرة على مصادرها. والقدرة على مواصلة الصراع والنجاح في تقلد مواقع السلطة، واحتلال المراكز الحيوية، وما يعنيه كل ذلك ويترتب عليه من تحقيق لغايات وقيم مرغوبة. [1]

على أية حال، فان ممارسة القوة السياسية تتخذ عادة صيغتين رئيسيتين، الأولى هي: السلطة والثانية هي: النفوذ. [2]

1 – 1 –1 - السلطة:

السلطة فيما هو متفقعليه قوة ذات طابع نظامي (رسمي) ترتبط بمنصب أو موقع أو وظيفة رسمية، معترف بها في المجتمع، وتخول صاحبها حق إصدار

[1] المرجع نفسه , ص 41 .
[2] عبد الحليم الزيات , المرجع السابق , 124 .

قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين، وتمنحه في الوقت ذاته حق توقيع الجزاءات على المخالفين، وهي بصفة عامة قوة محددة منظمة بشكل رسمي عن طريق مجموعة قواعد عامة ملزمة، مستمدة من المحل الأول من اللوائح و القوانين الوضعية. ومن ثم فلا يجوز لشاغل المنصب الرسمي أن يخترق حدودها، أو يخالف الضوابط التي تحكمها، أو يتخطى الأدوار المخولة له بموجبها وبمقتضى المنصب الذي يشغله، وإلا اعتبر خارجا عن قواعد الجماعة ومعاييرها وضوابطها النظامية،الأمر الذي يسوغ إزاحته من منصبه، ويبرر مساءلته وتوقيع العقوبة عليه، فالسلطة بهذا المعنى هي القوة المتمثلة في إصدار قرارات تمس مصير الآخرين استنادا إلى أساس قانوني مشروع داخل التنظيم أو الجماعة، وهنا تمارس القوة من خلال إصدار قرارات ملزمة تصاحب الجزاءات السلبية على المخالفين، بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد باستخدامها .[1]

2 - 1 – 1 - 2 - النفوذ : أما النفوذ فقوة غير نظامية، تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل أية مناصب رسمية في المجتمع، وذلك عن طريق عمليات الاتصال السياسي والتفاعل الاجتماعي التي تباشرها عبر وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية، أو داخل جماعات الضغط والمصلحة سواء باستخدام وسائل الاستمالة والإقناع والترغيب المألوفة، أم بممارسة أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروعة.[2]

حتى ابن خلدون ذهب في هذا الصدد للتفريق بين النفوذ والسلطة من خلال تفريقه بين الرئاسة والملك، وذلك في قوله: " الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر ".

[1] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 42 .
[2] روبرت أ.دال , **التحليل السياسي الحديث** , تر : علاء أبو زيد , ط.5. القاهرة , مركز الأهرام للترجمة و النشر, 1923 , ص 51

وقبل أن نستطرد كثيرا في الحديث عن النفوذ، لابد أن نشير أن هناك كثيرا من العلماء ممن يستعمل مصطلح القوة والمكانة والسلطان مريدا به مفهوم النفوذ، وذلك باعتبار، ربما القوة أحد أشكال النفوذ كما سيتضح ذلك من خلال دراستنا لأشكال النفوذ كما سيتضح ذلك من خلال حديثنا عن السلطة السياسية المجسدة.[1]

يتضح استخدام مصطلح القوة بدلا من مصطلح النفوذ وللدلالة عليه في كلام الدكتور إسماعيل سعد الذي يذهب للتفريق بين السلطة والقوة. على أساس أن القوة ترتبط جوهريا بشخصية الأفراد –وذلك حال النفوذ- بينما السلطة ترتبط دائما بالموقع والأدوار الاجتماعية، فالقوة حسبه علاقة اجتماعية وواقعية، أما السلطة فهي علاقة شرعية. فالنفوذ بهذا المعنى هو مسألة تتعلق بالشخص وليس بالتنظيم، وإن كان يستند على البناء الثقافي القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات.

إن السلطان أو النفوذ يتمثل في قدرة شخص أو جماعة على فرض آرائها على الآخرين، من خلال التفاعل واستخدام مختلف أساليب الإقناع أوالإغراء أو الإكراه، وذلك دون أن يكون للشخص أو الجماعة من سلطات قانونية تتيح له هذا الغرض، وهذا يعني أن السلطة تعتمد أساسا تنظيما بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي، ويتحقق هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات المتمتعة بنفوذ قوي في المجتمع، كذلك يتحقق هذا الوضع داخل الكثير من المجتمعات الحديثة، حيث يستطيع ذوو المكانة العالية اقتصاديا وثقافيا الوصول إلى المواقع الرئاسية في المجتمع،الأمر الذي يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة .[2]

وعلى كل السلطة و النفوذ هما بناءان متلازمان ودائما ما يتواجدان سويا لدى الإنسان أو الجهاز أو النظام، فالحاكم لا تستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها، فلابد له من القوة (بمعنى النفوذ) بالإضافةإلى السلطة، فكثيرا ما يحدث أن يتمتع القائد أو الرئيس بالسلطة السياسية، ولكنه يعجز عن تطويرها وبالعكس قد يتمتع

[1] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 42 .
[2] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 43 .

الزعيم بقوة سياسية كبيرة (بمعنى نفوذ) ولكنه ليس في مناصب السلطة وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام .[1]

في حقيقة الأمر إن كل قوة فردية كانت أو جماعية ظاهرة كانت أو مستترة، إنما تهدف إلى الاستحواذ على السلطة، وطبيعي أن يصبو إليها الأشخاص الذين يحفزهم إليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية، وهم إذ يريدون الإفادةأو الاستفادة ينساقون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلىالاستيلاء على السلطة أو التأثير عليها على الأقل، والتاريخ السياسي بمعناه الصحيح إن لم يهبط إلى مجرد سرد الحوادث يكشف عن الميل الأساسيإلى الاستحواذ على السلطة و القوة مجتمعتين، وهذا هو شرط قيام كل دولة. فوراء كل سلطة توجد قوة تسندها إن لم تكن قوى عديدة بصفة عامة، وليس يكفي مجرد النص القانوني وحده لتزويد رئيس الدولة مثلا بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها.

إن المراد من هذا التمييز بين مفهومي السلطة والنفوذ، وكيفية ممارسة كل منهما ومجاله وضوابطه هو تبيان أن القوة السياسية –كما ذكرنا سابقا- ليست حكرا على شاغلي المناصب الرسمية وحدهم وليست وقفا كذلك على من لا يشغلون هذه المناصب دون غيرهم، ولكنها قاسم مشترك بين هؤلاء وهؤلاء. وهذا ما سنلمسه مرة ثانية من خلال الحديث عن ممارسة السلطة والمتمثلة في السلطة السياسية المجسدة والسلطة السياسية المؤسسة. [2]

2 – 1 – 2 - ممارسات السلطة السياسية :ما من جماعة بلا سلطة، لكن لكل جماعة على حدة، شكل السلطة الخاص بها، وهاته باختصار ثلاثة أشكال أساسية منها :

2 – 1 – 2 – 1 - السلطة السياسية المباشرة : لا يمكننا الكلام عن السلطة السياسية المباشرة دون أن نخرج بالكلمة عن إطارها الموضوعي، لأن "المجتمع المغلق" الذي تظهر فيه لم يتوصل بعد إلى درجة التمييز والفصل بين وظائفه

[1] روبرت أ.دال , المرجع السابق , ص 52 .
[2] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 44 .

الاجتماعية، ونحن نقصد بالمجتمع المغلق تلك الفئة الاجتماعية ذات الصلة المحدودة بالفئات الأخرى، حيث تعيش في جو من العزلة الاقتصادية والثقافية وهذا الوصف ينطبق نسبيا على القبيلة، وأيضا على الجماعات ذات العشرة العارضة، اليومية، غير الدائمة وعلى الاجتماعات والزمر التي تلتئم على غير ما هدف معين أو نشاط منظم. وعليه لا وجود في هذه المجتمعات لسلطة سياسية مباشرة تفرض نفسها على كافة أعضاء الجماعة، دون أن يتولى ممارستها أحد منهم، ما من أحد يأمر، لكن الجميع يطيعون ولا ترهيب في هذه السلطة ولا عقاب سوى الشجب الجماعي، فكأن الطاعة هنا هي طاعة بالغريزة. إذ السلطة الاجتماعية المباشرة في آن واحد سلطة دينية،عسكرية، اقتصادية، سياسية. [1]

2– 1 – 2 – 2 - السلطة السياسية المجسدة :إن السلطة التي تتطلب لممارستها شخصا أو عدة أشخاص، حصلوا على حق معترف به من الآخرين لممارسة الحكم والعقاب والإصلاح، ويتمتعون بالقوة اللازمة لفرض أوامرهم، وتنفيذ أحكامهم، وتحقيق مقاصدهم: هي السلطة الاجتماعية المجسدة، فتوسع العلاقات بين الجماعاتيؤدي إلى تخصيص كل جماعة لوظيفة معينة، مما يشكل عاملا هاما من عوامل تجسيد السلطة، فكل من وظيفة التبادل الاقتصادي،ووظيفة الحكم العسكري، ووظيفة العبادة، تعطي لمن يمارسها أهمية تفوق تلك التي تعطيها لباقي أعضاء الجماعة. إذا فمصير الجماعة، وحتى وجودها بالذات، يتوقفان على هذه الوظائف المميزة، فحين تتجه السلطة الاجتماعية للتجسد،إنما يكون ذلك لصالح التاجر والقائد الحربي والكاهن، وبما أن التمييز بين الإنسان ووظيفته ليس مفهوما شامل الوضوح،إنما هو سمة حضارية خاصة ببعض المجتمعات، فالسلطة الاجتماعية تعتبر في الكثير من المجتمعات الماضية أو الحالية كمتاع للإنسان، وميزة من ميزات عبقريته لا كنتيجة لمنصبه، وبعبارة أخرى هي نتيجة لقوته ومكانته لا لمنصبه وسلطانه. [2]

[1] جون وليام لابيار , السلطة السياسية , تر: إلياس حنة إلياس , بيروت منشورات عويدات , 1977, ص ص 18-24 . بتصرف
[2] المرجع نفسه , ص ص 28-30 .

هذا عن السلطة الاجتماعية المجسدة بشكل عام أما بالنسبة للسلطة السياسية المجسدة بشكل خاص فمنذ اللحظة التي، تتجاذب فيها جماعات عديدة مختلفة لكل منها نشاطاتها وقيمها، تنشأ إمكانية المواجهة بينهما، فتصبح السلطة التي يتولى ممارستها شخص أو جماعة من الأشخاص هي وحدها التي تستطيع في هكذا مجتمع، تأمين التلاحم الذي لا يكون بدونه نظام ولا تقدم. فتتحول بذلك السلطة الاجتماعية المباشرة إلى سلطة مجسدة، يمكن أن ندعوها سلطة سياسية، رغم أن ما هو سياسي فيها يبقى لوقت طويل مختلطا بما هو ديني واقتصادي وعسكري وتبقى هذه السلطة السياسية المجسدة غير مستقرة فهي تمارس بشكل متقطع، وتنقلها الانتصارات من أيد إلى أخرى. وبما أنه لا وجود لأصول قانونية تجبر هؤلاء الذين يتابعون على هذا النحو، على الانقياد لقواعد دائمة، فكل منهم سيحكم على هواه، فالحصول على السلطة يعني تملكها بالفعل والتصرف بها كما لو أنها ملك خاص، فكل من يستولي على السلطة يستعملها كما يحلو له، دون أن يكون عليه تأدية أي حساب أو إتباع أساليب وقواعد ومبادئ ملزمة.

هذا الشكل هو أكثر أشكال السلطة السياسية تعرضا للأهواء والاندفاعات العاطفية، وبالتالي فهو أكثرها تعريضا لوحدة المجتمع المدني والتحامه وصلابته وازدهاره لأخطار جسيمة، نتيجة لإصدار الأحكام ذات الشأن تبعا للمكائد والأطماع والأمزجة وتعارض الطباع والمصالح الخاصة.

هذا ويوجد أمور أخرى تؤهل أفرادا دون غيرهم إلى امتلاك الوظائف التي تمكنهم من "الاستيلاء على السلطة" وممارستها كما لو كانت ملكا لهم، ويتصرفون بها بمعزل عن الآخرين وبرضاهم،إنها ظاهرة النفوذ . و النفوذ هو هذه الواقعة النفسية الاجتماعية المواتية التي تتجلى في ارتفاع بعض الأفراد فوق مستوى الآخرين، واكتسابهم قوة تأثيرية تسمح لهم بالاستفادة من الظروف الاجتماعية المواتية لتجسد السلطة. [1]

[1] طبيب مولود , المرجع السابق , ص ص 46-47 .

1-2 – 2 – 3 - السلطة السياسية المؤسسة : إن كلمة مؤسسة مقصود بها مجموعة أعمال أو أفكار يواجهها الأفراد، فتفرض وجودها عليهم بصورة كلية أو جزئية.

إن تأسيس السلطة هو في الواقع عملية قانونية، لكن هذه العملية هي واقعة اجتماعية، تقوم على تحويل السلطة الاجتماعية العائدة للفرد أو الأفراد الذين يمسكون بزمامها إلى "شخص معنوي"ليس سوى الجماعة نفسها، هكذا تولد السلطة المؤسسة التي هي في جوهرها سلطة القانون. إذا تأسيس السلطة ليس ظاهرة مكتسبة ولا هو عمل ينجز دفعة واحدة، وإنما هو مسار تاريخي تتكيف فيه الأصول التشريعية بصورة مستديمة مع ضرورات الجماعة الحياتية التي تتبدل مع تبدل البيئة الاجتماعية والتطور العام للحضارة الإنسانية.[1]

هذا عن السلطة الاجتماعية المؤسسة أما فيما يخص السلطة السياسية المؤسسة بالتحديد يمكن القول أنه لابد لها من وجود دعامة تشريعية،إذ بدون هذه الدعامة، لا يمكنها أن تطبق أحكامها تطبيقا فعليا، ويبدو أنه بإمكاننا هنا تبني التحديد الذي قدمه "ج.بوردو" بعد تجريده من مثاليته القانونية: الدولة هي السلطة السياسية المؤسسة، وعليه فإن السلطة السياسية يجب أن تخضع ممارستها لقواعد قانونية تكفل لها صفتها الشرعية. إذا السلطة السياسية هي سلطة قانون، من يمارسها ليس سيدها أو مالكها، فهو خاضع في ممارستها لتشريعات مستقلة عن إرادته وأهوائه ومصالحه الفردية. ففي العصر الحديث أو في الدولة الحديثة لم تعد السلطة مرتبطة بشخص الحاكم أو هي امتياز شخصي له، وإنما أصبحت السلطة ملك للدولة ككيان اجتماعي. ولم يعد للحكام ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل، وإنماأصبحوا ممثلين وممارسين للسلطة باسم الدولة. وعلى هذا فإننا نلاحظ أن سلوك الحاكم ينسب إلى الدولة أكثر منه نسبة إليه فالسلطة تبقى بعد زوال الحاكم، وإنما وفقا لقواعد مقررة ومقبولة من قبل جميع أعضاء المجتمع أو غالبيتهم على الأقل.

[1] جان وليام لابيار , المرجع السابق , ص ص 44-47

نرى إذن كيف أن استقرار السلطة واستمرارها، اللذين لا غنى عنهما لتماسك المجتمع المدني وتقدم المدنية، يؤمنهما شكلها المؤسس أفضل من الشكل المجسد، ولنلاحظ أيضا أن تكوين الدولة يحل الشرعية في ممارسة السلطة محل القوة والمكانة، ففي ظل السلطة المجسدة يفرض الرئيس أو الملك على سائر أعضاء الجماعة الخضوع لمشيئته بالقوة، أو يوحي من مكانته الشخصية،أما في ظل السلطة المؤسسة، فإرادة الحكام لا تلزم أحدا ما لم تكن ناطقة باسم الدولة. [1]

3 – 1 - أنماط تنظيم السلطة السياسية:

قبل التطرق إلى ذلك ينبغي الإشارةإلى أن مدلول مصطلح المكانة في هذا العنصر نعني به المنصب الذي يشغله عضو ما في منظمة أو مؤسسة وفقا لقواعد الترتيب الوظيفي المقررة رسميا. بينما المكانة كشكل من أشكال النفوذ فنعني بها الاحترام الذي يكنه الناس للفرد المتميز ودون إكراه منه ويعتبرونه حقا له لأنهم يعتبرون هذا الفرد رمزا لهم يجسدهم تجسيدا.

أما عن التنظيم –بوجه عام- فهو ظاهرة وضرورة مجتمعية عصرية، تفرضها متطلبات تصريف شؤون المجتمع الحديث، وما ينطوي عليه من تعقيدات جسيمة ومشكلات وصعوبات مرهقة عديدة تغشى ربوع المجتمع الإنساني المعاصر، وما من سبيل لتداركها و تجاوز أخطائها سوى الأخذ بأسباب التنظيم والتعويل عليه كسلاح ناجع من شأنه الحيلولة دون تفاقمها، وكفالة متطلبات الاستقرار والنمو المطرد بأعلى درجة من الفاعلية والاقتدار . [2]

إن القوة والسلطة ظاهرة عامة تشيع في شتى التجمعات الإنسانية و تمثل في الوقت نفسه قاسما مشتركا بين مختلف القطاعات النظامية في كافة المجتمعات. وهي لا توجد قط في صورة هلامية في أي من القطاعات ولكنها تتبلور وتتجسد عادة في تكوين بنائي محدد، يتألف من أفراد وجماعات داخل كل نظام اجتماعي

[1] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 50 .
[2] المرجع نفسه , ص ص 68-69 .

نوعي منفرد. وكذلك السلطة السياسية بوجه خاص لا يوجد أيضا قط في صورة هلامية، ولكنها تتبلور عادة وتتجسد دائما في نمط معين من التكوينات أو الوحدات السياسية المنظمة، يعكس كل منها أحد مظاهرها أو أساليب ممارستها، ويشكل من خلال جدليات تفاعله المتبادل مع كافة التكوينات أو الوحدات السياسية الأخرى الهيكل العام للمجتمع السياسي، بما ينطوي عليه من تنظيم رسمي وغير رسمي.[1]

3-1-1- التنظيم الرسمي:

يتمثل بشكل أساسي في ذلك النسق المنتظم من القواعد والترتيبات المؤسسية والمعايير والضوابط النظامية، التي تحدد رسميا وعلى نحو تفصيلي، المسار العام لديناميات التفاعل الاجتماعي داخل المنظمة أو المؤسسة بما يؤهلها للاطلاع بوظيفتها المحورية أو وظائفها الثانوية أو التكميلية وتحقيق ما تنشده من غايات نهائية محددة، وجوهر هذا الصنف من التنظيم –فيما هم محقق عمليا- هو علاقات المركز (المنصب) وهو يستغرق بوجه عام كافة المراكز التي يشغلها أعضاء المنظمة أو المؤسسة وفقا لقواعد الترتيب الوظيفي المقررة رسميا، فضلا عن المعايير والتوجيهات المحددة للالتزامات والواجبات والمسؤوليات المنوطة بكل من تلك المناصب و المراكز وما لكل منها من ميزات أو صلاحيات معينة، مما يضفي عليها جميعا مهابة مميزة مستقلة تماما عن هوية من يشغلها من الأعضاء. [2]

هناك من يطلق على علاقات المكانة هاته –داخل التنظيم الرسمي- اسم علاقات السلطة والتي تتضمن توقعا مزدوجا ومستمرا لشرعية الأوامر بين طرفي العلاقة، فصانع القرار يتوقع أن أمره سوف يحضى بالقبول من أولئك الذين ينفذونه، والذين بدورهم يتوقعون الأمر ويحددون سلوكهم وفقه. وهذا الإحساس بشرعية الأمر الموجه لهم يرتكز على اعتقادهم بالحاجة إلى الأمر الذي ينشأ عن ممارسة السلطة أو يرتكز أيضا على الاعتقاد بأن ممارسة السلطة لها تبرير قانوني،

[1] عبد الحليم الزيات , المرجع السابق , ص 151.
[2] عبد الحليم الزيات , المرجع السابق , ص 69 .

وأن صانع القرار يقوم بإشباع حقه القانوني في إصدار الأوامر.ومهما يكن الأساس المحدد لشرعية علاقة السلطة، فإن هذا الإحساس بالشرعية يعد هاما للغاية في المحافظة على علاقات السلطة داخل التنظيم الرسمي، سواء على مستوى السلطة المركزية أو حتى على مستوى السلطة المحلية والتي هي موضوع دراستنا.[1]

3-1-2- التنظيم غير الرسمي :

هو ذلك التكوين البنيويالذي ينشأ تلقائيا بمحاذاة التنظيم الرسمي لكل منظمة أو مؤسسة نوعية، لتعذر أو استحالة استبعاد العوامل والعلاقات الشخصية من السياق العام لديناميات الحياة الجماعية داخل المنظمة أو المؤسسة. وصعوبة الالتزام حرفيا وبشكل صارم بمحددات المنصب (المركز) و استقلالية هويتها.

ويتمثل التنظيم غير الرسمي بوجه عام في تلك الشبكة العريضة من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنشأ وتتطور بين أعضاء المنظمة، وتقوم بمحاذاة تنظيمها الرسمي، مستندة إلى منظومة من القواعد والاتفاقات المتواضع عليها عرفيا بين الأعضاء وترتبط ارتباطا وثيقا بتصريف شؤون ومهمات المنظمة. هذا ولما كان جوهر التنظيم غير الرسمي وقوامه الأساسي هو العلاقات الشخصية وليس علاقات المنصب، فإن هذا التنظيم يتألف دائما من أدوار لا من مناصب. وقد تتطابق هذه الأدوار أو تتضارب مع التدرج العام للمكانات الخاصة بالتنظيم الرسمي، ونتيجة لذلك فإن العلاقات الاجتماعية في مثل هذا الصنف من التنظيم تنهض عادة على أساس الاحترام أو التقدير الذي يحمله أعضاء المنظمة لبعضهم، بغض النظر عن المناصب الخاصة التي يشغلونها مهما كانت درجة تمايزها.[2]ويظهر التنظيم غير الرسمي بشكل جلي في منظمات مباشرة النفوذ سواء على مستوى المجتمع الكلي (الوطن) أو على مستوى المجتمع المحلي ولكن بدرجات وأشكال مختلفة.

[1] طبيب مولود , المرجع السابق , ص 72 .
[2] المكان نفسه , ص 77 .

أولا : على مستوى المجتمع الكلي : نقصد بمنظمات مباشرة النفوذ على مستوى المجتمع الكلي، آليات العمل السياسي العام. كجماعات الضغط أو المصلحة والأحزاب السياسية ... وما إلى ذلك من منظمات طوعية تشكل القوام الأساسي للتنظيم غير الرسمي للمجتمع. [1]

ثانيا : على مستوى المجتمع المحلي : يوجد إلى جانب جماعات المصالح والأحزاب و المؤسسات الدينية تنظيم غير رسمي آخر هو النظام القبلي الذي يعتبر مكملا للنظام المحلي. وبالاعتماد على نظرية ابن خلدون لكونها أصدق مفسر لهذا التنظيم بالمغرب الإسلامي بصورة خاصة، يقوم النظام القبلي أساسا على رباط اجتماعي يضمن استمراره كأكبر وحدة سياسية قائمة على أساس القرابة الأبوية، هذا الرباط الاجتماعي هو العصبية بمفهوم ابن خلدون. [2]

3 – 1 – 3 - العلاقة بين التنظيم الرسمي و غير الرسمي :

إن التمييز بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي يمكن أن تلمسه داخل بنية المجتمع ذاته، بغض النظر عن وجوده داخل التكوينات والوحدات النوعية المنظمة التي يغص بها هذا المجتمع، فالدولة مثلا هي التنظيم الرسمي للمجتمع بأسره، بينما المجتمع القبلي المحلي يعتبر أحد مكونات تنظيمه غير الرسمي. وعلى ذلك، فالقوانين الوضعية جميعا تعد معايير نظامية تتعلق بالتنظيم الرسمي للمجتمع، أما العرف والعادات الشعبية فتعد معايير حاكمة تخص تنظيمه غير الرسمي. وإذا كان رجال الدولة –المعينون والمنتخبون على حد سواء- يشغلون مناصب معينة في التنظيم الرسمي للمجتمع، فإن الساسة المشتغلين بالعمل العام وجموع المواطنين العاديين بلا استثناء يلعبون أدوارا متباينة داخل تنظيمه غير الرسمي. [3]

ورغم هذا التمييز بين التنظيمين فإنه من البديهي طبعا أن تكون ثمة علاقة ما بين التنظيم الرسمي للمجتمع وبين تنظيمه غير الرسمي، على أن هذه العلاقة ليست من البساطة والوضوح تماما كما قد يبدو لنا بل إنها تتسم عادة بدرجة عالية

[1] عبد الحليم الزيات , المرجع السابق , ص 165 .
[2] طبيب مولود , المرجع السابق , ص ص 82-84 بتصرف .
[3] عبد الحليم الزيات , المرجع السابق , ص ص 166-168 . بتصرف .

من الدقة والحساسية والتعقيد، وتمثل في الوقت ذاته أرضية مشتركة تلتقي على سطحها ظواهر المجتمع والسياسة على حد سواء.

فبعض المنظمات مثلا تتوفر على قدر من التطابق الوثيق بين كل من التنظيم الرسمي وغير الرسمي حيث من المحتمل كذلك أن يستمر هذا التطابق إلى أمد طويل نسبيا. وفي ظل وضع على هذا النحو فان المكانات عالية المهابة غالبا ما تشغل من طرف أشخاص يتمتعون بدرجة كبيرة من الاحترام، أما إذا كان ثمة فرق شاسع بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي داخل المنظمة الواحدة فان المهابة تظل متعلقة بالمكانة وحدها. ومن ثمة يتوقف الاحترام تجاه شاغلي المناصب ولا يعدو أن يكون كل منهم أكثر من رئيس صوري. ولذلك فان كفاءة وفعالية المنظمة لا تتوقف بحال من الأحوال على جدية محدداتها التنظيمية أو صرامة معاييرها وضوابطها النظامية فقط. ولا تقتصر أيضا على سيادة المشاعر الطيبة وأواصر الود المتبادل بين أعضائها وحسب، ولكنها تعتمد إلى حد بعيد على ما يتلقاه تنظيمها الرسمي من دعم وتأييد ومؤازرة من جانب تنظيمهاغيرالرسمي،فإذا ما دب الشقاق بينهما واتسع مداه، أصبح وجود المنظمة ومن ثم استمرارها، على شفا منحدر خطير يهددهما سويا بالتداعي والانهيار.[1]

4 – 1 - مفهوم السلطة المحلية و مقوماتها :

تتسم العلاقة بين الحكومات المركزية والأقاليم بالوضوح في تقاسم الصلاحيات عن طريق الدستور أو تفويض الصلاحيات عن طريق التشريعات والقوانين،ويمكن تمييز مفهومين لتلك العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم أو الولايات هما الإدارة المحلية و الحكم المحلي . هذا الأخير هو محور دراستنا هذه , لكن قبل التطرق الى الحكم المحلي علينا أن نوضح مفهوم الادارة المحلية .

ففي الإدارة المحلية تختار الدولة الحديثة دوما الأسلوب الأمثل في التنظيم الإداري لأقاليمها ،بغية الاستجابة لمتطلبات شعبها وتقريب الخدمات منهم بما

[1] المرجع نفسه , ص 166 .

يخدم حاجاتهم اليومية من صحة وتعليم ومياه وكهرباء ...الخ،وقد تبدأ لتحقيق هذا الغرض في اعتماد تنظيم إداري مركزي في البداية ،حتى إذا توسعت وتطورت المتطلبات المحلية لشعبها ،لجأت إلى اللامركزية بغية التخفيف من أعباء الإدارة على السلطة المركزية،والتفرغ لمهام سياسية واقتصادية أكثر إلحاحا، وذلك من خلال تفويض بعضا من صلاحياتها إلى مجالس محلية منتخبة.

4 – 1 – 1 - مفهوم الادارة المحلية :

وقبل الخوض في مفهوم الإدارة المحلية وجب التوقف عند بعض المفاهيم المصاحبة لها ومن أهمها:

1-المركزية:

وتعني تركيز سلطة اتخاذ القرارات والحسم في المسائل التي تخص الشأن المحلي في يد الإدارة المركزية في العاصمة ،وتلجأ الدول إلى مبدأ المركزية في الفترات التي تلي الإستقلال أو التشكل بشكل عام وذلك كإستراتيجية لبسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كل مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للسكان على المستوى المحلي .

2-**التركيز الإداري**Concentration:

وهذا الشكل من أساليب الإدارة صاحب فترات تاريخية قديمة كانت فيها مهام الدولة تقتصر على تحصيل الجباية ،والقيام بمهام الأمن داخليا وخارجيا،حيث كان الموظفون الحكوميون يركزون كل السلطات بأيديهم ،وعلى ممثليهم في الأقاليم الرجوع إليهم قبل إتخاذ أي قرار

3-عدم التركيز الإداريDéconcentration:

وهو عملية نقل بعض صلاحيات الموظفين الحكوميين في العاصمة إلى موظفين محليين في الأقاليم،يقومون على إدارة فروع بعض الوزارات الحكومية في الأقاليم المحلية،وقد تلجأ الدول إلى هذا الخيار مع تزايد المهام الإدارية للحكومة وإتساع رقعة الدولة وتباعد أقاليمها عن العاصمة . [1]

[1] محمد محمود الطعامنة و سمير محمد عبد الوهاب , **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير** , ص ص 11 12.

مفهوم الإدارة المحلية

هي شكل من أشكال التنظيم المحلي،يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة،تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها . [1]

بينما يذهب دارسون آخرون إلى تعريفها على أنها تلك المجالس المنتخبة التي تتركز فيها الوحدات المحلية ،وتكون مسؤولة أمام سكان تلك الوحدات وتقوم بمهام مكملة لمهمة الحكومة المركزية . [2]

فيما يذهب دارسون إلى تعريف الإدارة المحلية على أنها أسلوب من التنظيم الإداري للدولة، تقوم على توزيع نشاطات الدولة ومهامها بين أجهزة مركزية ومحلية ذات كفاءة في تسيير الشأن المحلي.

ويعود تعدد التعاريف لمفهوم الإدارة المحلية إلى تعدد أهداف وخلفيات الدارسين أنفسهم ،وفي هذا المقام يرى الباحث أن الإدارة المحلية هي :

"ذلك التنظيم الإداري لإقليم دولة ما والذي تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة ،تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد،وتكون مسؤولة أمام الحكومة المركزية" . [3]

4 – 1 – 2 – أسس الادارة المحلية :

أما عن أسس الإدارة المحلية فهي تقوم على مجموعة من الأسس أهمها :

1-تمتعها بالشخصية المعنوية:وهو الأساس الذي يحدد إستقلالها عن الحكومة المركزية ويؤشر على لامركزية الإدارة من عدمه ،والمقصود بالشخصية المعنوية هو أهليتها القانونية لتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يخص ممارسة مهامها وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية ،وهي بذلك مستقلة عن منشئيها والمنتسبين إليها،وتتمتع بذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية تقاضي الغير أمام

---

[1] عبد النور ناجي , **دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة** : تجربة البلديات الجزائرية , دفاتر السياسة و القانون , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , ع.1 , جوان 2009 , ص 153 .

[2] محمد محمود الطعامنة , **نظم الادارة المحلية** (المفهوم , الفلسفة, الأهداف) الملتقى العربي الأول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي , صلالة , سلطنة عمان 18 – 20 أوت 2003 , ص 8 .

[3] محمد محمود الطعامنة , مرجع سابق , ص 9 ,

القانون

2-تتجسد في مجالس محلية منتخبة:الإعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي للقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية ،مما يستوجب اختيار من ينوبهم ويمثلهم في هذه الهيئة المحلية ،وهو ما يتم عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة .

3-المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية:

تحتفظ الحكومة المركزية بحق الإشراف والمراقبة لعمل الإدارة المحلية لضمان السير الحسن لمهامها وفق الأهداف العامة ووفق السياسات المسطرة للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان ،وذلك وفقا لنصوص قانونية تحدد المهام وكيفية القيام بها على أحسن وجه.[1]

4 – 1 – 3 - أهداف الإدارة المحلية :

لاشك أن كل دولة تعتمد نظام الإدارة المحلية إنما تلجأ إلى ذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1-أهداف سياسية:وتتمثل في تعزيز الديمقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الإنتخابات ،بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحلين على تسيير شؤونهم، وإتخاذ القرارات التي تخص شؤونهم في جو ديمقراطي ،مما يكسبهم خبرة سياسية في إدارة الشأن العام،مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من إحتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي ،وتقوية البناء السياسي والإقتصاديوالإجتماعي للدولة.

2-أهداف إدارية:

وتتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الإقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي،والقضاء على بيروقراطية الإدارات

[1] المكان نفسه , ص 10 – 11 ,

المركزية الحكومية ،وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية وإستفادتها من تجارب بعضها البعض.

3-أهداف إجتماعية:

حيث تساهم الجماعة المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية ،وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحلين وتلبية حاجاتهم الإقتصادية ،كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن وإحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام ،كما تنمي الإحساس بالإنتماء للوطن لدى المواطنين . [1]

4 – 1 – 4 – الفرق بين الادارة المحلية و الحكم المحلي :

قد يلتبس مفهوم الحكم المحلي على كثير من الدارسين مع مفهوم الإدارة المحلية على اعتبار كلا النظامين يهتمان بإدارة شأن محلي ما في بلد ما وفق ترتيبات وصلاحيات ومهام يحددها القانون ،إلا أن العلامتين الفارقتين في كلا النظامين هما :

1-اللامركزية:هي توزيع للسلطات بين الحكومة المركزية ومجالس منتخبة محلية ومستقلة تمارس مهامها في إطار وصاية ورقابة الحكومة المركزية،ويمكن هنا تمييز نوعين من اللامركزية أحدهما إقليمية وتعني الإعتراف بالإستقلال لإقليم معين ،بحيث ينفرد بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن الحكومة المركزية ،وميزانية مستقلة ،مع ممارسة إمتيازات السلطة العامة داخل إقليمه الجغرافي.والثانية لامركزية إدارية وتعني الإعتراف لبعض المرافق العامة بالإستقلالية التي تسمح لها بإدارة الشأن العام كالجامعات والمستشفيات ....الخ ،ويمكن تمييز شكلين للامركزية الإدارية هما:

[1] المرجع نفسه , ص ص 15 – 16 .

أ-اللامركزية الإقليمية TerritorialDecentralization :

وتعني قيام مجموعة من ممثلي سكان الإقليم ال\ين يختارون عن طريق الإنتخاب بممارسة مهام إدارة الشأن المحلي ضمن هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية.

ب-اللامركزية المصلحية FunctionalDecentralization :

وتعني قيام هيئة عامة بممارسة مهامها على إقليم محدد أو مجموعة أقاليم،وهذا النمط من الإدارة يرتبط بمصلحة إقتصادية وتجارية في الغالب ،وتلجأ إلية الدولة للإفلات من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية بغية إعطاء نجاعة أكثر لمؤسسة ما.[1]

2-الإستقلالية:

تحدد درجة إستقلالية الجماعة المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها وطبيعة تلك الإستقلالية من حيث كونها إستقلالية إدارية بحتة ،كما هو الشأن في الدول الموحدة ،أو تتعداها إلى مجالات التشريع والتنفيذ ،وهو ما يعطيها شكل الإستقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفدرالية،أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا[2].

ان المتتبع لأدبيات الحكم المحلي أو الادارة المحلية يرى مدى الجدل غير المبرر الذي أسهب فيه الفقهاء العرب للتمييز بين مصطلح الادارة المحلية و الحكم المحلي .فمنهم من اتجه الى وجود اختلافات جوهرية بينهما و منهم من لم يرى ذلك , و اعتبروا نهما مصطلحان مترادفان . و هذا ما سيتضح من خلال الاتجاهات المختلفة.

الاتجاه الأول :الذي يرى أن هناك فروق بين الادارة المحلية و الحكم المحلي . و يستند أصحاب هذا الرأي الى أن الادارة المحلية تشير الى أسلوب معين من أساليب اللامركزية الادارية يتم من خلاله توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية و الوحدات المحلية . بينما يشير مصطلح الحكم المحلي الى أسلوب من

[1] الطعامنة و آخرون مرجع سابق , ص 19 ,
[2] عبد العزيز الشيخلي , مرجع سابق

أساليب اللامركزية السياسية يتم من خلاله توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية و الوحدات المحلية .بمعنى أن الادارة المحلية تعنى بالجوانب التنفيذية . [1]

بينما يعنى الحكم المحلي بالجوانب السياسية و التقريرية و التوجيهية . و هكذا نجد أن عامل التفريق بين المصطلحين هو العامل السياسي. [2]

الاتجاه الثاني : يرى أن نظام الادارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي . أن بعض الدول تبدأ عند محاولتها تطبيق اللامركزية الادارية (الاقليمية) بتفويض الصلاحيات أو تخويلها أولا من من الحكومة المركزية لممثليها في الأقاليم و المحافظات , ثم تبدأ بتطبيق الادارة المحلية بعد ذلك, و أنه في حالة نجاح هذا النظام تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي . و هذا يعني تطبيق مبدأ التدرج للوصول الى حالة أفضل للامركزية الاقليمية . و يعتقد أصحاب هذا الرأي أنه اذا تم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخاب , فان ذلك مدعاة لتأمين حكم محلي , في حين أن خيار التعيين لأعضاء المجالس المحلية لا يخرج عن دائرة نظام الادارة المحلية.[3]

الاتجاه الثالث : يدعو الى عدم التفرقة بين مصطلحي الادارة المحلية و الحكم المحلي . بمعنى أن لهما مدلولا واحدا و أنهما يشيران الى أسلوب واحد من أساليب الادارة يتباين تطبيقه من دولة الى أخرى حسب الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .[4]

ان التفرقة بين ما يسمى بالادارة المحلية و الحكم المحلي لا تشير الى فائدة تذكر على المستوى العملي , لذى يبدو الاتفاق منطقيا مع ما ذهب اليه القانون بالرأي أو الاتجاه الثالث , و ذلك في ضوء الحجج الآتية :

1 – على الرغم من وجود اختلاف بين الحكم و الادارة بصورة مجردة الا أن هذين المصطلحين أصبح لهما المفهوم نفسه و استقرا بعيدا عن مفهوم الكلمات المجردة.

---

[1] سليمان الطماوي , **شرح نظام الحكم المحلي الجديد** , القاهرة , دار الفكر العربي , 1980 , ص 4 .

2 محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير** , المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2005 , القاهرة . ص 20 , بتصرف .

[3] Modiegrouce, **The gouvernement of great Britain**, Methun, 1965 , p 153 .

[4] فؤاد العطار , **مبادئ القانون الاداري** , القاهرة , دار النهضة , 1992 . ص

2- يتغير المصطلح داخل الدولة ذاتها , دون أن يعني ذلك أن هناك تغييرا قد حدث في جوهر النظام المحلي , و هذا ما حدث في مصر حيث أطلق على هذا النظام خلال الفترة ما بين 1975 و 1988 الحكم المحلي. ثم تغيرت التسمية الى ادارة محلية دون ان يكون قد حدث تقليص لاختصاصات و سلطات الوحدات المحلية.

3- ان نظام الادارة المحلية أو الحكم المحلي ما هو الا استقلال نسبي لمنطقة جغرافية محددة في ادارة شؤونها المحلية بواسطة ممثلين عن سكانها تحت اشراف و رقابة الحكومة المركزية , فمتى توافرت شروط هذا التعريف في هذه المنطقة ,فانه يمكن أن يطلق عليها منطقة حكم محلي.

4- ان مدى ما تتمتع به الهيئات المحلية من قدرة على اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة هو المعيار و المحك الرئيس في وجود نظام سليم قوي بصرف النظر عن التسميات (إدارة محلية أو حكم محلي) . [1]

5 –1- مفهوم السلطة المحلية :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الحكم المحلي تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها ولكننا في النهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الحكم المحلي ولا شك في إن اختلاف الجوانب التي يهتمون بها والأهداف التي يرمون إلي تحقيقها تدعو إلى التعرف على بعض هذه التعريفات ذات العلاقة بمفهوم نظام الحكم المحلي.

5– 1 – 1 – تعريف الحكم المحلي :

فيعرفه الكاتب البريطاني مودي جرام modiegrame بأنه مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين –سكان الوحدة المحلية –ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.[1]

[1] محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , مرجع سابق , ص ص 21 – 22 .

ويعرفه العطار بأنه توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها وأهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي ورقابة وإشراف الحكومة المركزية. [2]

وعرفه الشيخلي بأنه أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة التوزيع الأنشطة والواجبات بين أجهزة المركزية والمحلية وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد في حين تتفرغ الأجهزة المحلية لتسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق أغراضها المشروعة[3].

وما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية ودور الحكم المحلي في إدارة المرافق العامة المحلية داخل مجتمعه.

وينظر الزعبي للحكم المحلي على أنه أسلوب يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من أبنائها الإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية . [4]

في ضوء التعريفات أعلاه و قواسمها المشتركة يمكن **تعريف الحكم المحلي** بأنه جزء من النظام العام للدولة منحته الحكومة المركزية شخصية معنوية وقد أوجد مناجل تلبية احتياجات مجتمعه المحلي ويتمثل في هيئة منتخبه تعمل تحت رقابة وأشراف السلطة المركزية. [5]

5 – 1 – 2 - مقومات السلطة المحلية (الحكم المحلي):

يرتكز الحكم المحلي على مجموعة من الأسس والمقومات تتمثل فيما يلي:

---

1 عبد العزيز الشيخلي , **العلاقة بين الحكومة المركزية و الادارة المحلية** (دراسة مقارنة) ندوة العلاقة بين الادارة المركزية و الادارة المحلية , بيروت , 23 – 25 سبتمبر 2002 .

[2] خالد الزغبي , **القانون الاداري و تطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية** , عمان 1989 , ص 21 .

[3]- عبد العزيز الشيخلي , المرجع السابق

4 محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير** , المنظمة العربية للتنمية الادارية "بحوث و دراسات " القاهرة , 2005 , ص ص 22-23 .

[5] محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , المرجع السابق , ص 23 .

1- تمتع الحكم المحلي بالاستقلال:

إن من المقومات الأساسية للحكم المحلي هو ارتكازه على عنصر الاستقلال بحيث تتمتع الوحدة المحلية بشخصية معنوية مستقلة ضمن حدود إقليمية محددة من إقليم الدولة وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا.

فهي لها حقوق وعليها التزامات وهي شخصية مستقلة عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها.[1]

إن ما يميز الحكم المحلي عن الإدارة المركزية هو تمتعه بالشخصية المعنوية، لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، فإذا أغفلت الشخصية المعنوية فان ذلك يعني أنه مازال مرتبطا بالإدارة المركزية، لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزه ويمنحه الصفة القانونية وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للحكم المحلي إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلاله وبوجود مصالح محلية خاصة به.

وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها وممثليها وإبرازها بهذا الشكل القانوني الموحد هو الحل للإشكالات الناجمة عن قيامها بأنشطتها، فاعتبرت هذه الأنشطة وكأنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلا للإلزام والالتزام وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزاماتوهذا الأمر تتبعه ذمة مالية مستقلة بما يسمح لها بالقيام باختصاصاتها.[2]

إن الاستقلال للحكم المحلي معناه عدم ارتباطه عضويا بالسلطة المركزية، وهذا ما يظهر من خلال عدة صور أبرزها:

1- تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية محلية معترف لها بالشخصية المعنوية كما أسلفنا، وتتفاوت الدول في أنماط تنظيم الوحدات المحلية في الدولة تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

فالنظام الانجليزي يقوم على تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية غير متماثلة في أهميتها وتختلف في طريقة تشكيل هيئاتها واختصاصاتها وطرق الرقابة عليها

[1] خالد الزغبي ,مرجع سابق ,

[2] سليمان الطماوي , **القانون الاداري** . القاهرة , دار الفكر العربي , 1971

إذاك يشهد نظام الحكم المحلي في بريطانيا تنوعا وتعددا في الوحدات المحلية يصعب معه التمييز بينها بسهولة.

والتقسيمات المحلية البريطانية ليست جامدة، بل تتغير إذا ما استجدت ظروف الوحدة المحلية.مما يستدعي إعادة النظر في وضعها للارتقاء بها إلي مرتبة أعلى إذا استوفيت شروط محددة ينظمها المشرع.

أما النظام الفرنسي، فيقوم على أساس تقسيم الدولة إلي نماذج موحدة تتماثل وحدات كل منها في عموم أقاليم الدولة. والنظام الفرنسي يقوم على الأخذ بوحدة النمط، سواء في تحديد التقسيمات الإدارية أو طريقة اختصاصها أو علاقاتها بالحكومة المركزية .

2- **الاستقلال المالي:**وهذا يعتبر عاملا حاسما في توفير استقلالية الحكم المحلي بحيث يكون له مراده وصلاحية تحصيلها وحق استعمالها في وجوه الإنفاق التي تقررها.

3- عدم تلقي الهيئات المحلية أوامر أو تعليمات من السلطة المركزية.

4- استقلال الوحدات المحلية في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة في الأمور المحلية، بما لا يتعارض مع التشريعات.

5- وجود جهاز إداري وتخصصي تابع للوحدة المحلية مع ما يترتب على ذلك من حريتها في التعيين والترقية والاستخدام ومراقبة العمل، ووضع أنظمة عمل خاصة بها وتسيير أجهزتها. [1]

2- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية :

أ- **مجالس محلية منتخبة:** إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا يعتبر كافيا، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم. و لما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوم بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة، فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي

[1] المرجع نفسه , ص ص 24-25 .

يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي.

ب- الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة: يعد الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة هو الركن الأساس من أركان الحكم المحلي. إن فلسفة الحكم المحلي تنطلق أصلا من ضرورة مشاركة الوحدات المحلية بإدارة مصالح خاصة بإقليم معين، باعتبارها أكثر كفاءة وفاعلية واستجابة لحاجات المواطنين وأولوياتهم. وبمقتضى ذلك لابد من توافر مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية، فما يهم إقليما معينا لا يهم بالضرورة الدولة كلها. [1]

3- تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية :

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة. ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين فيه اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذالك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي تتم فيها رقابة السلطة المركزية ويرى حسن عوادة أنه لا يمكن للإدارة المركزية أن تصل إلى رقابتها على الوحدات المحلية إلى حد إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الوحدات المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه.

فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليها مبدأ اللامركزية الإدارية ولا تخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الوحدات المحلية متمتعة باستقلاليتها.

وإذا كان الإشراف والرقابة يمثلان ركنا من أركان وجود نظام الحكم المحلي ومقوماته حسبما اتفق عليه الباحثون،فإن هناك مجموعة من الأهداف التي تستند إليها الحكومة المركزية في ممارسة رقابتها على الوحدات المحلية من أهمها:

[1] المرجع نفسه , ص 26 .

- تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار أن الوحدات المحلية نظام فرعي من النظام العام للدواة وأجهزتها. [1]
- التأكيد على أن الوحدات المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية إضافة إلى أن قرارات المجالس المحلية تكون موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذالك حماية للجميع. الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين.

إن التأكيد على أن الوحدات المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية،وذالك من خلال إطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشرا أساسيا من مؤشرات أدائها العام.

كذلكضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الوحدات المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية ووضع معيار لنوع ومستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان، وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والوحدات المحلية بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن.[2]

6 – 1 - فلسفة وأهداف الحكم المحلي :

قد يثار سؤال رئيس وهو لماذا لا تقوم الحكومة المركزية بتقديم جميع الخدمات للجماهير دون أن تظهر إلى خلق وحدات محلية لأداء تلك الخدمات و المصالح المحلية.إن الإجابة عن هذا السؤال تصب في جوهر فلسفة الحكم المحلي بمعنى أخر، إن الدوافع وبواعث تطبيق نظم الحكم المحلي هي التي تمثل التجسيد الحقيقي لفلسفة الحكم المحلي وإن الفلسفة الأساسية لتطبيق الحكم المحلي تكمن في رغبة الدولة المعاصرة في توثيق وتضافر الجهود الرسمية والشعبية في تقديم الخدمات للمواطنين بصورة تكاملية تعزز الكفاءة والفاعلية وتستجيب لاحتياجات وتوقعات المواطنين.

[1] المرجع نفسه , ص 28 .
[2] المرجع نفسه , ص 29 .

إن ظهور اتجاه حديث في الإدارة الحكومية مثل الحكمانية gouvernance، قد ساهم في تعزيز وبلورة فلسفة الحكم المحلي. حيث جاء هذا المصطلح مع بداية عقد التسعينات ليعبر عن أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية التي توصف بالانعزال عن المواطنين والالتصاق أو التقليد بالعمليات الإدارية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين عناصر الدولة، والتي من أهمها الوحدات المحلية. لقد ورد في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP إن للحكمانيةأهدافا أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

1- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة جميع المواطنين و تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم.

2- تحقيق و إقامة حالة من الشرعية في المجتمع.

3- الكفاءة efficiencey في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.

إن هذه الأهداف ساهمت مجتمعة في تحديد سمات و مظاهر الحكمانية الجيدة good gouvernance، والتي تشتمل علي مجموعة من القيم الأساسية و الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة والمتمثلة فيما يلي

-1المشاركة 2-الشراكة 3-الشفافية 4-الاستجابة

5-العدالة 6-الفاعلية و الكفاءة7-المساءلة

ومن كل هذا يمكن إن يدرك المرء البواعث والدوافع لإنشاء نظم الحكم المحلي لضمان تحقيق تلك القيم والتي لا يمكن الوصول إليها دون شراكة حقيقة مع الوحدات المحلية. [2]

وللتعرفعلى دوافع انتهاج دول العالم لفلسفة نظم الحكم المحلي يمكن استعراض التقاليد المعاصرة التالية:

[1] زهير الكايد , **الحكمانية– قضايا و تطبيقات** , المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة , 2003 , ص 23 ,

[2] غانم السيد عبد المطلب أحمد ,**موسوعة الادارة العربية الاسلامية ,** الادارة المحلية العربية الاسلامية , مجلد 2 , المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2004 , ص ص 293 – 299 بتصرف .

6 – 1 – 1 - النموذج الانجلوساكسوني :

تعتبر المحليات في التقاليد الانجلوسكسونية كما تعكسها بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومنولث البريطاني والدول التي نهجت نهجها تجسيدا للديمقراطية وغاية سامية ووظيفة مجتمعية، وفي ذالك كما يرون علاج لمساوئ و نقائص الممارسة الديمقراطية على مستوى القومي حيث إنها بعيدة عن منطقة نفوذ المواطن العادي

وحين ترسخ المحليات الديمقراطية وتتجسد حقا تتحقق ثلاث غايات وهي الحرية والمساواة و الكفاية فتلعب الحكومة المحلية هنا دورين بالنسبة للحرية فهي من جانب أداة لمقاومة زيادة سلطة الحكومة المركزية ومقاومة تحكمها دون دراية بالظروف المحلية ومن جانب الأخر فهي أداة لغرس الشعور بالاستقلال ومقاومة عدم المبالاة السياسية الديمقراطية كأسلوب حياة . [1]

6 – 1 – 2 - النموذج الأوروبي :

تعتبر نظم الحكم المحلي في التقاليد الأوروبية كما تعتبر عنها فرنسا وإيطاليا وألمانيا والدول التي نهجت نهجها، وسيلة لتحقيق الاستقلال السياسي ومن هنا نجد أن المحليات الفرنسية أكثر المحليات محاكاة وأكثرها أقلية في الدول النامية، ويعتبر الفكر الفرنسي أكثر تأثيرا، وذلك لأن الوحدات المحلية و الفكر يوفران حلولا لمشكلة تعاني منها هذه الدول أشد المعاناة أو تخشى على الأقل أن تعاني منها وهي عدم الاستقرار السياسي والتفتت القومي.

وفي الفقه الفرنسي لم تحتل المحليات موقع الصدارة وإنما احتلت مشكلة السلطة في العاصمة اهتماما أكبر حيث ظلت نظرية الدولة الموحدة هي المسيطرة في حين ينظر إلى الوحدات المحلية من ثلاث زوايا هي:

[1] محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , مرجع سابق , ص 36

1- إنها أسلوب للتنظيم الداخلي للحكومة.

2- إنها جزء من تنظيم المجتمع ككل بمعنى خلق توازن بين القوى المختلفة في المجتمع.

3- التوازن المرغوب فيه بين المجتمع والحكومة.[1]

وفي مجال توزيع الوظائف بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية يرى الفرنسيون أن دور الحكومة المركزية يتمثل في أداء الوظائف وتملك السلطات صنع القرار، وإن دور المحليات هو إنها تابعة للسلطة المركزية والمنفذة لأوامرها وقراراتها حيث يسود عدم التركيز إقليميا أو فنيا وتسمح الحكومة المركزية سواء إقليمية أو وظيفية والفرنسيون يسعون لدرء المخاطر البيروقراطية والتكنوقراطية، ويحبذون عدم التركيز والبعد عن المركز وينادون بالديمقراطية الوظيفية التي تدور حول تنظيم الحكومة على أسس وظيفية حيث تعد الحكومة المركزية اقدر على الدفاع عن المجتمع وتعد المحليات اقدر على ضمان أمنه وأمنه الداخلي. فليس في استطاعة حكومة مركزية وحدها فرض استقرار سياسي داخلي[2]

6 – 1 – 3 - أهداف ومبررات الحكم المحلي:

انطلاقا من فلسفة الحكم المحلي ومرتكزاته يتبين أن تطبيق أسلوب حكم محلي في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي ينتج عنها بالتالي العديد من الفوائد، وتتباين الدول في إعطاء الأهمية النسبية التي توليها لهذه الأهداف حيث نجد أن بعض الدول تركز على هدف أكثر من غيره من الأهداف. إن هذه التباينات يجب أن تفهم من خلال سياق تطور إنشاء الدولة والمتغيرات الايكولوجية التي تؤثر على تنظيم وإدارة وعلاقات الحكومات المحلية مع الحكومة المركزية، وفي الإجمال يمكن استعراض الأهداف التالية للحكم المحلي:

[1] محمد محمود الطعامنة , سمير محمد عبد الوهاب , مرجع سابق , ص 37 .
[2] المرجع نفسه , ص ص 37-38 .

أولا الأهداف السياسية :

ترتبط الأهداف السياسية بمقومات الحكم المحلي والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء وأعضاء المجلس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يستتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف السياسية يمكن تناول ومناقشة الأهداف الفرعية التالية:

- التعددية pluralisme:

يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح المتنافسة، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية في اختصاصاتها وسلطاتها.

وسبق أن تطرقنا إلى أن فلسفة الحكومة التقليدية لم تعد مقبولة خاصة في ظل حركة إعادة اختراع تجديد الحكومة وما ترتب عليها من سمات جديدة للحكومة والتي يمكن استعراض أهمها فيما يتصل بهذا الطرح :[1]

(1)- حكومة مساندة بمعنى التركيز على الدور ألتنسيقي والرقابي للحكومة ومنح القطاعات الأخرى مزيدا من الحرية والعمل والمشاركة.

(2)- حكومة يملكها المجتمع بمعنى مساندة الجهود غير الحكومية لتقديم الخدمات من خلال هيئات محلية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لأنها أكثر التزاما وأكثر معرفة بمشاكلها المحلية.

(3)- حكومة تسعى لإرضاء المتعاملين معها.

(4)- حكومة لامركزية. [2]

ومن هنا يمكن إدراك ضرورة عدم تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية وضرورة تعدد الأطراف المشاركة في عملية صنع القرار، في الإدارة الحكومية الجديدة ولقد وردت حجة التعددية كهدف ومبرر للحكم المحلي في بريطانيا، في

[1]Osbern,David,**Teadgaebler,Reiventinggovernment** : how the enterpreneurialspritisTransforming the public sector .N.Y.AddisonwesleypublishingCompany,P 38 1992 .

[2] المرجع نفسه , ص 39 .

التقارير المقدمة من اللجان التي شكلها البرلمان لبحث شئون الحكم المحلي.كتقرير ريد كليف مورredcliff-maude وتقرير ويتلي wheatly، وقد أكدت هذه التقارير دور الهيئات المحلية في موازنة سلطة الحكومة المركزية وتعدد صنع القرارات في النظامين السياسي والإداري.

إن التعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة و الأمن وغيرها.

- **الديمقراطية:**

تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الحكم المحلي، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية وتتم ممارسة الديمقراطية من قبل المجالس المحلية بالأدوات والأساليب السياسية المعهودة سواء داخل المجلس أو في التعامل مع المواطنين والمؤسسات والمنظمات الأخرى في الدولة، ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي:[1]

(1) إن الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، وبالتالي فإن ممارستها على المستوى المحلي تتشابه مع ممارستها على المستوى القومي. وإن الدفاع عنها على المستوى المحلي يوازيه دفاع مشابه على المستوى الوطني كما إن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه تجاه محلياتهم، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.

(2) يسمح الحكم المحلي بتحقيق التنمية السياسية politicaldevelopment من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين

1 عبد الرزاق الشيخلي , **الادارة المحلية** , دراسة مقارنة ,الأردن , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان , 2001 , ص 22 .

الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفاء ومناقشة القضايا المهمة، مثل الإيرادات والنفقات الموازنة المحلية والتخطيط للمستقبل.

(3) تتيح فرصة التدريب للقيادات إعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي وتؤكد الدراسات الميدانية التي أجريت على الخلفية الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية لأعضاء المجالس التشريعية في بعض الدول.إن نسبة معقولة من هؤلاء الأعضاء مارسوا العمل كأعضاء منتخبين في المجالس المحلية قبل انتخابهم لعضوية البرلمان.إن العمل في المجالس المحلية يساهم في فهم الكثير من الأدوات والمهارات اللازمة للعمل السياسي واتحاد القرارات وطبيعة عمل جماعات الضغط أو المصلحة وطريقة صنع السياسات العامة وأساليب وأنماط إدارة الانتخابات وطرق جمع المعلومات عن أراء الناخبين.

(4) تسهم الديمقراطية المحلية في تحقيق المساومات السياسية بين المواطنين من خلال إتاحة فرص المشاركة في صنع السياسات المحلية أمامهم وهذا يسهم في تقوية الحقوق المدنية للمواطنين، مثل حقهم في التعبير عن أرائهم، فيمن يتولى إدارة شؤونهم المحلية وحقهم في الدفاع عن مصالحهم والحد من تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية ،مما يحول دون افتئات الحكومة المركزية على حقوقهم. [1]

ثانيا الأهداف الإدارية:

يعتبر نظام الحكم المحلي من أكثر الوسائل كفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمات المحلية لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة يتميز بخاصيتي الحساسية. أي تأثره بآراء وانتقادات وتقييم السكان المحليين والاستجابة السريعة

[1] سمير عبد الوهاب , **الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة** , جامعة القاهرة , 2003 .

لحاجات المواطنين في المجتمعات المحلية ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يلي:

- تحقيق الكفاءة الإدارية تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية ويشير برونجBROWING إلى أن نظام اللامركزية أكثر جدوى اقتصادية وكفاءة من تبني النظام المركزي حيث يمكن للوحدات المحلية في ظل النظام اللامركزية تزويد مواطنيها بالكمية المطلوبة المفضلة من السلع والخدمات طبقا لحاجات وتفضيلات السكان المحليين كما إنها أكثر قدرة على استجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع عند نقطة واحدة هي نقطة التوازن والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين. [1]

- المجالس المحلية أكثر استجابة من الحكومة المركزية للمطالب المحلية وذالك لمعرفة هذه المجالس بالمجتمع المحلي وظروفه وإحساسها بالمسؤولية المباشرة تجاه الناخبين

- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري حيث إن خاصية الاستجابة السريعة للحكم المحلي والعلاقة المباشرة التي تربط بين المواطنين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخير المعاملات وطوابير الانتظار وعدم احترام خصوصية المراجع.

- العدالة في توزيع الأعباء المالية: إن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة و المحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب وربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع ولكن في حالة تبني نظام الحكم المحلي يتم توزيع المال باختيار أهالي الوحدات المحلية إضافة إلى ما يدفعونه من ضرائب

1 محمد الطعامنة , **اشكالية المركزية و اللامركزية الادارية في نظم الادارة المحلية في دول العالم الثالث** , مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية , جامعة بغداد , مجلد 9 , عدد 39 , 2002 .

ورسوم سيتم صرفه على هذه المرافق المحلية بالذات وهدا يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤوليات المالية والاستفادة منها.

- *تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية*إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضررا بالنسبة للمرافق القومية.لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية وعليه فان نظام الحكم المحلي يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة وذالك لان مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

- توفير فرصة أفضل للأداء وتجريب السياسات والبرامج والذي يعتبر أمرا مهما ولازما للسياسات الرشيدة ذات القيمة والمردود الايجابي. [1]

ثالثا الأهداف الاجتماعية :

يمثل النظام الحكم المحلي فرصة حقيقة لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

أ- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية وذلك يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم وميولهم حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية تجاه المواطنين، لابد إن ينعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة والحصول على جميع الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

ب-شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية بما يعزز القرارات المحلية و يعزز ثقته بنفسه

[1] محمد محمود الطعامنة , سمير عبد الوهاب , مرجع سابق , ص 43 .

ويزيد من ارتباطه بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي الخطوط الأولى نحوى تطوير روح المواطنة الحرة. [1]

7 – 1 العوامل البيئة المؤثرة في نظام الحكم المحلي :

إن نظام الحكم المحلي يختلف من دولة لأخرى كما قد يتباين في إطار الدولة الواحدة من مرحلة إلىأخرى ويرجع ذلك إلىأن الحكم المحلي جزء من النظام الاجتماعي و بالتالي يتأثر بمختلف العوامل السياسة والاجتماعية والتاريخية والثقافية التي يوجد فيها.

كما أن دراسة بيئة الحكم المحلي أو ما اصطلح على تسميته بإيكولوجية الإدارة المحلية ECOLOGY تساعد في تحليل الدور الذي تقوم به الإدارة المحلية أو في مقارنة بين هذه الوحدات وبعضها البعض سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول الأخرى.

وتتمثل العوامل البيئية المؤثرة في نظام الحكم المحلي فيما يلي:

1- العوامل الجغرافية و الطبيعية:

تعتبر الظروف الجغرافية ووسائل المواصلات من العوامل المؤثرة على الحكم المحلي وتحديد بنائه التنظيمي وتشكيلاته وتحديد الحدود الإدارية لوحداته، فالانعزال الجغرافي يؤثر على العلاقة بين العاصمة والمناطق الأخرى البعيدة عنها نتيجة للضعف الاتصال بين المستوى المركزي والمستويات الأخرىالإقليمية والمحلية.

ومما لا شك فيه أن الحكم المحلي يتأثر بمساحة الدولة فالدولة ذات المساحة الشاسعة ومترامية الأطراف تكون في حاجة ضروريةإلى وجود حكم محلي قوي، مثل السودان ومصر والسعودية وعلى العكس من ذلك قد لا تكون هده الحاجة بنفس الدرجة بالنسبة للدول الصغيرة المساحة مثل دول قطر والبحريين والكويت ....الخ.

[1] خالد الزغبي , **تشكيل المجالس المحلية و أثرها على كفايتها** , القاهرة , مطبعة أطلس , 1984 , ص 66 .

وتؤثر تضاريس الدولة على الحكم المحلي المطبق فيها خاصة ما يتعلق بظاهرتي توزيع الإقليم الطبيعية في نطاقها ووجود العوائق الطبيعية مثلى الجبال والانهيار، وبعبارة أخرى فإن الحكم المحلي الذي يمكن تطبيقه في المناطق الصحراوية والجبلية يختلف عن ذلك الذي يطبق السهول ووديان الانهيارلاختلاف طبيعة السكان وتباين وسائل معيشتهم.ففي المناطق الصحراوية والجبلية تسود أنماط الإدارة التقليدية التي لا سبيل إلى تغييرها أو تحديثها إلابتغيير طبيعة الحياة الصحراوية عن طريق تحقيق استيطان السكان وتوفير سبل الحياة المستقرة لهم بالتوسيع في عمليات استصلاح الأراضي وبناء المساكن لتكوين مجتمعات حديثة.[1]

وفي المناطق الجبلية غالبا ما تؤدي عزلة العاصمة وصعوبة المواصلات بينها وبين أجزاء الدولة المختلفة إلى دعم الاستقلال الذاتي للسلطات المحلية وضعف علاقاتها بالحكومة المركزية، ويمكن إرجاع قوة الحكم المحلي في سويسرا في بعض جوانبه إلى العوامل الجغرافية المتمثلة في طبيعة البلاد الجبلية الوعرة.

وعلى العكس من ذلك، فإن انبساط إقليم الدولة وخلوه من العوائق الطبيعية وسهولة الاتصال بين أجزائه المختلفة.أمور لا تساعد على وجود حكم محلي قوي حيث يسهل تدخل الحكومة المركزية في شئون الوحدات المحلية ومد رقابتها إليها.

ويرى البعض أن البيئة الجغرافية في مصر و العراق –حيث توجد بهما أنهار – قد ساعدت علي قيام سلطة قوية مركزية في كل منهما لتنظيم مياه النهر وضمان توزيعها بشكل يحول دون حدوث نزاعات بين الزارعين، أما المناطق التي تعتمد فيها الزراعة على الأمطار، فلم تكن في حاجة إلى مثل هذه السلطة المركزية.

ولقد أكدت بعض الدراسات الميدانية أهمية الموقع في نجاح الوحدة المحلية في تحقيق التنمية بالمقارنة بوحدات محلية أخرى لا تتمتع بنفس الموقع، فنجاح السلطة المحلية على الأقل في جزء منه هو وظيفة الموقع،الذي هو محدد مهم الإمكانات الاقتصادية وقاعدة أساسيةللدخل و الإيراد. إن جميع الوحدات المحلية الناجحة تقع

[1] أحمد رشيد , الادارة المحلية: **المفاهيم العلمية و النماذج التطبيقية** , القاهرة , دار المعارف , 1981 , ص ص 20 – 25

إما في مناطق حضرية دينامكية نسبيا أو في مناطق ريفية لديها إمكانات زراعية عالية أو موارد طبيعية أخرى مثل المعادن أو الأنهار أو البحار .....الخومعذالك فإن الموقع ليس شرطا كافيا للنجاح، حيث إن هناك وحدات محلية كثيرة في مناطق ذات إمكانات عالية في دول عديدة ولكنها ليست فعالة جدا في تعبئة واستخدام الموارد. [1]

7 - 1- 2-العوامل التاريخية:

كثيرا ما نسمع عن أن الحكم المحلي في دولة ما يرتبط بتاريخ هده الدولة وأنه جزء لا يتجزأ منه أو إن حقوق المجتمعات المحلية في حكم نفسها بنفسها هي مكاسب حصلت عليها هذه المجتمعات عبر التاريخ السياسي الطويل للدولة، وهو ما يمكن أن يكون سندا لهذه المجتمعات في مقاومة أية حركة إصلاح أو تطوير للحكم المحلي وتتمثل العوامل التاريخية التي تؤثر في الحكم المحلي وتطوره، ففي حالة نشأة الحكم المحلي هنا يعكس خصائصه المتمايزة، فإن الحكم المحلي هنا يعكس خصائص هذه الأقاليم من حيث البناء التنظيمي وأسلوب تشكيل مجالس الدول المحلية.

ولقد كان للاستعمار تأثير كبير على الحكم المحلي في الدول التي استعمرت، فنظم الحكم المحلي في دول المغرب العربي ولبنان قد تأثرت بنظام الحكم المحلي في فرنسا ولكن الحكم المحلي الفرنسي لم يكن له تأثير فقط على المستعمرات الفرنسية السابقة فقط، بل كان له تأثير على دول عربية أخرى ويرجع ذالكإلى ميل بعض الدول النامية إلي الحكم المركزي أو عدم التركيز الإداري كما كانت بريطانيا تفضل لمستعمراتها الحكم المحلي الفرنسي حتى تحكم قبضتها على هذه المستعمرات من خلال ممثليها في الأقاليم. [2]

1 إكرام بدر الدين , **دراسات في نظم الحكم** : الديمقراطية في الدول النامية , القاهرة , دار الثقافة العربية , 1991 , ص ص 25-30
[2] المرجع نفسه , ص 32 .

6- 1 – 3 - العوامل الاجتماعية والثقافية:

يتأثر الحكم المحلي بالنمو الحضري، فارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن ومن ثم تضخم حجم المدن وتكدسها بالسكان وصعوبة إدارتها يؤثر على الحضر والريف معا، فهو من الناحية يؤدي إلى زيادة المشكلات في الحضر وانتشار المناطق العشوائية كما يؤدي من الناحية أخرى إلى حرمان المناطق الريفية من الكفاءات التي تكون في أشد الحاجة إليها، كما يظهر تأثير الزيادة السكانية على الحكم المحلي في معدلات النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري لهم، فانخفاض معدل النمو الطبيعي يؤدي إلى انخفاض حجم العائلة نسبيا ومن ثم انخفاض عبء الإعالة وارتفاع مستوى المعيشة. ويعني ذالك بالنسبة للحكم المحلي الحد من الإنفاق المحلي، نظرا لانخفاض معدلات نمو الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية للتوسيع في خدمات الرفاهية مثل إنشاء أماكن الترفيه والمتنزهات والحدائق العامة ومنع تلوث البيئة وغيرها، كما يؤدي انخفاض معدلات الزيادة السكانية إلى زيادة حجم الفئة المنتجة 18-60 سنة .

ومن ثم زيادة القدرات المالية للسلطات المحلية لزيادة حجم فئة الممولين من دافعي الضرائب والرسوم المحلية والحد من الإنفاق المحلي نتيجة لصغر حجم الفئة غير المنتجة نسبيا أقل من 18 سنة وهي الفئة التي تحتاج إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.[1]

ومما لا شك فيه أيضا أن تعدد الأصول الجنسية في نطاق الدولة يؤثر على الحكم المحلي فيها ويتوقف ذلك التأثير على أسلوب الدولة في معالجة هذه الظاهرة فعندما تريد الحكومة المركزية القضاء على الطابع المميز لهده الأقليات والطوائف وصهرها في المجتمع القومي حتى لا يصبح مراكز قوة تهدد وحدة الدولة، فإنها تمارس المزيد من الرقابة على الوحدات المحلية.ومن تم يتم إضعاف الحكم المحلي وعندما ترغب الحكومة المركزية في إنشاء وحدات محلية متجانسا اجتماعيا فإنها

[1] محمد محمود الطعامنة , سمير عبد الوهاب , مرجع سابق , ص ص 46 – 47

سوف تعمل على تقوية هذه الوحدات وزيادة درجة استقلالها واختصاصاتها وسلطاتها.

وعلى العكس مما سبق يكون من السهل تقسيم الدولة المتجانسة إلى وحدات محلية وتطبيق نمط موحد من الوحدات المحلية والصلاحيات والاختصاصات وتشكيل المجالس المحلية على مستوى الدولة.[1]

7 – 1 – 4 - العوامل السياسية:

يتأثر نظام الحكم المحلي باعتباره نظاما فرعيا للنظام السياسي بالعوامل السياسية، لأنه يصعب قيام حكم محلي ديمقراطي في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي.

ويعمل الاستقرار السياسي للدولة على إتاحة الفرصة للوحدات المحلية للتمتع بالمزيد من السلطات والاختصاصات، حيث لا يكون هناك ما تخشاه الحكومة المركزية، وعلى العكس من ذالك يؤدي عدم استقرار السياسة العامة للدولة إلى إدخال تعديلات عديدة في الحكم المحلي مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف النظام وخلخلة جذوره التاريخية،

ومما لا شك فيه هو أن القيم والمبادئ السياسية في الدولة تشكل الحكم المحلي في هذه الدولة، فالمجالس المحلية في الدول الديمقراطية يتم تشكيلها بالانتخاب المباشر كما إنها تتمتع بصلاحيات واختصاصات أكبر نسبيا من مثيلتها في الدول غير الديمقراطية، ويضاف إلى ما سبق دور السلطة التنفيذية وطبيعة علاقتها بالسلطة التشريعية في الدول النامية أو في الدول العربية. ففي هده الدول يتمتع رئيس الدولة أو الملك وأعضاء السلطة التنفيذية بسلطات قوية في مقابل ضعف السلطة التشريعية، ولذلك فمن الطبيعي في هذه الدول أن يكون دور المجالس المحلية محدودا في مواجهة الرؤساء التنفيذيين اللذين يمثلون السلطة التنفيذية في أقاليمهم أو بلدياتهم. [2]

---

[1] المرجع نفسه ص 48 .

2 عواضة حسن محمد , **الادارة المحلية و تطبيقاتها في الدول العربية** : دراسة مقارنة , بيروت , المؤسسة العربية للطباعة و النشر و التوزيع , 1983 ,

7 – 1 – 5 - العوامل الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن صفة المحلية التي يتسم بها الحكم المحلي تتوقف علي طبيعة الاقتصاد المحلي، فالمدينة تختلف عن القرية كما أن المدينة الصغيرة تختلف عن المدينة الكبيرة وكذالك بالنسبة للتباين بين المدينة التجارية والمدينة الصناعية ....الخ

وهذه الاختلافات لها تأثيرها على الحياة السياسية في تلك المناطق من خلال تأثيرها على الثقافة السياسية للأفراد اللذين ينقلون الاتجاهات والتوقعات الثقافية لمهنهم، إلى العملية السياسية كما أن الظروف وتركيبة الاقتصاد المحلي تحدد مدى قدرة الوحدات المحلية على القيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين والسكان المحليين

وبالإضافة إلى ما سبق فإن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة تنعكس على نظام الحكم المحلي فيها، ففي الفترة التي اتسمت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كان للوحدات المحلية دور كبير في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمواطنين وفي عملية التنمية بصفة عامة. ولكن في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي حدث تحول في دور الدولة والوحدات المحلية فلم تعد الوحدات المحلية مسئولة عن عملية التقديم المباشر للخدمات، بل أصبح في إمكانها إسناد هده الخدمات أو بعضها إلى القطاع الخاص في إطار ما يسمى ب CONTRACTING OUT وفي الدول العربية – خاصة النفطية – نجد أن الاعتماد على النفط قد أثر على مصادر الموارد المحلية في هذه الدول، حيث أنها تعتمد على التحويلات المركزية بنسب تقترب من المائة في المائة.[1]

[1] سمير محمد عبد الوهاب , مرجع سابق , ص ص 29 – 61, بتصرف .

خلاصة الفصل :

وهكذا يتضح لنا أن الحكم المحلي يختلف من دولة الى أخرى و هو وليد العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية،و معرفة هذه العوامل تساعد ف التحليل و كذلك المقارنة بين مختلف أنظمة الحكم المحلي أو من خلال الحكم على مدى نجاح أو فشل الوحدات المحلية في داخل النظام المحلي الواحد.

اضافة الى ذلك تعد السلطة السياسية المحلية نتيجة تلقائية لتفاعل و تطاحن الارادات و القدرات الذهنية و المادية لافراد المجتمع على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية و الفكر الديني . و تعتبر السلطة السياسية المحلية ,و هي الهيئات او الافراد الذين يمثلون المجتمعات المحلية التي تعيش في وحدات الحكم المحلي عن طريق اجهزة ادارية و تنفيذية.

الفصل الثاني : ماهية البلدية في الجزائر و تنظيمها

تمهيد :

تشكل البلدية في الجزائر الخلية الأولى و الأساسية للجماعات المحلية, نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة و المواطن, فهي تجسيد لصورة اللامركزية الإدارية , إذ يشترك في تسييرها جميع المواطنين.

اللامركزية المحلية كتنظيم إداري بوجه عام تجمع بين مبدأ الاعتراف بالشخصية المعنوية و استقلال الهيئات اللامركزية عن الحكومة المركزية في ممارسة مهامها المعهودة إليها بالقانون إلا أن هذا الاستقلال لا يمكن أن يكون كاملا بل هو و استقلال نسبي يوجب تحقق الوصاية الإدارية بهدف ضمان احترامها للقانون حدون اختصاصها بجانب ضمان تحقق السياسة العامة للدولة . [1]

و عرفت البلدية عدة تطورات منذ الاحتلال إلى يومنا هذا , فلقد أولى المشرع الجزائري الاهتمام بتشريع البلدية بموجب بعض القوانين التي عرفتها المنظومة القانونية .

و للتعرف على البلدية في الجزائر, تم بداية تناول مفهوم البلدية و الذي احتوى على تعريف البلدية من خلال الدساتير الجزائرية و القوانين , و أهم مميزاتها, ثم التطور التاريخي للبلدية . ثم تنظيم البلدية و تشكيل المجالس المنتخبة , صلاحيات كل هيئة وصولا إلى الاختصاصات و دور البلدية خدمة للمواطن .

[1] محمد رفعت عبد الوهاب , **مبادئ و أحكام القانون الاداري** , منشورات الحلبي الحقوقية , 2005 , ص 203 .

اعتمد التنظيم الجزائري في تسيير الشؤون الإدارية عن الإدارة المحلية المتمثلة في البلدية و الولاية, و أولى اهتماما واسعا للبلدية لقربها من المواطن, باعتبارها الجهاز التنظيمي الأساسي سياسيا و إداريا و اجتماعيا في الدولة.

فالبلدية هي مكان لممارسة الديمقراطية المحلية باعتبارها الخلية الأولى للامركزية الإدارية و نظرا لأهميتها فقد أشار لها المشرع الجزائري في كل الدساتير, و أحدث لها قوانين تنظمها , كما ميزها بمجموعة من الخصائص,

1 – 2 – تعريف البلدية:

هي الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية ، الإدارية ، الاقتصادية و الثقافية الأساسية و هي تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي ، وحرية التقاضي و لها نفس الامتيازات و الحقوق والواجبات المقررة للأشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية و كذلك أن أموالها غير قابلة للتداول. [1]

يعرف معجم العلوم الاجتماعية البلدية "بأنها مجموعة التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي بمعنى الإدارة اللامركزية في نطاق المدينة أو القرية أو عدة مدن أخرى مع قدر من رعاية الدولة و بخاصة الحكومة المركزية على هدا الاستقلال الإداري و تسمى هده الرقابة عادة الوصاية الإدارية ويستعمل البعض لفظ البلدية للدلالة على الهيئة أو المجلس الذي يمارسه نيابة عن المدينة أو القرية لتلك الاختصاصات للبلدية " . [2] يعتبرها البعض "المؤسسة اللتي تمثل مكانا بارزا في

1 كريمة ربحي , زهية بركان , **وضع دينامية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية** , دراسة مقدمة للماتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات , كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة , ص

[2] ابراهيم مذكور , **معجم العلوم الاجتماعية** , مصر , الهيئة العامة للكتاب , 1975 , ص 399 .

حياة المواطنين ليعاد لها أي مكان آخر لأي مؤسسة عامة وهده المؤسسة التي اسمها من اسم البلدي أي القرية أو المدينة لها علاقة بارزة و متينة بسكانها.[1]

ففي الميدان السياسي , البلدية هي ميدان يتحقق فيه المواجهة الإيديولوجية و التجربة الاجتماعية , أما في الميدان الإداري : فالبلدية هي امتداد و مكمل للدولة , و ترجع لها مهمة التحقيق المباشر لنشاط اقتصادي بفضل إنتاج وحدات جديدة , و كذلك تطوير , و تحديث الوحدات الموجودة و هذا في مختلف القطاعات الحيوية .

و في الميدان الاجتماعي و الثقافي : البلدية يجب ان توجه نحو تحقيق رغبة و فائدة الفرد و العائلة في المجتمع . [2]

يسعى المشرع الجزائري إلى الرقي بالتنظيم الإداري للجماعات البلدية و ذلك مواكبة للتغيرات التي تشهدها أقاليم الوطن, فالبلدية هي الركيزة الأساسية المشكلة لهذا التنظيم و النواة الرئيسية للتنمية المحلية, و منه فقد قمنا بتجزئة هذا المظل بالى فرعين حيث تناولنا في الفرع الأول تعريف البلدية في الدساتير الجزائرية منذ دستور 1963 إلى غاية التعديل الدستوري 1996 , و في الفرع الثاني تعريف البلدية في القوانين المتعلقة بها منذ أول قانون الصادر 1967 إلى القانون الحالي .

1 الصالح ساكري , **المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية** , ماجستير علم الاجتماع و الديموغرافيا, جامعة باتنة 2008 .

[2] عمار عوابدي , **دروس في القانون الاداري الجزائري** , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 1974 , ص 194 .

1 – 2 –1 – تعريف البلدية في الدساتير الجزائرية :

إن الجماعات الإقليمية في الدولة الجزائرية هي الولاية و البلدية و هذه الأخيرة اختلفت بحسب الدستور المنتهج أنا ذاك , و البداية كانت مع دستور 1963 مرورا إلى دستور 1989 إلى التعديل الدستوري 1996 .

نبه دستور 1963 المؤرخ في 10 ديسمبر 1963 في المادة تسعة(09) منه إلى البلدية بقوله : الدولة الجزائرية دولة موحدة , منظمة على شكل جماعات إقليمية و إدارية و اقتصادية و اجتماعية, و البلدية هي الجماعة الإقليمية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية القاعدية . [1]

و دستور 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 فقد قال ذكرها في المادة 36. المجموعات الإقليمية هي الولاية و البلدية .

أما بالنسبة إلى دستور 1989 أشار إليها بأن : الجماعة الإقليمية للدولة هي الولاية و البلدية , البلدية هي الجماعة الإقليمية , و هو ما أبقى عليه تعديل 1996 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 . [2]

كما أشار القانون المدني إلى البلدية في المادة 49 منه في الفقرة الأولى قائلا : الأشخاص الاعتبارية هي الدولة , الولاية, البلدية . [3]

[1] دستور الجزائر 1963 , الجريدة الرسمية , عدد 64 , الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 1963 ,
[2] المرسوم الرئاسي 96 – 438 . المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 , المتضمن الدستور الجزائري , الجريدة الرسمية , عدد 76
[3] الأمر 75 – 58 , المادة 49 , الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 1975 , المتضمن القانون المدني , الجريدة الرسمية , عدد 78 .

1– 2 – 2 تعريف البلدية في القوانين المتعلقة بالبلدية :

لقد اختلفت التعاريف المتعلقة بالبلدية بحسب كل قانون من القوانين التي تنظمها و كذا بحسب الفترة التي جاء فيها كل قانون .

فقد عرفها قانون البلدية رقم 67 / 24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 بأن : البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأساسية . [1] و هذا مايبرهن كثرة وظائف البلدية في ظل النظام الاشتراكي آنذاك.

و عرفتها المادة الأولى من القانون 90 08 المؤرخ في 11 أفريل 1990 . بأنها " البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, و تحدث بموجب القانون" .

بمعنى أن البلدية هي وحدة اللامركزية الأساسية و منحها الشخصية المعنوية باعتبارها مرفق عمومي لها حقوق كما عليها التزامات مما يجعلها متميزة عن الأفراد المسيرين لها من جهة و لها ذمة مالية خاصة من جهة أخرى أي أنها تتمتع باستقلال مالي عن الأشخاص المسيرين لها و كذا باعتبار أن الاستقلال المالي من خصائص الشخصية المعنوية.

و عرفها قانون البلدية رقم 11 10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة . و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة. و تحدث بموجب القانون .[2] و هو نفس تعريف القانون 08/90 لها.

[1] القانون 67 / 24 , المؤرخ في 18 / 01 / 1967 المتعلق بالبلدية , الجريدة الرسمية , عدد 6 .
[2] القانون 11 / 10 , المتعلق بالبلدية , المادة الأولى , الجريدة الرسمية , عدد 37 , المؤرخة في 3 / 7 / 2011 .

إلا أنه أضاف في المادة الثانية منه أنه: البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية و مكان ممارسة المواطنة و نشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[1]

باعتبار البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية المحلية.

2 – 2 – نشأة و تطور الإدارة المحلية في الجزائر :

يعد نظام الإدارة المحلية في الجزائر من أقدم النظم المحلية، إذ يمكن إرجاعه إلى العهد العثماني في بداية القرن السادس عشر (1516م)، حيث قسمت البلاد من الناحية الإقليمية إلى أربعة مناطق (البايليك) وهي دار السلطان أي العاصمة وضواحيها، بايليك التيطري وعاصمته المدية، بابليك الغرب وعاصمته وهران، بابليك الشرق وعاصمته قسنطينة.

يتكون البابليك من تنظيمات إقليمية إدارية أخرى أقل حجما من الأولى وهي: البلدة (البلدية)، المنطقة ، الوطن، كما يتكون البابليك من عدة مستويات وهي : الباي، ديوان الباي المجلس الاستشاري، المصالح الإدارية بالبابليك. تمثلت صلاحيات واختصاصات الباي في المحافظة على النظام والأمن العموميين والحيلولة دون انتفاضه السكان المحليين والسهر على جباية الضرائب .

بعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830 فظهرت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر، الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 27 نوفمبر 1832، ولم يقتصر تنظيم الدولة على المستوى المركزي (الأمير كرئيس للدولة، مجلس الحكومة، المجلس الاستشاري (السلطة التشريعية، السلطة القضائية)، بل امتد إلى المؤسسات المحلية، بحيث نظمت على غرار الهيئات المركزية وبنفس القواعد، وتم تفويض خلفاء الأمير

[1] المكان نفسه

بالولايات بسلطات كبيرة، بحيث توسعت وبنفس القواعد، وثم تفويض خلفاء الأمير بالولايات بسلطات كبيرة، بحيث توسعت اللامركزية إلى مدى بعيد، الأمر الذي أثار نقاشا واسعا حول طبيعة الحكم المحلي، هل هو من نوع اللامركزية، أم هو حكم فيدرالي.[1]

قسمت البلاد إقليميا إلى ثمانية ولايات، وعلى رأس كل ولاية خليفة يعتبر ممثل الدولة وخليفة الأمير هذا إلى جانب الديوان وشرطة الولاية ومجلس الشورى الولائي .[2]

و بالرجوع إلى البلدية نجد أنها وجدت منذ الاحتلال الفرنسي غير أننا لا يمكننا القول أنها مؤسسة محلية من إنشاء الاحتلال الفرنسي , كما أنها ليست جزائرية لأنها وليدة استعمار أجنبي , و بعد الاستقلال و استعادة السيادة الوطنية للدولة الجزائرية , أخذت تتطور بفضل مجموعة من التنظيمات و القوانين التي تحدد تسييرها .

و يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين , و هما مرحلة الاحتلال و مرحلة الاستقلال مع توضيح فترة الثورة و هذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث بحيث سنحاول دراسة كل مرحلة بحسب التنظيم البلدي الخاص بها .

2– 2 – 1 – المجالس المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسية:

إن الصيغة التي يجب أن تعطى لهذه المؤسسات و الإدارات المتواجدة ماديا بالجزائر ، و لا أقول الموجودة شرعيا بالجزائر ، في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1992 أي منذ الاحتلال الفرنسي لبلادنا ، فهل يمكن اعتبارها فرنسية فعلا ؟

1 عبد النور ناجي , دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة : تجربة البلديات الجزائرية , على الرابط : http : //www.bchaib.net/mas/index.php

2 المكان نفسه

إن تشريع واقع هذه المؤسسات و الإدارة يؤدي بنا إلى القول بأنها ليست فرنسية إلا في اللغة المستعملة و الإدارة السامية للدولة الفرنسية في الإبقاء على هذا النظام ضمن النطاق الفرنسي ذلك أن المؤسسات في فرنسا تسير في دولة ذات سيادة تعمل طبقا لقواعد الشرعية و المساواة أمام القانون ، موجهة لخدمة المواطن و احترام حقوق الانسان . [1]

كما أنه من الواضح أن هذه الإدارات و المؤسسات ليست جزائرية أيضا ،لأنها وليدة احتلال أجنبي و استعمار استيطاني و بالتالي وجدت في هذه الظروف لقهر الجزائريين و تجريدهم من أملاكهم لفائدة المعمرين باستعمال القوة العسكرية و البطش و الاغتيالات الفردية و الجماعية طوال الحقبة الاستعمارية . [2]

أول نص تنظيمي صدر في هذا الشأن هو قرار للماريشال دوبرمون المؤرخ في 06 جويلية 1830 المتضمن إنشاء لجنة لتسيير الأملاك و المصالح و المرافق المدنية بالعاصمة و جاء في هذا القـــــرار :" اعتبارا بأن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر يجب أن يتبع حالا بالاستيلاء على الأملاك و على الإدارة المحلية من طرف السلطات الفرنسية و اعتبارا أنه قبل تحديد قواعد النظام الإداري الإقليمي و المحلي ، يجب دراسة احتياجات و ثروات البلاد و المؤسسات التي يجب تعديلها أو استبدالها و لهذا تكون لجنة حكومية التي تكلف تحت الرئاسة المباشرة للقائد العام للسلطة مؤقتا لدراسة و اقتراح تنظيم إداري لمدينة و إقليم الجزائر " و لهذا السبب استقر الرأي على وصف إدارة هذه الحقبة بالكولونيالية بدلا من الاصطلاح الشائع بالإدارة الاستعمارية أو ما يسمى بالبلديات كاملة الصلاحيات . [3]

---

1 A.Heymann.les Libertés Publiques et la Guerre D'Algérie – Paris : L.G.I.J .1972 –P 72

2 سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائري 1830–1900** – الجزء الأول– مكتبة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1992، ص 228–229 .

3 محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر – الولاية – البلدية – 1516 – 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية بنعكنون – الجزائر، دون طبعة، ص 194

و منذ 1844 أقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت "بالمكاتب العربية" مسيرة من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي و السيطرة على مقاومة الجماهير. [1]

حيث تعتبر المكاتب العربية أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي ، و هي ليست متماثلة على المستويين المركزي و المحلي بل عرفت تدرج رئاسي هيكلي نجد على رأسه الهيئة المركزية للتنسيق لدى الحاكم العام و يأتي بعدها في الترتيب مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاثة و ضمن الوحدات العسكرية الأقل نجد مستويين من المكاتب العربية : مكاتب عربية من الدرجة الأولى لدى قيادة هذه الوحدة و مكتب عربي من الدرجة الثانية لدى الدرجة الأقل . [2]

لقد تميز التنظيم البلدي بالجزائر بوجود ثلاث أصناف من البلديات:

– البلديات الأهلية :

وجد هذا الصنف أصلا في مناطق الجنوب (الصحراء) و في بعض الأماكن النائية و الصعبة في الشمال إلى غاية 1880 . [3]

و قد تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذ تتولى تسييرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة .

1 محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية** – المرجع السابق – ص 36 .

[2] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 186–187 .

[3] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 37 .

– البلديات المختلطة : قد أخذت تسميتها تلك لأنها تقع في أقاليم عسكرية و في مناطق خاضعة لحركة الاستيطان بشكل كبير فهذه المؤسسة استحدثت في الأقاليم العسكرية و لكنها متواجدة بشكل ثاني في الأقاليم المدنية ، فهي وسيلة إدارية في يد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي ، و تعرف بأنها :" دائرة سياسية و إدارية لها خاصية الشخص المدني " و قد وصفها أحد الكتاب وبأنها من طرف كاتب آخر " خليط من الوحدات الإدارية القانونية الانتقالية" و ينظر إليها من زاوية أخرى بأنها عمل إداري و استثنائي فقهي " دائرة من نمط استثنائي هي خلق تعسفي للحاكم العام بدون وحدة اجتماعية و جغرافية و اقتصادية محصورة بين المراكز الأوروبية والدواوير . [1]

– البلديات ذات التصرف التام (العمالة): و قد أقيمت أساس في أماكن و مناطق التواجد المكثف للأوروبيين بالمدن الكبرى و المناطق الساحلية . [2]

و طبقا لقرار الحاكم العام المؤرخ في 1894/09/01 المتضمن التنظيم البلدي ، تمت ترقية خمس تجمعات سكانية إلى بلديات و هي : الجزائر ، وهران ، عنابة ، بجاية ، مستغانم ، لبلديات الثلاث الأولى زودت بمجلس بلدي أما الباقي فقد تحصلت على وضع محافظة شرطة مدنية .

أما السلطة الوصية على هذه البلديات فهو المقتصد المدني التابع للسلطات العسكرية . [3]

ولقد خضعت هذه البلديات إلى القانون الفرنسي الصادر في 05 أفريل 1884 و

الذي ينشئ بالبلدية هيئتين هما :

[1] محمد العربي السعودي، المرجع السابق، ص 201

2 محمد لصغير بعلي ، المرجع السابق، ص 38 .

[3] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 172 .

أ- المجلس البلدي:

هو الهيئة التي أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين و تنظيمهم و ربطهم مباشرة بجيش و جبهة التحرير الوطني و هذه المجالس يدخل في صلاحياتها ، كما حددها ذلك مؤتمر الصومام كل ما هو غير عسكري . [1]

ب- العمدة :

ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه. و يهدف إلى قمع الجماهير و مقاومة الثورة التحريرية (1954)، دعمت السلطة الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبلديات بإحداث:

- الأقسام الإدارية الخاصة . في الريف

الأقسام الإدارية الحضرية . في المدن

2 – 2 – 2 – المجالس المحلية بعد الاستقلال :

عاشت الجزائر غداة الاستقلال حالة فراغ إداري، بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية، و ورثت البلديات العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية كالأمراض والفقر والجهل والأمية والبطالة نتيجة السياسة الاستدمارية.

[1] محمد العربي سعودي،المرجع السابق، ص 265-266 .

على اثر ذلك تلقت البلدية الجزائرية ، نفس الأزمة التي تعرضت لها كل المؤسسات الأخرى فإما أن تختفي الأجهزة البلدية بسبب مغادرة المسؤولين و إما يجب أن تحل كإجراء إداري و هذا بحكم مغادرة الأوروبيين أرض الوطن . [1]

ولتجاوز هذه الوضعية، عمدت السلطات العامة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التأطير والتنظيم الإداري المحلي والتشريع في اتجاه الإصلاح الإداري. و في 16 ماي 1963 صدر مرسوم بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيض عددها إلى 676 بلدية. [2] و قد أكمل هذا لمرسوم بعدة نصوص أخرى في نفس الاتجاه

و بهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها إنشاء لجان أخرى تمثلت في لجنة للمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي c.i.e.sالتدخل الاقتصادي و الاجتماعي و تضم اللجنة الأولى ممثلين عن السكان و تقنيون يتمثل دورها في c.c.a.s.s تقديم آراء حول مشروع الميزانية، و على العموم تقوم بكل عمل من شأنه بعث

[1] أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، ترجمة د/حمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر، الطبعة الرابعة 2006، ص 177 .

2ا لمرسوم 189/63 المؤرخ في 16 ماي 1963 المتعلق بتنظيم الحدود الإقليمية للبلديات .

التنمية الاجتماعي و الاقتصادية بالمنطقة، غير أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق . [1]

و لقد لعب الحزب (جبهة التحرير الوطني)في ظل نظام تأسيسي قائم منذ البداية على مبدأ الحزب الواحد دورا معتبر في تشكيل و توجيه و مراقبة هيئات البلدية .

3 – 2 أهمية الجماعات المحلية و دور البلدية

يشير الكثير من الباحثين في مجال الجماعات المحلية (نظام الحكم المحلي) إلى أنه يؤكد ويوضح مبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث ، كما يعتبر أن الجماعات المحلية خير تطبيق لما يسمى بمبدأ الديمقراطية الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في مشاكلهم , وتطلعاتهم ، وهذا ما أخذت به الجزائر غداة استقلالها.[2]

في الواقع أن عدد البلديات التي اصطنعتها السلطة الاستعمارية 1535 بلدية لم يكن لها أي تجانس يحتم تسييرها وسجلت انخفاضا شديدا في مواردها من جهة ، مما عجل من أخذ تدابير التي تفرضها الاعتبارات العملية والاهتمام بحسن تسييرها ومشاركتها في المهام الاقتصادية ، الاجتماعية من جهة أخرى، تم تقليصها إلى 676 بلدية بموجب الأمر رقم 63–421 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 لتصبح 704 بلدية سنة 1977 حيث تم النظر في الإصلاحات للجماعات المحلية (البلدية والولاية) ، والتي جسدت بالأمر رقم 67–24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 والذي أظهر أهمية الجماعات المحلية من خلال صلاحيتها

[1] عمار بوضياف، المرجع نفسه، ص 136 .
[2] الأمر 67 – 24 المؤرخ في 18 جانفي , 1967 ,المتضمن قانون البلدية .

ومساهمتها في التنمية العامة للاقتصاد ومسؤوليتها في الميدان الاجتماعي والثقافي وعلى ذلك الأساس تصبح الجماعات المحلية تعبر عن سيادة الدولة في إقليمها ، وفي سنة 1984 قررت الدولة إعادة تنظيم الإقليم لكثير من الاعتبارات ، وأصبحت 48 ولاية و1551بلدية (قانون 84-09)

لقد أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية والوحدات المحلية في الجزائر. وقد حددت قوانين الإدارة المحلية الجزائرية اختصاصات البلدية ثم تركت التفصيل فيها إلى اللوائح التنفيذية.

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتع بها الهيئات المحلية وخاصة البلدية، بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالمجتمع والدولة.

3 – 2 – 1 في المجال الاجتماعي:

تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة (89) من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في:

– مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.[1]

– تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والاختيارات في إطار

[1] المادة 89 من قانون البلدية .

التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

– مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة. [1]

3 – 2 – 2 الميدان الثقافي والتعليمي والفني:

تقوم البلدية بدور هام في هذا الميدان، حيث تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة).

– حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.

– تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.

– ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية. [2]

ج. في ميدان الرعاية الصحية:

[1] المادة 89 من قانون البلدية .
[2] المكان نفسه .

تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية (المادة 107) في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.

- صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.

- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية. [1]

- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور. [2]هذا ما أدى إلى تأسيس مكاتب لحفظ الصحة ونظافة البلدية.

- السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.[3]

د.في الميدان الاقتصادي:

تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء البلدية وذلك عن طريق:

- حق المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف، مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني.

- تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، استغلال قاعات الاحتفالات...).

- تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات الجزائرية السياحية.

[1] المادة 107 من قانون البلدية .
[2] المرسوم رقم 146 / 87 المؤرخ في 30 – 06 – 1987 ,
[3] المكان نفسه

– تشجيع المتعاملين الاقتصاديين. [1]

3 – 2 – 3 في مجال الأمن و حماية البيئة:

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات أفرز مشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، لهذا طرح المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فتعتبر البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، فقد نصت قوانين البلدية ,[2] والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث.

– تسهر البلدية على حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياطات المائية من أي صرف أو روافد صناعية. [3]

– البلدية لها حق رفض أي مشروع يؤثر على البيئة.

– محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.[4]

– تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.

– مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي).

[1] المكان نفسه
[2] المادة 139 من القانون المعدل سنة 1981 , يحدد صلاحيات البلدية .
[3] المرسوم رقم 179 / 81 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 .
[4] المادة 08 من قانون البلدية .

– إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل حسب ما نصت عليه المادة (108) من القانون البلدي.

4 – 2 – إحداث البلدية و خصائصها :

تعد البلدية الوحدة الأساسية للادارة المحلية فهي تخضع لنظام معين في إحداثها و نظرا لأهميتها فهي تمتاز بخصائص منحت لها بموجد القانون .

4 – 2 – 1 – إحداث البلدية :

تنشأ البلدية بموجب قانون و هذه الفكرة تنص عليها المادة الأولى من القانون 11/ 10 : "البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدة للدولة , و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب القانون". للبلدية اقليم جغرافي معين , و له حدود معينة , و مساحة معينة, و يحتوي على عدد معين من السكان . و يختلف من منطقة الى أخرى . و يعود هذا الاختلاف الى عوامل عديدة و متعددة سواء كانت طبيعية أو اجتماعية و لكي نميز اقليم كل بلدية عن غيره لابد أن يكون لها اسم يختار لها تبعا للتنظيمات , و هذا ما نصت عليه المادة 6 من قانون 10/11 :" للبلدية اسم و اقليم و مقر رئيسي ". [1]

تعين و تحدد الحدود الادارية للبلدية بموجب مرسوم صادر من طرف رئيس الجمهورية 11 / 10 . بناءا عن تقرير من وزير الداخلية , و بعد أخذ و استطلاع رأي المجالس الشعبية البلدية المعنية بهذا التداول , و اخطار المجلس

[1] المادة 6 من قانون البلدية 11 / 10 .

الشعبي الولائي الذي تقع في نطاق حدوده الادارية البلدية . أو البلديات التي وقع عليها التعديل و هذا ما نصت عليها المادة 7 من قانون 11 / 10

و عندما تدمج أو تضم بلدية لبلدية أخرى , فان البلدية الجديدة بعد عملية الادماج أو الضم هي التي تستخلف البلديات المستخلفة , أي تستخلفها في حقوقها و التزاماتها القانونية . [1]

4 – 2 – 2 – خصائص البلدية :

تمتاز البلدية في الجزائر بمجموعة من المزايا الخاصة أهمها ما يلي :

– إن البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة ادارية لامركزية إقليمية , تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي , و هذه الخاصية ركزت عليها المادة الأولى من قانون 11 / 10 بقولها : " البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ...." .

– يعتبر نظام البلدية في الجزائر صورة اللامركزية الادارية المطلقة , بحيث أن جميع أعضائها و جميع أعضاء هيئات و لجان تسييرها و إدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام , و المباشر, و لا يوجد من بينهم أي عضو تم تعيينه أو تكليفه كما أن البلدية في النظام الاداري الجزائري تعتمد أساسا على مواردها الذاتية في تلبية و تغطية نفقات و حاجات سكانها , فنظام البلدية تجسيد لمبدأ ديمقراطية الادارة العامة .

– لقد خول المشرع الجزائري للبلدية اختصاصات و وظائف مختلفة و واسعة مقارنة بالنظام البلدي الفرنسي.

[1] عمار عوابدي , المرجع السابق , ص 194 بتصرف .

– يعد نظام الوصاية السياسية و الادارية على البلدية مركز , و هذا لأن كل الاختصاصات المقررة للبلدية و كافة الشروط و الاجراءات يجب أن تعمل في نطاقها و وفقا لها , و لا يجوز الخروج عنها و الا اعتبرت أعمال و تصرفات البلدية باطلة و غير مشروعة . [1]

5– 2 – هيآت االبلدية و إدارتها :

البلدية هي الخلية الأساسية في تنظيم و تشكيل القاعدة النموذجية للهيكل الإداري اللامركزي ، و لعلى من آثار الاعتراف بالبلدية لكونها شخص معنوي عام ، يعني الاعتراف بوجود كيانات قانونية تستقل بموطنها الخاص و بأجهزتها الإدارية و ذمتها المالية و مواردها البشرية و تتمتع بأهلية قانونية و أخرى للتقاضي و نائب يعبر عن إرادتها . [2]

"هيئتا البلدية المجلس الشعبي و رئيس المجلس الشعبي البلدي " [3], و عليه ننتقل الى دراستهما على النحو التالي :

5– 2 – 1 – المجلس الشعبي البلدي

ممثل المجلس البلدي الجناح الشعبي في السلطة التنفيذية و هو أحد أهم و أبرز أجهزة البلدية و البحث في موضوع تكوين أو تشكيل المجلس يؤدي بالضرورة إلى دراسة النظام الإنتخابي البلدي و تحديد حجمه إعتبارا من حيث الكثافة السكانية حيث أن عدد المقاعد المطلوب شغلها مرتبط بعدد السكان الناتج عن التعداد الرسمي الأخير ....[4]

يعقد المجلس الشعبي البلدي عدة دورات يجري خلالها عدة مداولات كما يشكل لجان متخصصة.

يعقد المجلس دورات عادية كما يمكن أن يجتمع في دورات غير عادية.

---

[1] المرجع نفسه , ص 195 .

[2] سليمان محمد الطماوي ،**الوجيز في القانون الإداري** , مكتبة جامعية عين شمس, مصر, 1985 , ص 46

[3] المادة 13 من قانون البلدية 09 / 08 .

4 ا لمادة 97 من الأمر 07/97 المؤرخ في 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي، المتعلق بنظام الإنتخابات المعدل و المتمم (ج,ر,عدد 12 المؤرخ في 1997/03/06 / ص 03)

الدورات العادية: يجب على المجلس أن يعقد دورة كل ثلاثة أشهر أي أربعة دورات عادية في السنة

الدورات الغير عادية: يمكن للمجلس أن ينعقد في دورة غير عادية كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية سواء بطلب من رئيسة أو ثلث أعضائه أو الوالي .[1]

5 – 2 – 2 – رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يتولى السلطة التنفيذية في البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي و معنى ذلك أنه العضو المنفذ لقرارات المجلس في الشؤون المحلية ، في نطاق البلدية و التقريري في مشروعاتها و على غير ما جرى به العمل في القوانين البلدية القديمة فإن قانون البلدية 08/90 لم يجعل من الهيئة التنفيذية هيئة تسيير بل جعل منها جهاز على مقياس شخص الرئيس ، و تتضح استقلالية البلدية بهذا الجهاز .[2]

5 – 2 – 3 – إدارة البلدية

لكل بلدية ادارة يحدد تنظيمها بحسب قانون البلدية و بحسب أهمية المهام الموكلة لها , توضع هذه الادارة تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي , و ينشط هذه الادارة تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي, و ينشط هذه الادارة الأمين العام للبلدية .

و يمكن لأي بلدية احداث مندوبيات أو ملحقات بلدية و نظرا لحجم المهام المسندة للبلدية فلها أرشيف خاص بها توضع به الوثائق غير المستعملة . و هذا ما سيتضح لنا من خلال العناصر التالية.

– المطلب الاول : الامين العام

[1] المادة 14–15 من قانون البلدية

[2] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 86 .

الأمين العام هو الهيئة الثالثة للبلدية التي استحدثها قانون البلدية 11 / 10 و هذا بحسب نص المادة 15 من نفس القانون . [1] فهو هيئة تسيير ادارية في نطاق الدولة و الجماعات المحلية , و لقد نصت المادة 125 من قانون البلدية . 10/11 على أنه : " البلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي , و ينشطها الأمين العام " .[2]

و نظرا لعدم إهتمام المنتخبين المحليين و نقص كفاءتهم , أصبح الأمين العام يتولى تسيير أعمال البلدية. سنتطرق أولا لتعيين الأمين العام , و بعدها الى صلاحيات الأمين العام .

– تعيين الأمين العام : لقد أحال المشرع الجزائري طريقة و شروط تعيين الأمين العام للتنظيم و هذا ما جاءت به المادة 127 من القانون 10/11 [3], تاركا إبهاما واضحا في نص المادة, و ذلك لان التنظيم المتعلق بالامين العام لم يصدر لحد اليوم .

إلا أن وزير الداخلية و الجماعات المحلية كان قد أجاب عن استفسار في أحد جلسات مجلس الأمة فيما يخص تعيين الأمين العام , و أوضح أن تعيينه يختلف باختلاف عدد سكان البلديات , اذ يعين من طرف رئيس الجمهورية في البلديات التي يبلغ قاطنوها 100.000 ساكن, و يعين من طرف الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية في البلديات التي تضم ما بين 50.000 و 100.000

[1] المادة 15 من قانون البلدية 10/11 .
[2] المادة 127 من قانون البلدية 10/11 .
[3] المادة 147 من قانون البلدية 10/11 .

6 – 2 – صلاحيات البلدية :

6 – 2 – 1 – صلاحيات المجلس الشعبي البلدي :

في مجال التهيئة العمرانية و التخطيط و التجهيز :

لقد أعطيت للمجالس صلاحية إعداد المخططات التنموية والعمرانية على الصعيد المحلي وهذه المخططات [1] هي :

أ/ المخطط التوجيه للتهيئة العمرانية

ويتم بمقتضاها هذا المخطط تحديد المناطق والتجمعات السكانية والتجهيزات العمومية لاستقبال الجمهور والمناطق الأزمة حمايتها وضبط المرجعية للمخطط شغل الأراضي وتقسم البلدية بموجب هذا المخطط للأراضي إلى ثلاث قطاعات تتمثل في الاقتطاعات المعمرة والقط[2]اعات المبرمجة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلية في 20 سنة .

ب/ مخطط شغل الأراضي :

[1] المادة 86 , من القانون 90 / 08 , المتعلق بالبلدية .

[2] القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 ، الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ في 12/02/ 1990

ويتم تحضيره ورسمه من قبل رئيس البلدية على ضوء المخطط التوجيهي لتهيئة العمرانية ليحال على المجلس للمصادقة ليه وبمقضي هذا المخطط يتم ما يلي: [1]

التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء.

تحديد الكمية ألدني والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع.

ضبط القاعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبلديات وتحديد الارتفاعات العامة .

- تحديد الإحياء والشوارع النصب والمواقع التذكارية.
- تحديد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها .
- أعطاء رخص البناء وهدم الأبنية المتداعية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة بالصحة العامة ومراقبة الأراضي المكشوفة والإنشاءات وإقامة الأسوار حولها.

ثانيا: الرقابة الدائمة لعمليات البناء.

إذ يختص المجلس في قطاع التهيئة والتخطيط والتجهيز العمراني بمراقبة عمليات البناء الجارية على مستوى البلدية والتأكد لمدى مطابقتها لتشريعات العقارية ومدى خضوعها لتراخيص المسبقة من المصالح التقنية . [2]

[1] المرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26, الجريدة الرسمية عدد 52 1981.
[2] المادة 91 من قانون البلدية 08/90

ثالثا: حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية.

إذ أن المشرع وضع على عاتق البلدية ممثلة في مجلسها مهمة حماية المواقع التي لها قيمة طبيعية تاريخية وأثرية أو جمالية . [1]

- **حماية البيئة.**

حيث أقر صراحة للمجلس سلطة إصدار التراخيص فيما يتعلق بمشاريع المنطوية على مخاطر ماسة بالبيئة . [2] وذلك بالعمل على حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة إضافتا إلى وجوب مراعاة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع المختلفة في إقليم البلدية .

- **في المجال الاجتماعي.**

للبلدية كامل الحق في المبادرة بكل ما من شأنه حماية الفئات المحرومة اجتماعيا سواء من ناحية السكن أو الصحة أو التعليم أو التشغيل وهي المسئولة على النهوض بالقطاعين السياحي والاجتماعي من خلال [3] :

1 القانون 04/98 المؤرخ في 1998/06/15 ,الجريدة الرسمية عدد 06 المؤرخة في1983/02/08 ص 380.

2 الأمر 03/83 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية البيئة (ج/ر) العدد 44 المؤرخ في 1998/06/17 ص 3.

[3] لمواد 100-101-102-103-1034-105- من قانون البلدية.

تقوم البلدية على ضوء المقاييس الوطنية العامة والخرائط المدرسية المرسومة والمبرمجة بإنشاء مدارس التعليم الأساسي، كما تعهد إليها مهام توفير وسائل النقل المدرسي إضافتا إلى الترفيه والتعليم ما قبل المدرسي

- دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة في نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة ومتابعة تنفيذها . [1]

- إنجاز وصيانة المنشآت الثقافية والرياضية في حدود اختصاصها الإقليمي.

- المحافظة على الممتلكات الدينية وصيانة الأوقاف . [2]

- تشجيع العمل الحرفي والثقافي و السياحي . [3]

- وتختص البلدية في مجال السكن بتنظيم التشاور وخلق شروط لترقية العقارية العمومية وتنشيطها، كما تقوم بالمساهمة بالمؤسسات وشركات البناء العقاري وبدعم إنشاء التعاونيات العقارية المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها . [4]

- أما قطاع الصحة والنظافة والمحيط تلعب البلدية دورا هاما في هذا القطاع ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين ذات الصلة ، وتتمحور أدوار البلدية في هذا المجال في مايلي:

---

[1] سامي جمال الدين، المرجع السابق ص 237.

2 القانن 07/01 الوؤرخ في 2001/03/22، المتعلق بالاوقاف ، الجريدة الرسمية عدد 29 المؤرخة في 2001/05/23، ص07

3 الامر 01/69 المؤرخ في 1996/01/10، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية، الحرفية ، الجريدة الرسمية عدد 08 المؤرخة في 1991/01/27 ، ص124.

[4] المادة 106 من قانون البلدبة 08/90.

– محاربة الملوثات وذلك عن طريق تنظيف الأحياء والشوارع والمؤسسات المستقبل للجمهور وصيانة قنوات الصرف الصحي ومراقبة المواد الاستهلاكية المعروضة ورسكلة القمامة وإحراقها.

محاربة الأمراض المعدية إذ أن المجلس مجبر على وضع البرامج ألازمة للوقاية من الأمراض المتنقلة والخطيرة و على توفير اللازم للتصدي لها . [1]

الفرع الثالث: في المجال المالي.

تتميز البلدية باستقلال المالي الذي كفل للبلدية وبصوفها أحد أبرز الأشخاص المعنوي وذلك من خلال تمتعها بميزانية مستقلة ومن خلال تمويل تلك الميزانية حيث جاء في نص المادة 149 من قانون البلدية 08/90 (ميزانية هي جدول التقديرات الخاصة بإراداتها ونفقاتها السنوية ، وتشكل أمر بالإذن يمكن من سير المصالح العمومية). من خلال هذا النص نخلص إلى أن ميزانية البلدية هي المرآة العاكسة.

والحقيقية لسياسة البلدية المالية، ومشروع خلال السنة المقبلة وهو ما يميزها عن الحساب الإداري الذي يعبر عن إرادته ونفقات البلدية خلال سنة مضت ، حيث يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء كانت الميزانية الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة لسنة المعنية أو الميزانية

1 القانون 05/85 المؤرخ في 1985/02/16، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ج/ر عدد 8 المؤرخة في 1985/02/18. ص176

الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة بمادة وباب بباب . [1]

بالإضافة إلى ذلك تتمتع البلدية بالموارد المالية ذاتية تتمثل في موارد الجبائية وتضم الضرائب المباشرة و الغير مباشرة، وكذلك موارد التسيير وهي مجموعة المساهمات التي يدفعها طواعية الأشخاص للبلديات مقابل مال أو خدمة استفادة منها وتتمثل في الأملاك و موارد الاستغلال إضافة إلى موارد أخرى . [2]

في المجال الاقتصادي:

يعهد للبلدية باتخاذ كل ما تراه مناسبا لتحقيق دفعة نوعية في العجلة الاقتصادية المحلية إذ أنها تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتخصيص رأس مال على شكل استثمارات تسند لصناديق المساهمة التابعة لجماعات الاستثمارية إضافة إلى أن مؤسسات محلية صناعية قد تتكفل باستغلالها مباشرة أو تعهد بتسييرها للخواص بموجب عقود الامتياز أو الالتزام ، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مختلف المرافق التي تعود بالنفع العام للبلدية والموافقة على القواعد اللازمة لتنظيم هذه المرافق ، واقتراح خطط لرفع الكفاية الإنتاجية [3]. وتجب الإشارة إلى أن المجالس البلدية لاتتمتع بحرية مطلقة في إنشاء المرافق العمومية المحلية ، بحيث من جهة أنها ملزمة بإنشاء بعض المرافق العمومية التي ينص عليها قانون البلدية مثل القمامات المنزلية، المياه الصالحة لشرب، الأسواق ، النقل . [4]

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص147.

[2] المواد 146-147-148 من قانون البلدية 08/90.

[3] سامي جمال الدين، المرجع السابق ، ص240.

[4] ناصر لباد، المرجع السابق،ص267.

من جهة أخرى فإن مداولات المجلس فيما يتعلق بإنشاء المرافق العمومية لاتنفذ إلا بعد الحصول على المصادقة من السلطة الوصائية . [1]

6 – 2 – 2 – صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي :

عهد قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي مهام عدة ومتنوعة تختلف باختلاف الوضع الذي يكون فيه فمنها مايعود إليه بصفه رئيس للهيئة التنفيذية للمجلس ومنها ماتؤول عليه بوصفه ممثل للبلدية وممثل للدولة :

– صلاحياته بوصفه رئيس للهيئة التنفيذية

ان الهيئة التنفيذية للمجلس تابعة للرئيس فهو من يعين أعضاءها ومن يسيرها بل أن الفكرة الجماعية في تسييرها لا تعد أن تكون أكثر من فكرة نظرية ، ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي مايلي :

أولا: الإشراف على شؤون سير المجلس الشعبي البلدي

- توجيه الدعوى لأعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق أستدعاءات مكتوبة لمقر سكناهم . [2]

1 المادة 42 من قانون البلدية و المادة 50 من قانون الولاية 08/90.

2 المادة 16 من قانون البلدية 08/90.

و تكون هذه الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال ذلك قبل 10 أيام عمل على الأقل من موعد الاجتماع ، قانون البلدية هنا لم يحدد الطريقة التي سلمت بها الاستدعاءات، إذ أن تحديد الوسيلة من شأنه أن يقف في وجه كل عضو منتخب يدعي عدم علمه بالاجتماع أو عدم تسلمه للاستدعاء في الوقت المناسب.

- بإمكان رئيس المجلس أن يطلب اجتماع المجلس الشعبي البلدي في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية مع العلم أن ثلث الأعضاء المجلس أو الوالي بإمكانهما القيام بنفس الاجراء . [1]

– المحافظة على النظام في الجلسات حيث بإمكان رئيس المجلس طرد كل

– و تعين كاتب شخص غير منتخب يخل بسير المداولات وذلك بعد إنذار.

للجلسات.

ثانيا: اختيار النواب وتعين المندوبين.

– يختار رئيس المجلس الشعبي البلدي نائب أو عدة نواب ليتجاوز عددهم

مايأتي:

.– اثنان بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية المتكونة من 07 إلى 09 منتخبين

– ثلاثة بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية المتكونة من 23 منتخب.

[1] القانون نفسه , المادة 15 ,

– أربعة نواب بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية المتكونة من 33 منتخب .

ثم يعرضهم على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليهم . [1]

–يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي مندوب للممارسة مهامه في حالة ما تغيبه أو حصل له مانع وفي حالة تعذر ذلك يخلفه عضو من قائمته وفقا للكيفيات المحدد في المادة 48 من قانون البلدية .

–كما يجوز لرئيس المجلس أن ينيب عنه في بعض مهامه نائب أو منتخب أنتدبه خصيصا لذلك تحت مسؤوليته.

–كما يجوز له تنصيب اللجان والإشراف على حسن سيرها و انتظامها واستمرارها في إطار إشرافه على شؤون أعضاء المجلس أن يستلم كل استقالة يقدمها منتخب بلدي ، وذلك عن طريق رسالة مضمونة مع الإشعار بالوصول ، ويقوم بإعلام الوالي بذلك . [2]

صلاحياته بوصفه ممثل للبلدية:

إذا كانت البلدية شخصية معنية فهيا تحتاج إلى من يعبر عن أرادتها فقد أسند قانون البلدية مهمة تمثيلها وتسييرها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي ، وهذا عكس ماحصل في قانون الولاية حيث أسندت مهمة تمثيل الولاية للوالي و ليس لرئيس المجلس الشعبي الولائي . [3]

[1] المادة 50 من قانون البلدية 08/90
[2] مادة 24 من قانون البلدة 08/90
3 ا لمادة 83 إلى 91 من قانون الولاية 09/90.

وقد عهد رئيس البلدية مهمة التمثيل والتعبير عن إرادة البلدية ويتجلى ذلك من خلال الصلاحيات المعهودة إليه والتي نسرد منها:

أولا: تسير البلدية وتمثيلها إداريا ومدنيا وقضائيا.

يمثل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات، كما يقوم باسم البلدية ولحسابها بالإعمال الخاصة والمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية و إدارتها . [1]

واتخاذ كل إجراء من شأنه حماية الذمة المالية للمؤسسات .[2]

مصالح الحالة المدنية وتضم هي الأخرى مثلا: مكتب الحالة المدنية، مكتب الخدمة الوطنية والإحصائيات... وإلى الإشارة من أهم مصالح البلدية حيث تتكفل بتلقي كل المعلومات التي تتعلق بحالة الفرد وتسليم الوثائق، الحالة المدنية كشهادة الميلاد، شهادة الوفاة..... والمحافظة على سجلات الحالة المدنية . [3]

- مصلحة المحاسبة والمالية وفيها تجد ممتلكات البلدية ، مكتب الميزانية والنفقات والمداخيل ، مكتب المحاسبة و العمليات المالية .

أما قضائيا وعندما تتعرض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية يعين المجلس الشعبي البلدي أحد أعضائه لتمثيل البلدية سواء أمام القضاء أو في إبرام العقود . [4] ورفع الدعاوي باسم البلدية ولفائدتها .

1 المواد 58 59 60 من قانون البلدية 08/90

[2] أحمد محيو . المرجع السابق. ص196.
[3] المادة 68 من قانون البلدية 08/90
[4] المادة 60 /66 من قانون البلدية 90 /08 .

من جهة أخرى فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف بالأمن على مستوى البلدية.

يشرف الرئيس على رئاسة المجلس الشعبي البلدي ويتحمل المسؤولية فيما يأتي

- استدعاء المجلس الشعبي البلدي للاجتماع وعرض المسائل الداخلية في أخصاصه.
- تحضير جدول الأعمال الخاصة بأشغاله وتحديده.
- تقديم تقرير منظم حول الوضعية العامة للبلدية ومدى تنفيذ المداولات.
- يتولي الإعلان عن المداولات وأشغال المجلس .[1] و اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالطرق . [2]
- السهر على حماية المحفوظات وصيانتها و أدارة المكتبات والمتاحف للبلدية
- تلقي تقارير المجلس البلدي للرياضة . [3]
- إعطاء الرأي بالمطابقة التقنية للحصول على ترخيص من أجل إحداث منشأة رياضية مفتوحة للجمهور . [4]

ثانيا: المحافظة على أموال وحقوق البلدية .

- المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة للبلدية. [1]

[1] المادة 61 62 من قانون البلدية08/90
[2] المادة 06 , من قانون البلدية08/90
[3] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 413/91 المؤرخ في 1991/11/02.
[4] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 416 المؤرخ في 1991/11/02.

- واتخاذ كل القرارات الموقفة بالإسقاط التقادمي . [2]

- أبرام العقود بما فيها المناقصات والمزايدات.

- قبول الهدايا و الوصايا ، منح الامتياز لفائدة الجمعيات

- تسير إيرادات البلدية والإذن بالإنفاق و متابعة تطور مالية البلدية . [3]

- السهر على وضع المصالح المؤسسات البلدية على حسن سيرها

- إعداد ميزانية البلدية وتنفيذها، وتقديم تقرير في حالة الاستعجال، [4]

واستعمال الاعتماد النفقات الطارئة المقيدة في الميزانية عن طريق التحويل إلى المواد التي للم تزود بصورة كافية ويستوجب عليه في هذه الحالة أخبار المجلس الشعبي البلدي عن هذا الاستعجال . [5]

- تسير أرادات البلدية وإصدار حالات الصرف ويمكنه تفويض هذا الاختصاص .

- إصدار جميع كشوفات الرسوم والتوزيعات الفرعية والاداءات إلى قابض البلدية ، قصد التحصيل ، وتنفيذ هذه الكشوفات تنفيذ إجباري في مجال إعداد الميزانية . [6]

1المؤرخ في 1990،/12/01 يتعلق بقانون الأملاك الوطنية ج/ر عدد 52 المؤرخة في .90/30 القانون 1990/12/02.ص1661

[2] المادة 60 , من قانون البلدية 08/90 .

[3] محمد الصغير بعلي. **المالية العامة**، الجزائر , دار العلوم عنابة ، 2003. ص53

[4]المادة 63 / 161 , من قانون البلدية 90 /08 .

[5] المادة 171 , من قانون البلدية 08/90 .

[6] المادة 174 , من القانون البلدي 08/90 .

- تقديم الحسابات الخاصة لسنة المالية المختومة قبل المداولة حول الميزانية الإضافية لسنة الجارية ويتم ذلك بإداع الحساب الإداري لدى مجلس المحاسبة أو أحد فروعه . [1]

- وضع جدول توزيع الرسم على التطهير بعد ضبطه في مداولة المجلس والمصادقة عليه قانونا.

-صلاحياته بوصفه ممثل لدولة.

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواج الوظيفي ، يتصرف أحيانا باسم البلدية وأحيانا باسم الدولة تحت سلطة الوالي ولهذا يتمتع الرئيس بسلطات كثيرة بوصفه سلطة عدم التركيز تختلف اختلاف الأنظمة القانونية التي تظم هذه السلطات ومنها مايلي:

أولا: اختصاصاته كضابط للحالة المدنية.

لقد بينة المادة الأولى والثانية من قانون الحالة المدنية من هم ضباط الحالة المدنية، وتعرف بأنها النظام الذي يسير إداريا حياة الأفراد منذ ولادته إلى حين وفاته، بحيث تعد الذاكرة الإدارية للمحافظة على تاريخ الأفراد و العائلات .[2] وأضفت هذه الصفة على رئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية

[1] المادة 170 , من القانون البلدي 08/90 .
[2] المادة 02/01 من الأمر رقم 02/70 المؤرخ في 1970/02/19.المتضمن الحالة المدنية

وهي صفة يتمتع بها بقوة القانون وذلك بمجرد تنصيبه ألا أن التزايد للمشاكل اليومية واستحالة أن يباشر رئيس المجلس الشعبي البلدي بنفسه مهام ضابط الحالة المدنية وكذلك الأمر بالنسبة لنوابه، وقد خوله القانون أن يفوض هذه المهام إلى مفوض أو مفوضين يختارهم وذلك تحت رقابته ومسؤوليته . باستثناء الصلاحيات التي تتعلق بإصدار نصوص لها صفة عام يشرف عليها بنفسه ويبلغ النائب العام و الوالي . [1] و بذلك تمثل هذه الصلاحيات في هذا المجال :

- تلقي التصريح بالولادات و بالوفيات و تسجيلها في سجلات الحالة المدنية المعدة لذلك .
- تحرير وتسجيل عقود الزواج وفقا لأحكام القانون.
- السهر على الرعاية وحفظ السجلات المستعملة والسجلات المودعة في محفوظات البلدية.
- استلام شهادات الإعفاء من سن الزواج بالنسبة للقاصرين وشهادات الإذن بالزواج بالنسبة بموظفي الأمن والعسكرية.

[1].. محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 215 .

ثانيا: اختصاصه كضابط إداري.

يعتبر رئيس البلدية السلطة الأساسية التي تمارس الضبط الإداري العام، فيسهر على المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة، وهي الأمن العمومي و السكن و الصحة العمومية و تتجلى هذه الصلاحيات فيما يلي:

- الحفاظ على الأمن العام في الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص وحماية ممتلكاتهم .[1]

- الحفاظ على الصحة العامة وفي هذا المجال يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات والأساليب الصحية الوقائية .[2] التي من شأنها منع انتشار الأوبئة والأمراض المعدية وإزالة الأوساخ والفضلات وتطهير مياه الشرب بالإضافة إلى السهر على نظافة المواد الاستهلاكية والمعروضة للبيع وذلك بالتنسيق مع مصالح أخرى بمراقبة المطاعم ، المخابز ، المذابح .....وكذلك العمل على حماية السكان وحفظ البيئة من الملوثات والإخطار الناجمة عن الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية . [3]

1 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 265/96 المؤرخ في 1996/08/03..ج/ر.عدد 47.ص05.

2 القانون رقم 05/85 المؤرخ في 1985/02/16.المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم .

3 لمواد 76-102-109 من القانون رقم 03/83 المؤرخ في 1983/06/23. المتعلق بحماية البيئة.

الحفاظ على السكينة العامة ويقصد بذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة التي توفر لسكان والجمهور الراحة والطمأنينة والهدوء مثل استعمال مكبرات الصوت خاصة بالليل.[1] بالإضافة أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمارس صلاحياته في مجال الضبط الإداري تحت السلطة الرئاسية للوالي .[2]

ثالثا: اختصاصه بوصفه ضابط للشرطة القضائية.

وأقرت له تلك الصفة قانون من أجل السيطرة على الجريمة ومحاصرتها ومكافحتها في نطاق البلدية وذلك عن طريق مجموعة من الفئات تتمتع بمقتضها بصفة ضابط شرطة قضائية وفي مقدمتها رؤساء المجالس الشعبية البلدية .[3]فيتولون بوصفهم كذلك مباشرة التحقيقات والمعاينات وتحرير المحاضر لإثبات الجرائم التي تحدث على مستوى البلدية والمحافظة على آثار الجريمة و على دقة الأقوال الأولى لشهود ودورهم فاعل في هذا الشأن بحكم قربهم من موقع الجرم أو معرفتهم للأهالي .[4]

رابعا: بالإضافة إلى اختصاصات أخرى ولا يخفى على أحد أن لرئيس البلدية اختصاصات أخرى بوصفه جهة عدم تركيز إداري إضافتا إلى ماسبق تتمثل في :

---

[1] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق ، ص 91

2المادة 09 من قانون البلدية 08/90.

3 أمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/09/08. المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المادة 15 منه

[4] الأمر نفسه ,لمادة 12– 13

- تنفيذ القوانين واللوائح في حدود الإقليم البلدي

الإحصاء السنوي لفئة الشباب المعني بالخدمة الوطنية . [1]

1 الامر رقم 103/74 المؤرخ في 1974/11/15. المتضمن قانون الخدمة الوطنية. الجريدة الرسمية عدد99. المؤرخة في 1974/12/10.ص1252

خلاصة الفصل :

و هكذا يتضح لنا أن المشرع أولى اهتماما كبيرا بالبلدية , فنجده نص عليها في مختلف الدساتير حيث اختلفت تعاريف البلدية باختلاف النظام السياسي الذي تبنته الجزائر في كل مرحلة . و عرفها في مختلف القوانين المتعلقة بالبلدية و في كل مرحلة حاول تغطية النقائص الموجودة في المرحلة التي سبقتها نظرا لأهميتها و لكونها الوحدة الأساسية المحلية.

كما أن اضافة المشرع لتعديلات جديدة من أبرزها إضافة الأمين العام كادارة ينشطها تحت وصاية الرئيس لدليل أن أهمية البلدية و اهتمام المشرع بها . كما عمل على زيادة حجم المجالس المحلية و هذا ما اتضح من خلال قانون الانتخابات 12 / 01 . كما عمل على استقرار المجالس الشعبية البلدية من خلال الآليات التي تحد من ظاهرة الانسداد و سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي , لوضعه في منأى عن التقلبات السياسية المحلية.

كما عدل المشرع طريقة انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي مع منح الأفضلية للنساء و الشباب لاعتلاء هذا المنصب .

كما أن صلاحيات هيئتا البلدية في القانون الجديد تنوعت و شملت جميع الميادين المتعلقة بالشؤون المحلية, فقد حمل القانون توضيح أدق لصلاحيات المجلس الشعبي البلدي حيث يمارس هذه الصلاحيات بموجب مداولات تخضع لاجراءات و قواعد أكثر شفافية . الا أن هذه الصلاحيات تبقى مكسبا منقوصا بدون توفير الوسائل الكافية لتحويلها الى واقع ملموس و لعل ما يعرقلها هو عدم استقرار

موارد البلدية و كذا افتقارها الى الكفاءات العليا و الثقافية لدي الموظفين و المجتمع المدني على حد سواء , و قد أدى ضعف هذه الوسائل الى حاجتها الحتمية لمساعدة السلطة الوصية مما خلق حالة شبه كاملة من التبعية و عدم التحرك الا بأمر من السلطة المركزية .

الفصل الثالث : دراسة سوسيوسياسية لبلدية وادي سلي ولاية الشلف

تمهيد :

في هذا الفصل سنعتمد على الملموس أي ما لاحظناه في الميدان. لأن هذا الفصل هو عبارة عن مقابلات ميدانية أجريت مع رؤساء البلديات عبر المراحل المختلفة و الموظفين و الفاعلين , منذ نشأة البلدية إلى يومنا هذا, بهدف التعمق والفهم المباشر لمواقفهم تجاه السلطة المحلية من خلال قربها أو بعدها من المواطن و استيعابها لاحتياجاته و تعاملها معه ومدى انعكاس ذلك على مواقفهم وعملهم وعلى نمط علاقتهم مع المجتمع المحلي و على من له القرار, وتصورهم لبنية الدولة الجزائرية من خلال أداء سلطاتها المحلية .

لذلك قمنا بالاعتماد على تقنية تحليل المحتوى بهدف تحليل البيانات التي قمنا بجمعها من الميدان بواسطة تقنية المقابلة التي استعملناها في بحثنا من أجل القيام بتحليل إجرائي للمفاهيم والقيام بقراءات سوسيولوجية للمبحوثين من خلال آرائهم وأفكارهم الصادرة عن الطريق التواصل و التفاعل المباشر في سياق المقابلة

الميدانية التي ساعدتنا كباحثين في التواصل ميدانيا مع المبحوثين وترجمة خبراتنا النظرية والمعرفية إلى واقع معاش وذلك بإلمامنا المباشر بالبحث وفق أطر منهجية . [1]

اعتمدنا في ذلك على تقنيات تمكننا من **الوصف و التحليل** السوسيولوجي للمعطيات المحصل عليها عن طريق المقابلة مما يتيح لنا الاعتماد على التحليل العميق المؤسس على المعنى والدلالة والفهم وهذه كلها ترتبط بشكل عضوي ومباشر مع المتغيرات التي تشكل صياغة الفرضية ونحن نقصد بهذه المتغيرات المتغير التابع والمتغير المستقل .

ومن أجل التوثيق المنهجي لخطوة التحليل و بما أننا نعتمد على تقنية المقابلة الموجهة وارتباطها بالمنهج الكيفي الذي نعتمد عليه في بحثنا سنركز على فهم الظاهرة ولا نعتمد بشكل كبير على الإحصائيات وهذا بسبب التسلسل والترابط المنهجي لموضوع بحثنا .

وهذا الترابط العضوي الذي يعتبر كمعيار من معايير السلامة المنهجية لبحثنا يتحقق بالارتباط بين مشكلة البحث والفروض التي تساهم في صياغة البحث وهذا

1 موريس أنجرس , **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** – تدريبات عملية , ترجمة بوزيد صحراوي,كمال بوشرف , سعيد سبعون , ط . 2 , الجزائر , دار القصبة للنشر , 2006 , ص ص . 280-281 , بتصرف .

الترابط يكون من خلال التداخل و النسقية بين المفاهيم والمؤشرات والأبعاد التي تضمن سلامة البحث منهجيا.

تتوزع نتائج الدراسة على جزئين كبيرين يعرض الجزء الأول الخلفية التاريخية والسياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للمنطقة , أما الجزء الثاني فتم تخصيصه للسلطة المحلية و تحليلها خلال مختلف المراحل .

1 – 3 – الخلفية التاريخية وا لسياسية للمنطقة :

من خلال استطلاعاتنا الميدانية في المنطقة قمنا بالحصول على عدة معطيات تتعلق ببحثنا لا سيما في التحليل السوسيولوجي لحركية السلطة التاثير فيها , في البداية ينبغي معرفة المنطقة تاريخيا و سياسيا قبل التطرق الى السلطة تحديدا.

نظرا للأهمية التاريخية لمنطقة الشلف سنحاول أن نعطي نبذة حول تاريخ المنطقة الزاخر , لقد كانت منطقة الشلف محط الأنظار عبر التاريخ لمكانتها الاستراتيجية و غناها الطبيعي , و كلمة الشلف اسم قديم عريق يرجع الى أصول فينيقية قبل الميلاد بأكثر من ثمانية قرون , و تعني كلمة الشلف " فضل الله للخيرات المنتشرة على ضفاف نهره " و كانت الشلف تابعة في القديم لمملكة نوميديا الغربية في العصر الفينيقي في عهد سيفاكس (206/213 ق م) , و ابنه فارمينا (192/206 ق م) و أثناء اقامتهم بالمنطقة أنشئوا وكالة تجارية بمدينة تنس , و خلال القرن الثاني من التاريخ الميلادي توصل الرومان الى الاطاحة بالفينيقيين و لم يتوقف الرومان عند هذا الحد بل تعدوا و تسللوا الى الداخل و الجنوب أين

اكتشفوا حوض الشلف و جبال الونشريس و التي أطلقوا عليها اسم (أنشورايوم – ANCHORARIUM) و بعدما قضت جيوش الرومان على مملكة موريطانيا القيصرية سنة 40 م و التي كانت منطقة الشلف تابعة لها , أصبحت المدينة كغيرها من المدن الجزائرية تابعة للرومان , و قد سميت الشلف أنذاك باسم (كاستلوم تنجيتانيوم _ castellum tingitanum) و معناها " مركز القوة " ثم شرع الرومان في اقامة المحلات و المباني السكنية بالمدينة و أقاموا كنيسة بالشلف عام 324 م و التي تعتبر من أقدم الكنائس , و زينوها بفسيفساء جميلة . في سنة 297 م تمرد أهل الونشريس و خرج أهلها على سلطة الاحتلال الروماني و احتفظوا باستقلالهم , و ظلت الشلف تابعة للرومان الى غاية دخول الوندال الى الجزائر عام 435 م و الاطاحة بالرومان , و استرجع بعد ذلك سكان المنطقة أراضيهم الخصبة التي استولى عليها الرومان سابقا على ضفاف نهر الشلف , و أثناء مكوث الوندال بالمنطقة طيلة قرن بأكمله حطموا كل ما وجدوه أمامهم من مخلفات الرومان مثل المدن الزاهرة أنذاك كمدينة (كاستلوم تنجيتانيوم– castellum tingitanum) لشلف حاليا و (قرطنة – cartenne) تنس حاليا , و (زكبار – succhabar) مليانة حاليا و (أيدوم نوقوم – apidum huvum) عين الدفلى حاليا , و (قيصرية – cesaree) شرشال حاليا , و لم يستطع الوندال أن يقضي على ثورات سكان المنطقة الى غاية إستسلامهم سنة 534 م , و رغم هذا لم تهدأ ثورات البربر لهذه المنطقة خصوصا في جبال الونشريس و الظهرة , و بعد استيلاء البيزنطيين على الولايات الجزائرية و بلغوا الى قيصرية و تنس سنة 539 م ثار سكان المنطقة على البيزنطيين كباقي الجزائريين و أدخلوا الرعب عليهم مما اضطر المحتل البيزنطي الى بناء أسوار عالية حصينة خلف المدن للاحتماء بها أثناء الهجمات , و أصبحت مدينة الشلف محصنة بأربعة أسوار لها

أربعة أبواب , الباب المقابل للشمال يسمى باب تنس , و الباب المقابل للشرق يسمى باب مليانة , و الباب المقابل للجنوب يسمى باب الونشريس , و الباب المقابل للغرب يسمى باب مستغانم , و بعد ظهور الدين الجديدهاجر صولات بن وزمار المغراوي السنجسني الى المدينة المنورة و ذلك بعد أن سمع بهذا الدين و وفد على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه , و كان ذلك سنة 28 هجري , و لقيه عثمان بالبر و القبول و عقد له على قومه بالامارة و انصرف راجعا الى بلدة مغراوة مبشرا و منذرا , أي أن الاسلام دخل الى منطقة الشلف قبل فتح الجزائر سنة 55 هجري بقيادة أبي المهاجر بن دينار و كان فضل السبق المبكر بالاسلام لهذه المنطقة , ثم بعد منتصف القرن الثاني الهجري حكم الأدارسة التي كانت تمتد دولتهم من المغرب الى غاية سهل متيجة و ذلك في عهد الدولة الرستمية (160–296 ه / 776–909 م) .

و في سنة 262ه /902 م قام الأندلسيون ببناء مدينة التنس الجديدة التي يوجد بها مسجد سيدي معيزة و يعد ثالث مسجد بني في القطر الجزائري , ثم خضعت بعد منتصف القرن الرابع الهجري إلى حكم الفاطميين –الدولة العبيدية الشيعية– (296ه – 361ه / 909 م – 979 م) و بعد مؤامرة التنس التي أحدثها أبوا عبد الهوا لصنعاني الشيعي , و أخزه العباس بعد الفتوحات الاسلامية بالمنطقة أراد الزعيم المغراوي محمد بن خرز سنة 316 ه – 928 م أن ينقل مقر ولايته على أنقاض المدينة البيزنطية القديمة لكنه تشاءم لوجود أكوام كثيرة تحتوي على تماثيل وثنية فحول مقر ولايته غربا الى وادي سلي و أعطى لها اسم " مدينة ابراهيم " و قلل هذا مكان الأصنام نافرا منه لأنه مكان للأوثان و منذ ذلك التاريخ سميت بالأصنام , و في عهد الدولة المرابطية (472–539ه / 1071–1081 م) من

الناحية الغربية و غزا على التوالي تنس و الونشريس , و ناحية وادي الشلف بعد مدينة تلمسان , و أثناء حكم الدولة الموحدية (524–668ه/1130–1269 م) هجم الأسطول الصقلي على مدينة بركش (بني حواء حاليا) سنة 539ه/1145 م فقتل الفرنج أهلها و عاثوا فيها فسادا , ثم دخلت الشلف بعد ذلك تحت حكم دولة بني عبد الواد (الدولة الزيانية 633ه/1235 م) , و في سنة 647ه/1249 م استولى محمد عبد القوي المريني على جبال الونشريس و برشك و شرشال و في سنة 915ه/1509 م , تم احتلال مدينتي تنس و شرشال من طرف الاسبان و احتل عروج مدينة مليانة سنة 922 ه /1516 م , ثم هجم على مدينة تنس و احتلها في سنة 923ه /1517 م , و قتل صاحبها حميدة العبد الموالي للاسبان , و أصبحت الشلف تابعة لبايلك الغرب , بعد احتلال فرنسا للجزائر قام الأمير عبد القادر بتنظيم المقاومة في غرب البلاد بعد أن بايعه سكان الغرب بمعسكر سنة 1832 م , ثم جاء الأمير عبد القادر بعد ذلك الى مليانة سنة 1835 م و نصب أخاه الحاج محي الدين الصغير على رأسها و إختار هذه المدينة لصناعة الأسلحة و الاقامة بها . كما عقد بها أول مؤتمر جزائري في جوان 1839 م ببلدة تازا (قرب مليانة) و حضر العلماء و كان المؤتمر إثر خرق الحكومة الفرنسية لمعاهدة التافنة المصادق عليها عام 1837 م , و في سنة 1840 م قدم الجيش الفرنسي الى مدينة مليانة بقيادة الجنرال قالي و احتلها رغم المقاومة و ترك فيها حامية فرنسية تحافظ عليها حتى لا يعود اليها الأمير عبد القادر , و في فجر 23 أفريل 1843 م انطلق الماريشال بيجو من مدينة مليانة باتجاه مدينة الشلف ب 3000 خيال (فارس) و حوالي 120 عربة و ست كتائب مشاة و وصلها يوم 26 أفريل 1843 م , و بعد مسيرة ثلاثة أيام ولى بيجو مع جيشه الى المكان المحدد للالتقاء بالجنرال جانتيل الذي غادر مستغانم قبل أربعة أيام مع 70 عربة و وصلها يوم 26 أفريل 1843 ,

و تم اللقاء في الأصنام و نصب الماريشال بيجو بيجو مخيمه وسط الأحراش الكثيفة على أنقاض مدينة عتيقة على يسار ضفة نهر الشلف على مساحة 600 طولا و 300 عرضا و بجوارها حرش من أشجار الصنوبر تبلغ مساحته حوالي 100 هكتار , و كان بها مناظر بديعة من جهة سورها الشمالي إلى قنطرة وادي الشلف التي تم انجازها في عهد الأتراك سنة 1804 م , و في يوم 28 أفريل 1843 م شرع الماريشال بيجو في إستقبال السكان العرب و في مقدمتهم أعيان المنطقة الذين توافدوا من سنجاس و مجاجة و بني راشد , ثم واصل طريقه إلى الشمال يوم 29 أفريل نحو مدينة تنس التي وصلها يوم 1 ماي 1843 م و من تنس أرسل بيجو أول أخباره الى وزير الحرب في باريس الماريشال سولت soult الذي سرته الأنباء و أرسل فورا بقراره المؤرخ في 16 ماي 1843 م إلى بيجو بأن يسمي المخيم الجديد باسم أورليت فيل (orlean ville) نسبة الى ابن الملك لويس فليب دوق أورليان (duc orlean) . [1]

تعتبر وادي سلي من المناطق التي سكنها الناس قبل الفترة الرومانية كما ظلت لمدة ثمانية قرون وهي عاصمة الولاية , ابتداءا من سنة 928 م الى غاية سنة 1843 تاريخ احتلال مدينة الشلف. [2]

كانت تضم عروشا أفرزتها قبائل إما أنها كانت متواجدة بمنطقة الشلف أو متوزعة عبر التراب الوطني , و هذا قبل الاحتلال الفرنسي و بعده , و أراضي البلدية قديما كانت عبارة عن جنان و زروع تتخللها سكنات في غالبها تضم عائلات من اللقب نفسه أو الأقارب .[3]

[1] معمر سنوسي , **تاريخ ولاية الشلف** , في مجلة الصراط , عدد .1 الشلف , وادي سلي , جويلية 2013 . ص ص 14 – 16 .
[2] مقابلة ميدانية رقم 09 , **أجريت مع باحث في المنظقة** , بالمكتبة الولائية الشلف , بتاريخ 06 . 01 . 2014 , الفترة 10.00 – 11.00 صباحا .
[3]- مقابلة ميدانية رقم 08 , **أجريت مع نائب منتخب سابق** , بالبلدية , بتاريخ 12.04. 2014 , الفترة 14.00 – 15.30 .

وادي سلي كلمة أمازيغية تعني العريس لكن اللكنة العربية الغالبة على السكان تبعدهم عن اي خصوصية ثقافية اما الطابع العام للمنطقة فهو ريفي. بها واد يعرف ب (سلي)هناك من يدعي ان معناها (العريس) بالأمازيغية., و هناك من يقول بانها نبتة تنبت في المنطقة تسمى (اسلي , كانت تسمى بعرش سيدي العروسي اما في العهد الاستعماري سميت بملاكوف ابتداءا من سنة 1956) . [1] هي بلدية تسمى حاليا بوادي سلي تعريفا حديثا بعد الاستقلال , تحتضن سكانا ينحدرون من بلديات مختلفة .

2 – 3 – نشأة بلدية وادي سلي و موقعها الجغرافي و الاستراتيجي

انشأت بلدية وادي سلي طبقا للقانون 84/09 المؤرخ في : 1984/02/04 حيث فصلت عن بلدية بوقادير في : 1984/12/17 و قد ألحقت بها في عام 1963 و قبل هذا التاريخ و منذ 1957 أنشأ بها المعمر ادارة لخدمة مصالحه و أعطاها اسم " ملاكوف " امتدت سلطتها الى دوار سيدي العروسي , و قد عرفت المنطقة على غرار التراب الوطني ببشاعة الاستعمار الذي أقام بها مصلحة ادارية و مركز للتعذيب و قدمت الجهة خيرة الرجال و النساء في سبيل تحريرها . [2]

تقع بلدية وادي سلي على الطريق الوطني رقم 04 على بعد 14 كلم غرب بلدية الشلف مقر الولاية , و شرق بلدية بوقادير مقر الدائرة و لها حدود مع بلدية أولاد بن عبد القادر من الجهة الجنوبية. كما يحدها من الشمال وادي الشلف

[1] مقابلة ميدانية رقم 23 , **أجريت مع مواطن له تاريخ كبير في المنطقة** , بحديقة المسجد , بتاريخ 13. 02 . 2014 , الفترة 14.00 - 16.00 .

[2] الأمانة العامة للبلدية , بتاريخ 13. 01 , 2014 ,

الذي يفصل بينهما و بين بلدية الصبحى من الشمال الغربي و بلدية الشطية من الشمال الشرقي . [1]

تعد بلدية وادي سلي من أهم البلديات على مستوى التراب الولائي نظرا لما تزخر به من موارد و خيرات :

أراضي فلاحية شاسعة صالحة للزراعة و تتوفر على مصادر الري و وجود وادي الشلف من الجهة الشمالية و وادي سلي من الجهة الجنوبية و زاد من هذه الأهمية سد سيدي يعقوب الذي يمون الأراضي الزراعية .

كما تتوفر على مياه باطنية هائلة تغطي الجانب الاستهلاكي و الاستعمال الفلاحي و الصناعي و تعتبر البلدية من أهم البلديات التي يوجد بها عدد كبير من الآبار .

مرور الطريق الوطني رقم 04 الذي يربط الشرق بالغرب و الذي يعرف نشاطا كبيرا

مرور الطريق السيار شرق–غرب ذي النشاط الكثيف للحركة المرورية .

مرور السكة الحديدية يؤمن نقلا دائما للسلع و المسافرين و ارتباطها بخط المنطقة الصناعية مما زاد من أهميتها الاقتصادية .

وجود منطقة صناعية هامة قابلة للتوسع و استقبال استثمارات أخرى , و تحتوي هذه المنطقة على وحدات عمومية و خاصة تقوم بتحويل أو تصنيع مواد أولية من البلاستيك و الاسمنت و الزجاج ....الخ .

و تكمن أهمية البلدية من خلال هذه المعطيات في :

[1] مقابلة رقم 05 , **أجريت مع رئيس بلدية سابق , بالبلدية** , بتاريخ 12 . 10 , 2014 , الفترة 09.00 – 11.00 .

توفير اليد العاملة

تحقيق مداخيل معتبرة لفائدة ميزانية البلدية

المساحة : 105 كلم مربع

الفلاحة :

المساحة الاجمالية : 11300 هكتار

المساحة الفلاحية : 10000 هكتار

المساحة الفلاحية المستغلة : 5600 هكتار

عدد المستثمرات الفلاحية الفردية : 16

أنواع الزراعة : القمح , الشعير , الخضروات بأنواعها , الفواكه بأنواعها , و منها أشجار الحمضيات, الذي تشتهر به البلدية .

السكان :

عدد السكان بمقر البلدية : 13419 نسمة

عدد السكان بالمنطقة الحضرية الثانوية : 29232 نسمة

عدد السكان بالمناطق المبعثرة : 4874 نسمة

المجموع العام للسكان حسب التعداد السكاني : 50.652 نسمة

عدد الأحياء : 17

عدد البقع : 09

عدد البنايات : استعمال سكني : 7032

عدد البنايات استعمال مهني أو تجاري : 31

عدد الأسر : 7149

السكن الحضري : وادي سلي مركز , حي الحرية, حي 420 مسكن , حي قراوش, حي 130 مسكن , حي بولفراد , حي القرية الفلاحية , حي المعمل . حي المعامرية . حي سيدي الجيلالي بلزرق , حي وادي بن جلول , حي الدحاريج, حي الاتحاد .

السكن الريفي : حي الدواديش , حي مكناسة, بقعة أولاد الحاج عابد , بقعة الطوالبية, بقعة مكناسة الشرقية, بقعة السعاعو, بقعة سيدي العروسي, بقعة أولاد سويد, كابير أولاد الحاج عابد, كابير اتحاد , بقعة الحمايس, الدوالي. [1]

مداخيل البلدية: تعتمد على المداخيل الناتجة عن نشاط المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية بوادي سلي .

الجو : معتدل

نسبة البطالة : 36 بالمائة

الأرضية : مسطحة

عدد السكان في الكيلومتر المربع : 409

الاقتصاد :

1 أمانة البلدية , بتاريخ 22 . 02 , 2014 .

تتمتع البلدية بمنطقة صناعية هي عصب الحياة الاقتصادية بها :

مصنع الاسمنت و مشتقاته (عمومية)

مؤسسة خاصة بالاسلاك المعدنية

مؤسسة عمومية للزجاج

مؤسسة عمومية كوسيدار

04 وحدات للبلاستيك و المطاط

مؤسسة رحمون و اخوانه لانتاج القرميد

مؤسسة رحمون و اخزانه للخزف الصحي

مؤسسة رحمون لانتاج الحديد المتلاحم

وحدة توزيع نفطال

محطة توزيع الكهرباء بحي سونالغاز

منطقة نشاطات تقع بمركز المدينة تتميز بنشاطات النجارة , ميكانيك , و بعض خدمات التصليح و الصيانة و بيع قطع الغيار و كذا الخدمات.[1]

1 المرجع نفسه .

3 – 3 – خصوصية المنطقة و أهلها :

ينقسم سكان المنطقة الى قسمين هما : السكان الأصليين و غير الاصليين الذين وفدوا الى المنطقة من أحياء مجاورة مختلفة لذلك يتصفون بعادات و تقاليد مختلفة تختلف باختلاف مناطقهم .

نسبة كبيرة منهم يمارسون الفلاحة حيث لديها كم هائل المؤهلات الفلاحية يسمح لها باحتلال الريادة في المجال الفلاحي ف الولاية .

تكمن ميزة و قوة البلدية في المداخيل التي تاتيها من المنطقة الصناعية بها. و هذا ما يجعلها تكتفي بتغطية نفقاتها السنوية. تتميز البلدية بأراضيها الفلاحية و خاصة البرتقال , و كانت مضرب المثل في ذلك تتميز البلدية بطابعين من الناحية الاقتصادية : الفلاحي و الصناعي

الطابع الفلاحي : حيث تعبر بلدية رائدة في انتاج الحمضيات و هي منطقة فلاحية بامتياز .

الطابع الصناعي : بفضل المنطقة الصناعية التي تضم اكثر من 21 مصنعا . ابرزها مؤسسة انتاج الاسمنت و مشتقاته حيث تبلغ اجمالي طاقة الانتاج السنوي 2400000 طن اي مليونين و اربعة الاف طن . [1]

مصنع الزجاج مصنع البلاستيك باربع وحدات انتاج متنوعة

اضافة الى مصانع الخواص , أي هي بلدية فلاحية ' شبه حضرية في نفس الوقت.

1 مقابلة رقم 12 , **أجريت مع إطار في البلدية سابقا** , بالبلدية , بتاريخ 04 . 01 . 2013 , الفترة 09.00 – 11.00 .

و كذلك ما يميز أهلها أنهم اجتماعيون بشهادة من يزورها من ضيوف و هم محافظون يهوون الرياضة خاصة كرة القدم و هذا حتى ابان الاستعمار الفرنسي و كذلك الملاكمة و كرة اليد . أما من الناحية الثورية فان البلدية انجبت أبطالا في الجهاد ضد فرنسا و على رأسهم أحمد البليدي و أحمد مرواني. و أهم نقاط قوة بلديتنا هي عنصر الشباب فهناك طاقات علمية و رياضية و فكرية و دينية قادرة على تقديم الكثير للبلدية اذا ما فتح لها المجال . أي العنصر البشري (الاطارات) له حضور قوي . و" أهل مكة أدرى بشعابها" على حد قول المبحوث . [1]

4- 3 – بنية التحالفات و الصراعات المحلية و الروابط الاجتماعية :

من خلال الدراسة الأولية للسلطة المحلية المتمثلة في بلدية وادي سلي و الأدوار الاجتماعية المختلفة المأثرة للجنسين , يظهر لنا أن المجتمع المحلي منظم على أسس و روابط اجتماعية متعددة , فتارة يظهر لنا على انه منظم على اساس جزئي , كممارسة بعض المجموعات عملية الانتماء على اساس الاقامة في مكان معين مسكون , مثل ما هو الحال مع اكثر من منطقة ريفية أو حي مثل حي مناسة المتواجد بشرق المنطقة , و في نفس الاطار ينطبق الامر على العديد من المناطق الريفية , و تارة يظهر على اسس عصرية منظمة . و من خلال ذلك توصلنا الى ان هذا المجال الريفي الحضري قائم بالدرجة الاولى على اساس اقامة الفرد و انتسابه على المستوى المحلي . مبنية على اسس و روابط متعددة , حيث يظهر الفرق بين مختلف الاعمار و الاجيال , قبل و بعد الاستقلال , و ايضا جيل ما بعد العشرية السوداء , فجيل الامس يبني نسبه غالبا الى انتماء تقليدي معين ,

1 المقابلة رقم 08 ,

سواء قبيلة او عشيرة او دوار و غيرها من الانتماءات التقليدية , بينما لاحظنا ان الاجيال الجديدة تبني هويتها على اساس منتظم تارة , و غير واضح المعالم تارة اخرى , فمرة انتساب فردي خاص و مرة انتساب الى جماعة , و في غالب الاحيان تناقضات كبرى . و لا يفوتنا ان ننوه أن القرابة لم تعد تشكل على اساسها الروابط الاجتماعية في المنطقة عدا في المناسبات الانتخابية و في الخلافات بين ابناء الحي الواحد في حالات قليلة , و يرجع ذلك الى طبيعة و حركية المجتمع المحلي .

5– 3 – السلطة المحلية و الرسمي

– موقف رؤساء المجلس الشعبي البلدي و المنتخبين من القانون المنظم للبلدية :

يعتبر المجلس الشعبي البلدي مؤسسة هامة من المؤسسات السياسية المحلية الحديثة و هذا ما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية و الاحتكاك بالمجتمع المحلي عن طريق المقابلات المباشرة , حيث انه عند التطرق إلى الشأن العام المحلي يتبادر إلى الأذهان مباشرة اسم رئيس المجلس الشعبي البلدي , و الذي يعتبر عاملا أساسيا في المجالات الرسمية لصيرورة السلطة السياسية المحلية في الحياة .

من خلال استطلاعاتنا الميدانية داخل الفضاء المحلي البلدي حاولنا الالتقاء بجميع الرؤساء قدر الامكان و لكن تم التوفيق مع القلة , حيث قمنا بالحصول على عدة معطيات تتعلق ببحثنا ولاسيما تأثير نموذج الدولة الجزائرية على أداء

السلطة المحلية كمؤسسة من مؤسسات الدولة ولذلك تقيدنا بالأبعاد والمؤشرات الموجودة بالفرضية , حيث توصلنا إلى انه هناك تأثير مباشر لنموذج الدولة من حيث البناء المؤسساتي على أداء المجلس الشعبي البلدي سواء ايجابيا أو سلبيا وهذا ما وجدناه عند أحد المبحوثين من خلال تواصلنا معه عبر تقنية المقابلة الميدانية ويرى أحد المبحوثين "أن نموذج الدولة يؤثر سلبا على التنمية المحلية بسبب الفاعلية في المؤسسات التي تؤثر على أداء السلطات المحلية و على رأسها البلدية ". [1] و يضيف قائلا " المشاريع تجي من عند الدولة و المير ينفذ برك " بمعنى أن البلدية لا تشرع وفق متطلبات المنطقة و مواطنيها بل تتلقى أوامر لانشاء مشاريع لا تلائم المنطقة و بهذا فشلنا في التنمية المحلية , لان البلدية لا تقترح مشاريعها بل باتت تتفاوض مع السلطة و المهم أن يقدم لها مشاريع و تظفر بها و فقط لكن هذه المشاريع ليس لها عائد تنموي على المنطقة للأسف الشديد في ظل قانون البلدية المعدل 2012 . و هذا ما وجدناه في كتاب حديث ل سعيد بوشعير حول السلطات المحلية فيما يخص التعديلات و وزن السلطات و الثغرات بعنوان " النظام السياسي في الجزائر " طبعة 2013 . و أهم مافيه خلفيات تعديل القوانين , تقوية السلطة التنفيذية و بهذا تزول السلطة التشريعية من أعلى الدولة الى المجالس البلدية و الولائية , و تصبح المجالس البلدية تنفيذية عوضا على أنها تشريعية تنفيذية .

وهذا يؤكد على عضوية العلاقة بين نموذج الدولة و السلطة المحلية الجزائرية كمؤسسة تتأثر بنموذج الدولة من حيث البناء المؤسساتي طبيعة النظام السياسي ككل .

1 مقابلة رقم 24 , أجريت مع رئيس مجلس سابقا , بمكان عام , بتاريخ 10 . 03 . 2014 , الفترة 08.30 – 11.30 .

ميدانيا هناك تأثير مباشر بسبب التفاعل بين السلطة المركزية و السلطة المحلية في إطار التنظيم الرسمي . وهذا ما يدل على وعي رؤساء المجالس المنتخبة بصفتهم مجتمع بحثنا بمدى العلاقة الموجودة بين الأداء المحلي و النموذج السياسي للدولة. و بالتالي أخذ الاحتياطات مسبقا ف العملية الانتخابية و الخطاب و الممارسة .

وهناك من يتخذ **موقف** سيئ تجاه تأثير نموذج السلطة السياسية المركزية على أداء البلدية لأن هناك من المبحوثين من لا يقر أو لا يعترف بوجود الدولة الجزائرية لا من حيث البناء المؤسساتي ولا التنظيم السياسي وهذا ما يؤثر سلبا على حركية السلطة المحلية , بسبب إقصاء منطق المؤسسة وتسيير الدولة من طرف أفراد حيث يصرح أحد المبحوثين بأنه لا تبدو السلطة الجزائرية كسلطة منظمة في إطار دولة القانون بل هي قبيلة فوضوية وهذا ما صرح به أحد المبحوثين بقوله: "تبدو لي كقبيلة تائهة وليست سلطة محكمة بقوانين ونظم لأنه يوجد تسلسل هرمي شكلي للسلطة المحلية لكن هناك أفراد يسيرون و في غالب الأحيان لا علاقة لهم سوى مصالح شخصية مشتركة وهذا يؤثر سلبا على سير المشاريع التنموية " فهذا الموقف المتجسد في تصريح لمنتخب سابق يدل على مدى استياء المنتخب المحلي من طبيعة النظام السياسي للدولة الجزائرية والذي بدوره ينعكس سلبا على فاعلية و سير الأمور في البلدية مما يؤدي إلى إفراز

مواقف نابعة من المجتمع المحلي محل الدراسة تساهم في خلق فجوة عميقة بين السلطة المحلية أو الدولة المصغرة والمجتمع المحلي المتمثل في مجتمع دراستنا .

وقد واجهتنا أيضا بعض المواقف التي تعتبر أن علاقة التأثر أي تأثير السلطة السياسية الجزائرية من حيث البناء المؤسساتي لا يؤثر سلبيا على أداء السلطات المحلية , ولذلك قمنا بطرح أسئلة المقابلة بصفة معمقة ودقيقة بهدف التأمل والفهم في هذه التصريحات والآراء التي تساهم في تشكل مواقف لدىرؤساء المجالس المنتخبة في مراحل انتخابية متعددة مع التركيز على فترة ما بعد التعددية.

فهناك من المبحوثين من يرى بأن النظام السياسي الجزائري بما يتضمنه من قوانين و مراسيم و دساتير يؤثر إيجابيا في فاعلية وأداء السلطة المحلية في البلدية خاصة كجزء من البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية بسبب شرعية البناء المؤسساتي والديمقراطي وهذا نلاحظه في هذه المقابلة " يؤثر تأثيرا إيجابيا والعكس صحيح إذا كان البناء المؤسساتي شرعيا وديمقراطيا يؤدي إلى أداء سياسي محلي ...يعني مؤشر ايجابي .

فكل هذه التصريحات التي تساهم بدورها في تشكل مواقف والتي تعتبر كمعطيات تساعدنا في تحليل معلوماتنا المحصل عليها ميدانيا تدل على قدرة تأثير

التنظيم الرسمي أو السلطة القانونية على صيرورة البلدية بوصفها متغير تابع يتأثر بتداعيات النموذج السياسي أو الحاكم كنسق كلي وهو النسق المؤسساتي السياسي ولكن التساؤل المنهجي الذي اصطدمنا به من خلال تحليلنا لهذا العنصر هو أننا تحصلنا على مواقف تحمل تناقض في نظرتها لمدى تأثير القوانين و التنظيمات على حركية السلطة في المجتمع المحلي المتمثل في بلدية وادي سلي .

إن نظرة رؤساء البلديات لا تختلف تقريبا حول السلطة المحلية و رأيهم في ذلك أن السلطة المحلية تتأثر بنموذج الدولة الجزائرية .

6– 3 – تأثير الوضع الداخلي للبلدية على فاعلية السلطة المحلية :

نقصد في هذا الإطار مدى تأثير الوضع الداخلي في البلدية على فاعلية السلطة المحلية كفاعل خارجي يمثل مصالح الدولة والمجتمع وفي هذا العنصر ومن خلال تمحيصنا للمعطيات التي تحصلنا عليها في الميدان والتي تجسدت لنا في جملة من المواقف والآراء التي حددت لنا مدى علاقة الارتباط بين سلطة البلدية والوضع الداخلي الذي نقصد به حالة المنتخبين المعارضين للحزب الذي يترأس القرارات وواقع الاستقرار و التعاون في تسيير شؤون المواطنين و علاقتهم ببعض.

ومن خلال عملنا الميداني الذي ركزنا فيه على كل التفاصيل الصغيرة قبل الكبيرة لأن طبيعة الموضوع هي التي تفرض علينا الفهم والتعمق في دراسة مواقف كل طرف من أجل أن نتوصل إلى تحليل أكاديمي ومعرفي لتصريحات المبحوثين التي تترجم إلى مواقف تجاه صيرورة السلطة المحلية ولقد اتضح لنا أن الوضع الداخلي الذي يسود في البلدية وطبيعة الانتماءات السياسية المختلفة و القوانين و الأنظمة الدستورية ونوعية أداءها الوظيفي تخلق نوع من التأثيرات على السلطة المحلية كمؤسسة دولة بوصف السلطة المحلية متغير تابع يتأثر بالنسق العام للمجتمع المحلي من جهة و المجتمع الجزائري ككل من جهة ثانية .

وبحكم تقربنا من مجتمع دراستنا و توسعنا في الميدان وعن طريق المعطيات التي تحصلنا عليها وعملنا على تأويلها وفق أطر وقوالب سوسيولوجية اتضح لنا أن للوضع الداخلي تأثير مباشر على نمط وفاعلية حركية السلطة في البلدية كمؤسسة دولة تساهم في الحفاظ على مصلحة المجتمع المحلي و المصلحة العامة للدولة .

وبما أننا في طور تحليل البيانات تمكنا من الوصول إلى عدة مواقف مختلفة من حيث فئات التحليل وبالخصوص ما يتعلق بفئة أو عنصر تأثير الوضع الداخلي للموظفين برؤساء المجالس المنتخبة أو علاقة الأحزاب و الصراعات الغير منتهية

, كذلك علاقة الموظفين مع بعضهم و حساسية الانتماءات المتعددة ,على السلطة المحلية فنحن سنبدأ بالموقف السلبي الناتج عن تأثير الوضع الداخلي على فاعلية البلدية وهذا ما نجده في هذه المقابلة التي قمنا بها مع أحدى عينات مجتمع دراستنا والتي تصرح بسلبية تأثير الوضع الداخلي وهي كالتالي :"يؤثر تأثيرا سلبي لأن الاضطراب الداخلي يؤثر على الرؤية وعلى ضبابيتها في اتخاذ القرار المحلي".[1]

وهذا التصريح الذي بدوره يساهم في تشكل موقف يدل على مدى ارتباط وتأثر السلطة المحلية بالوضع الداخلي للجزائر و للمناخ السياسي داخل البلدية وهذا ما يحد نوعا ما من فاعليتها و جهوزيتها في تحقيق مصالح المجتمع المحلي بالشكل الذي يستلزم خصوصيات المنطقة و أهلها . ونحن في هذا السياق الذي يعتبر جزء من تحليلنا للبيانات المتحصل عليها بواسطة التعمق في الميدان من حيث التدقيق والتأكيد في المحاورات المباشرة والمعمقة مع المبحوثين تجلت لنا عدة مؤشرات ودلالات مفادها أن الوضع الداخلي للنظام الجزائري بطبيعة محدداته هو الذي يساهم في صياغة سلطة محلية تعتبر كمرآة عاكسة للسلطة المركزية حيث يصرح أحد المبحوثين :" السلطة المحلية متوقفة على ما تمنحها السلطة الوصية أو السلطات المركزية فإذا كانت الأخيرة قوية ستترجم إلى حكم

1 مقابلة رقم 29 , **أجريت مع امرأة منتخبة سابقا** , بنادي عام , بتاريخ 07 .03 . 2014 , الفترة 12.00 – 14.00 .

محلي قوي اوالعكس صحيح " . [1] والدافع الأساسي الذي دفع بهذا المواطن الذي تبنى هذا الموقف بخصوص تأثير الوضع الداخلي على السلطة المحلية هو أنه عايش فترة العشرية السوداء التي عرفت فيها الدولة الجزائرية نوع من التعطل سواء على مستوى السلطة المركزية أو على مستوى السلطة المحلية .

فهذه المحددات التي كانت تتميز بها الجزائر أدت إلى أزمات لدى المجتمع الجزائري الذي أوصل البلاد في نهاية المطاف بالدخول إلى نفق العنف وهذا ما أفرز عدم الاستقرار السلطة المحلية حيث أن أصحاب المصالح اغتنموا فرصة الفوضى و تقلدوا مناصب سياسية لم تكن لتقدم لهم لولا زعزعة النظام واحدث شرخ في المجتمع , و المجتمع المحلي بالخصوص هذا ما وجدناه في إحدى المقابلات بما يتعلق بمدى تأثير الوضع الداخلي على أداء السلطة المحلية كفاعل وممثل عن الدولة على الصعيد المحلي وهي تتضمن هذا الموقف كالتالي : " لما حدثت الأزمة في الجزائر وصلت إطارات مشبوهة للسلطة المحلية و هذا ما ساهم في زعزعة المجتمع المحلي من جهة و تعطل مسار التنمية المحلية من جهة " . [2]

ومن جملة المواقف التي تحصلنا عليها من خلال المعطيات المتحصل عليها ميدانيا وفي عملية تحليل البيانات وفق أطر كيفية تعتمد على آلية الفهم توصلنا إلى

1مقابلة رقم 26 , **أجريت مع مواطن بالمنظقة** , بالمكتبة الولائية الشلف , بتاريخ 12 . 04 . 2014 , الفترة 10.00 – 12.00 .
2 مقابلة رقم 30 , **أجريت مع رئيس بلدية سابق** , بمكان عام , بتاريخ 14 . 09 . 2014 , الفترة 09.00 – 12.00 , [2]

مواقف لا تقر بوجود علاقة التأثر بين السلطة السياسية والوضع الداخلي للبلدية فهذا المعطى المشكل لهذا الموقف لا يمكننا تجاهله في عملية التحليل لأنه يحمل في طياته دلالات تدل إما على عدم إدراك المبحوث لهذه العلاقة المتداخلة والمتبادلة التأثيرات بين الوضع الداخلي للبلدية الجزائري و بين السلطة المحلية المتمثلة في بلدية وادي سلي كمؤسسة دولة تتميز بالفاعلية , ونجد في هذا الموقف المعنى أو التصريح الآتي : " هذه الامور لا تأثر بل القوانين و التنظيمات الرسمية هي التي لها خضور قوي في المشهد السياسي المحلي وفق مصالح الدولة و ما هذه الا واجهة " . [1]

7-3- السلطة اللارسمية في البلدية و علاقتها باتخاذ القرار :

بالإضافة إلى الإطار النظري الذي وضحنا فيه أن ممارسات السلطة لا تكون من خلال المؤسسة الرسمية فقط بل بتدخل عوامل أخرى مؤثرة كالأحزاب السياسية و أصحاب المشاريع و غيرها , و هذا ما اتضح لنا نوعا ما من خلال الدراسة الميدانية , حيث أن عدد قليل من صرح لنا باهمية النفوذ في صنع القرار المحلي و ذلك أن 10 مبحوثين من أصل 30 مقابلة أكدو لنا الأمر , و الصراع الدائم على الاستمرار بطريقة خفية تارة , و ظاهرة للبعض تارة أخرى.

1 مقابلة رقم 08 .

فأحد الأعضاء السابقين , في المجلس الشعبي البلدي , وضح لنا أهمية استغلال رئيس المجلس الشعبي البلدي للبنية الاجتماعية المحلية خاصة في بداية الترشح , و على دور المصالح و الوعود و إعطاء من اجل الوصول الى السلطة و ذلك بقوله , " ان نجاح المرشح في الانتخابات المحلية , يتوقف على معرفة خصوصية المنطقة و خاصة الطبقات الاجتماعية الضعيفة التي تقطن بالارياف , إضافة إلى كسب رجال المصالح – أصحاب الفايدة– و أصحاب الكلمة في الدواوير . "[1]

كما تؤكد الدراسة التي قام بها السوسبولوجي ناصر جابي حول الانتخابات , أن الانتخبات الأخيرة (2007) كانت دون رهانات سياسية , نظرا للسيطرة التي فرضها ما يسمى بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاث احزاب كبرى , اعلنت مسبقا انها ستحصل على اغلبية المقاعد , كما تمزت بظاهرتين اساسيتين هما : ظاهرة ازمة الحزب السياسي , و ظهور المال . و في نفس السياق ذهبت الانتخابات المحلية الأخيرة بوادي سلي حيث بعد ظهور النتائج , تحالفت حركة مجتمع السلم مع جبهة التحرير الوطني بالاعتراف للجبهة برئاسة المجلس . و هنا يمكن ان نقول أن المصلحة هي التي تحرك السلطة المحلية , و هذا ما صرح به أحد المبحوثين حيث قال " لم يبقى شيئا نتحدث عنه اسمه سلطة محلية بعد تحالف حزبين مختلفين ف الايديولوجيا و منافسين شرسين في المنطقة ..." .[2]

و اذا حللنا ذلك , نجد أن اعطاء هذه الفئة من المبحوثين لأهمية العوامل التقليدية في الحكم المحلي , و المتمثلة خاصة في جماعات المصالح و الجمعيات , بالضافة الى النفوذ المادي , يظهر لنا أنه رغم ضعف العوامل الرسمية في الحكم المحلي , الا أنها ليست غائبة في وسط يمتاز بحضور قوي لمؤسسات الدولة الرسمية . و

1المقابلة رقم 09 .
2مقابلة رقم 24 .

عذا الرأي ناتج عن عوامل شخصية , و مادية , و من ثقافة تقليدية حاضرة على مستوى بلدية وادي سلي .

و من خلال هذه الآراء التي سجلناها , و كانت بارزة في بحثنا هو بنية الحزب المهيمن على السلطة المحلية , و هو هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني فيها , بحيث سجلنا ترؤسه للسلطة المحلية في كل المراحل الانتخابية عدا 1990 , التي شهدت بروز الجبهة الاسلامية للانقاذ (الحزب المنحل) , بعدها بعامين عاذ الحزب الى الواجهة , و ايضا يمتلك اغلبية مقاعد السلطة المحلية , ليكرس مشهد سياسي مشابه لما هو سائد في المشهد السياسي الوطني , انه حزب أكد حضوره , سواء بطريقة أو بأخرى , انه حزب مبني على القبلية و الشعبوية على حد قول محمد حربي : " يقوم حزب جبهة التحرير الوطني على ركيزتين أساسيتين هما : الرابط القبلي , و الشعبوية كروح ,,, ". [1]

ان الاعتماد على على السلطة التقليدية في الحكم المحلي , لا ينتج عنه ممارسة سياسية محلية وفق اللامركزية المعاصرة و بالتالي لا يساهم في سلطة قوية للدولة و مواكبة التغييرات السياسية و التقدم .

1Mohamed Harbi, L'Algerie et son destin , croiyants ou citoyens , Paris, Edition : Areantère , 1992 , p 247

8 – 3 – موقف المواطنين من السلطة السياسية المحلية :

بغض النظر عن مجالات مختلفة يعيشها المجتمع المحلي و التي تعرفها علاقات الأفراد فيه , تبقى البلدية و أصحاب السلطة فيها تحتل جزءا كبيرا و واسعا في تفكيرهم و مناقشاتهم اليومية و يعتبرون أنها وقتية و تحتاج الى تجديد مستمر و يوضح أحد المبحوثين بقوله أن" السلطة لا توجد الا بتواجد دافع و مصلحة لوجودها" و السلطة المحلية واعية بما تقوم به و تعلم انه يخدم مصالحها و مصالح جهات معينة أي هناك تبادل منافع بعيدا عن المواطنين و اهتماماتهم , مع انها تعيش بشعار "خدمة الشعب " و ما يحدث على المستوى المحلي مجبر المواطن على الرضا به .

و في نفس السياق يقول لنا أحد المواطنين : " أن الفرد في المجتمع المحلي , سواء كان ينتمي الى جهة معينة أم لا , هو مجبور في نهاية المطاف على الانحياز أو التحيز تحت تاثير جهة معينة دون ان تكون له القوة في الاختيار " [1] و هذا ما يذهب بنا الى رأي نيتشه " الحياة نفسها ارادة سلطة" . [2]

في الوقت الذي يرى فيه آخرون أن الحكم في البلدية يتم دون الخضوع لأي مراقبة من الشعب بالقول " الشعب تخطي راسي و تفوت" و ذلك من بداية العملية الانتخابية الى نهايتها . فأصحاب المصالح و المشاريع يدافعون على مصالحهم الخاصة و السياسيين أو الادارة السياسية تحاول أن تحافظ على مركزها الخاص و على مراكز الفئة الاقتصادية التي تتعاون معها أو ترتبط بها .

1 مقابلة ميدانية رقم 23 , بالمكتبة الولائية بالشلف بتاريخ 10 أفريل 2014 , الفترة من 15.00 الى 17.00 ,
2 ج.ب هوغ و آخرون , الجماعة , السلطة , الاتصال , مرجع سابق , ص 61 .

كما أنه يمكنا القول حسب المبحوثين انه لا يوجد ثقة في السلطة المحلية و أن رؤساء السلطة المحلية حسب أغلبية المبحوثين لا يعرفون الناس الا عند الانتخابات الشكلية . و هذه مقولة شائعة في الوطن العربي ككل حيث يقال : أن الحكام (السلطة) لا يعرفون الناس الا عند " التمديد – او التجديد او الانتخاب الشكلي , عدا ذلك فانهم بحاجة دائمة الى اناس يتسلطون عليهم لكي يتأكدو باستمرار بأنهم "سلطة" . [1]

9- 3 – العلاقة بين العوامل الرسمية و غير الرسمية :

إن التمييز بين العوامل الرسمية و غير الرسمية في بناء السلطة السياسية عموما , يمكن أن تلمسه داخل المجتمع ذاته , بغض النظر عن وجوده داخل التكوينات و الوحدات النوعية المنظمة , التي يغص بها هذا المجتمع . فالدولة مثلا هي العمل السياسي في التنظيم الرسمي للمجتمع بأسره , بينما المجتمع المحلي يعتبر أحد مكونات تنظيمه غير الرسمية .

و على ذلك فالقوانين الوضعية جميعا تعد معايير نظامية تتعلق بالتنظيم الرسمي للسلطة في المجتمع , أما العرف و العادات الشعبية فتعد معايير حاكمة تخص تنظيمه غير الرسمي . و اذا كان رجال الدولة – المعنيون و المنتخبون على حد سواء – يشغلون مكانات (مناصب) – معينة في التنظيم الرسمي للمجتمع , فان

1 حافظ ابراهيم و آخرون , **السيادة و السلطة** – الآفاق الوطنية و الحدود العالمية , ط 1 , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2006 , ص 41 ,

الساسة المنشغلين بالعمل العام , و جموع المواطنين العاديين بلا استثناء يلعبون أدوارا متباينة داخل تنظيمه غير الرسمي . [1]

رغم الاختلاف في الآراء و التمييز بين القانوني و النفوذ في الحكم المحلي , فانه على صعيد الواقع أكد لنا أغلبة المبحوثين , 28 عضو من أصل 30 العلاقة بين الرسمي و غير الرسمي بالسلطة المحلية بوادي سلي , و هذا ما يؤكده لنا رئيس المجلس الشعبي البلدي الحالي بان وصوله الى الحكم بالاضافة الى الكفاءة و الطموح كان من خلال توظيف كل ما لديه من قوة , " كل شيء استغليته من اجل الفوز في الانتخابات المحلية ,,," حيث انه عمليا يتداخل الرسمي و غير الرسمي بطريقة او باخرى . ايضا التفاعلات العائلية و العلاقات الشخصية تبحث دائما عن الاستفادة من الاعانة و الاعالة المادية و الرمزية حتى تحقق هذه البنية توازنها و استقرارها و حتى تحافظ على وجودها و استمراريتها , و هذا ما لاحضناه من خلال المقابلات التي اجريناها حيث قيل لما من طرف مبحوث " ينبغي ان تكون لديك جماعة تساعدهم و يساعدونك " و هذا يقودنا الى تحليلات و تفسيرات السوسيولوجي اللبناني و دراسته حول المجتمع العربي بان هذا كله نتيجة تعبئة ابوية , العلاقة المبنية بين طرفين , الاول مهيمن و مسيطر يرعى شؤون رعيته و طرف ثاني تابع , و هذا ما نراه في السلطة المحلية , مع شرط تقاسم الغنائم على حد تعبير احد المبحوثين " ...كول و ناكل ..." . [2]

و بهذا كسب ولاء أكبر , لان العلاقات الشخصية و كسب تعاطف و تضامن كبار العائلات المهيمنة ياثر في توجيه القرارات و المشاريع الكبرى في البلدية .

1 عبد الغني مغربي , **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون** , ترجمة : محمد الشريف حسين , الجزائر, المؤسسة الوطمية للكتاب 1986 , ص ص 166 – 168 , بتصرف ,
2 مقابلة رقم 09 .

هذا و تتشابه المواقف حول مسأله عدم الفصل بين العوامل القانونية النؤسساتية الرسمية التي وضعتها الدولة من اجل بناء المجالس المحلية , من أحزاب , و ادارات , و برامج تنموية , و بين خصوصية المجتمع المحلي المتعدد الاتجاهات و الانتماءات , في القرارات و الحكم من خلال دور العوامل التقليدية , التي تنلع من المناطق الريفية بالدرجة الاولى و التي يستغلها المتنافسون على السلطة لاقتحام الحياة السياسية المحلية خاصة و الوطنية عامة .

تلك العلاقة تاخذ لعين الاعتبار الابعاد السياسية و التاثيرات الاجتماعية في السياسة و السلطة المحلية القانونية .

ان العلاقة بين القانوني و اللارسمي للحكم المحلي هو ما اتفق عليه غالبية المنتخبين بحوالي 18 مقابلة من أصل 30 في البلدية و هذا ما يجعل السلطة المحلية تبرز بالشكل الذي عليه

كما لاحظنا من خلال دراستنا و مقابلاتنا المباشرة الحضور القوي للمعلمين و قطاع التعليم في المشهد السياسي المحلي , و هذا ما يجعلنا نقف قليلا عند الامر لان هناك مبحوث صرح لنا بأن السلطة المحلية لم تتقدم لضعف التسيير بقوله " مادام هناك معلمين و ليس مسييرين مختصين في السياسة و المجتمع لن يكون تنمية " .[1]

و قبل تحليلنا للأمر ننوه الى تفسير ناصر جابي من خلال كتابه حول الانتخابات الدولة و المجتمع إلى قوله أن الانتخابات في المجتمع الجزائري , تتميز بظاهرتين , النخبة و قطاعية الدولة , و انه بعد إعلان

1 مقابلة رقم 09 .

التعددية في الجزائر و فتح المجال لكل القطاعات , أول الفئات تجاوبا هي المعلمين حيث تكيفوا بسرعة , فبدا أن التعددية لم تقضي على الدور الخاص الذي يلعبه المعلم سياسيا , و هو الذي درسه ناصر جابي ميدانيا و توصل إلى أن هناك نسبة كبيرة لحضور المعلم في رئاسة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر كاملة , و هو ما يؤكد عملية التكيف من قبل هذه الفئة التي عانت في المجتمع و تدهورت أوضاعها في السنوات الاخيرة في جميع المجالات . و بهذا نصل الى القول بأن القانون هو من سمح للمعلم بأن يترشح و يدخل الساحة السياسية من الباب الواسع .

حيث أصبح المعلم يشعر بقلة الاحترام في ميدان عمله , و حالته المادية على غرار كل أجير , هذا و أسباب أخرى ربما تناقش في المستقبل ما دفع هذه الفئة الى التفكير و البحث عن مكانة في الميدان السياسي , و السعي لبلوغ السلطة و الحكم و هذا ما يؤكده لنا أحد المبحوثين المنتخبين أن العمل السياسي و التنافس على السلطة المحلية و ممارستها يعتبر " قفازة" , و ليس تخصص أو قطاع معين , بينما يعتبرها الآخرون مسؤولية كبيرة لا يرضون الولوج فيها .

10– 3 – السلطة السياسية المحلية عبر المراحل المختلفة بعد 1985 :

من خلال دراستنا لموضوع السلطة السياسية المحلية عبر المراحل الانتخابية تبين لنا أن فترة التعددية الأولى هي أكثر المراحل عبر التاريخ المعاصر حركية و أكثرها تعقيد و لا استقرار لان البلدية كانت تحت ظل الحزب الواحد بعدها دخول اضطراري مباشر في التعددية السياسية و الحزبية فشاهدنا تسارع للوقائع و الأحداث الذي شمل جميع الأقطار الجزائرية و النظام السياسي ككل , و رغم ذلك كانت هناك حركية . و يمكن تقسيم المراحل كما يلي :

المرحلة الأولى : من 1985 – 1990 :

و هي الانطلاقة الأولى للبلدية بشكل مستقل و مقر خاص , حيث كانت كل السجلات الخاصة بالحالة المدنية تابعة لدائرة بوقدير , إلى أنها تأسست فعليا بعد قرار الدولة بالتوسيع . و هذا ما سهل المهمة للمواطنين و ساهم في فعالية العامل الرسمي القانوني المؤسساتي من خلال كثرة القوانين و التنظيمات استجابة للتغير على مستوى المقر تبعها بتغير النظام السياسي بعد صدور دستور 1998 الذي قرر التعددية.

المرحلة الثانية : من 1990 – 1992 :

تميزت هذه الفترة بحركية متسارعة و علاقة قوية بين السلطة المحلية و المجتمع المدني , حتى الأحزاب المعارضة تأكد لنا ذلك من خلال قول أحد المبحوثين " عشنا مرحلة استقرار نفسي في العمل و الحياة الاجتماعية " .[1]

هذا و لم تسجل شكاوي فيما يخص القرارات المتخذة من قبل المجلس الشعبي البلدي في جميع المجالات رغم قلة الإمكانيات و صعوبة المشهد السياسي في هذه الفترة . و كانت هناك رغبة في إعادة بناء السلطة المحلية من خلال أعضاء منتخبين متخصصين في التسيير حسب ما لمسناه من مقابلاتنا المباشرة معهم . كما أن الوكالة العقارية كانت حيلة للانقاص من مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي في هذه المرحلة . و السؤال الذي يبقى مطروح هو هل كانت بداية لبناء حقيقي قائم على التنظيم الرسمي و أسس الديمقراطية و بناء أحداثي يأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي أم مجرد شعارات ؟ للأسف لم تكتمل العهدة لنتحقق . لان هناك اختلاف كبير حول الموضوع من قبل المبحوثين فهناك من يرى أن البلدية كانت ستساهم في بناء سلطة محلية مصدرها المواطن من خلال مشاركته في القرار , و هناك طرف آخر يؤكد لنا أن السلطة تبقى دائما مبتغى شخصي و ما كانت الجبهة لتنجح

1 المقابلة رقم 30.

لو أكملت المسيرة . بعدها دخلت السلطة المحلية في دوامة كبرى و الجزائر ككل . لذلك كانت هناك فرصة سانحة للاستفادة من السلطة المحلية من قبل أصحاب المصالح .

المرحلة الثالثة : من 1990 – 1997 : عرفت هذه الفترة اضطرابات كثيرة ما أثر سلبا على حركية السلطة المحلية حيث شهدت تغييرات كبيرة في التعيينات و الاستقالات من قبل رؤساء المندوبيات شهدت مرور أربعة رؤساء خلال هذه الفترة , حيث أن العديد من الرجال تهرب من المسؤولية , فأصبحت المناصب تعرض على الناس من خلال العلاقات الشخصية حفاظا على الأمن و السير الحسن للمرافق العمومية , و هذا ما أكده لنا أحد المبحوثين بقوله " الكثير ممن رفضوا السلطة فبحثت الدولة عن أي شخص لسير الأمور مؤقتا ..." . [1]

و عرفت المنطقة هجرة مكثفة لسكان الأرياف نحو المدن و السكن في الأماكن العمومية في أحيان كثيرة , هذا ما صعب مهمة السلطة المحلية في أداء دورها , و أثر على تركيبة المجتمع المحلي , و انتشرت الآفات المختلفة . و من ناحية أخرى يقول لنا أحد المبحوثين " أن تسارع القوانين و كثرتها لم يساعد السلطة المحلية على استيعاب المطلوب و التكيف السريع مع الأحداث , و المستجدات" .[2]

1 مقابلة رقم 24 ,
2 مقابلة رقم 04 .

كما لاحظنا تغليب الطابع الأمني و هذا مشكلة حسب أحد رؤساء المجلس الشعبي البلدي حيث قال أن غياب القانون الذي يحدد هل القضية أمنية أم لا . و بالتالي خوف الرئيس من اعطاء القضايا طابع أمني يحال الى العدالة وفق تحقيق أمني للجهات المختصة . لا يلاحق قضايا و لا يرفع قضايا و ان حدث يقال له ليس من صلاحياتك هي من صلاحيات جهات أخرى . و السؤال المطروح هنا , من هم الجهات المختصة ؟

و هذا ما يدفعنا للقول أن كثرة المواد و النصوص القانونية و النصوص التنظيمية التي جاءت لتنظم مرحلة الطوارئ كانت مكثفة و متعددة و متميزة ساهمت في حركية محلية غامضة و كل من كان له مصلحة استغل الظروف لتمرير مطالبه و استغلال فرصة انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية و الانفتاح ثم العشرية السوداء .

المرحلة الرابعة : من 1997 – الى يومنا هذا :

في هذه المرحلة بدأت الأمور تتضح شيئا فشيئا . و استمرت السلطة المحلية في حركيتها , رغم عدم وجود دينامية فعلية إلا انه كان هناك استمرار للسلطة مع تذمر المواطنين نظرا لعدم وجود مشاريع تخص المواطنين و قلة الموارد من السلطات الوصية التي تستوفي كل المتطلبات و برز العامل غير الرسمي في الحكم المحلي و هذا ما

وضحته لنا إحدى المبحوثات بقولها " القرار الأول في البلدية يعود لأبناء المجاهدين و الشهداء ,....خاصة في توزيع السكنات , الأراضي و اختيار الأرضية لبعض المشاريع الكبرى " وهذا ما لاحظناه في عديد المناطق التي انتشر بها الإرهاب , و حرمت عائلاتهم من عدة امتيازات و مناصب شغل و غيرها .

بعدها بدأ التحول نحو الأفضل بعد الفترة الحرجة التي مرت بها الجزائر ككل . و هنا دخلت السلطة المحلية مرحلة قالت بأنها ستحاول عصرنة البلدية و تحقيق أهداف اللامركزية , ففتح المجال أمام القطاع الخاص و أصبح رجال المال و الأعمال يقترحون مشاريع على السلطة المحلية لانجاز مصانع و غيرها من الاستثمارات لامتصاص البطالة و جلب اليد العاملة . و بدأ المشروع فعلا بمصنع خاص بالقرميد و ذلك بمنح قطعة ارض لرجال الأعمال برئاسة الإخوة رحمون . و كذا إنجاز مصنع خاص بالزجاج و ذلك في إطار عصرنة البلدية .

و مع مطلع سنوات الالفينات بدأت عصرنة الحالة المدنية و ذلك من خلال حجز و برمجة سجلات الحالة المدنية عن طريق الإعلام الآلي داخل الإدارة كلها . كل هذا لم يغير في السلطة المحلية بشكل فعلي ملموس رغم الأموال الباهظة للمشاريع , هناك تنمية صحيح لكن ليس بحجم الموارد أو ليس بمتطلبات المجتمع المحلي .

11- 3 – التحقق من الفرضيات وتحليل النتائج :

تعتبر عملية تحليل الفرضيات والنتائج بمثابة الاستنتاج العام للبحث الذي يتوصل إليه الباحث وهذا بهدف تأكيد الترابط المنطقي بين فرضيات البحث والنتائج المتوصل إليها لذلك تعتبر هذه المرحلة كرابط عضوي بين التحليل والتأويل السوسيولوجي للبحث والنتائج المرجوة من الدراسة .

وبما أننا في حقل علم الاجتماع نحن ملزمون بتحليل الواقع الاجتماعي وفهم الظواهر الاجتماعية وفي هذا العنصر سنعتمد على الانتقال من التحليل والتأويل أو ما يعرف بالتفسير السوسيولوجي إلى مرحلة البرهنة السوسيولوجية هي آلية ناتجة عن التأويل الذي يعتمد استنطاق المفاهيم والدلالات وصياغتها في أطر سوسيولوجية تعمل على تشكل الخيال السوسيولوجي لدى الباحث .

ولذلك سوف نستهل بتحليل الفرضيات في مرحلة التحليل وبالخصوص الفرضيات التي أوردناها على شكل أجوبة مؤقتة ولهذا سنقسم هذا العنصر إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: التحقق من الفرضيات

الفرضية الأولى : يتحدد موقف المنتخبين من تعامل السلطة المحلية مع المجتمع المحلي وفق عوامل التنظيم الرسمي و القوانين المنظمة للسلطة السياسية المحلية باعتبارها مؤسسة تدخل ضمن محددات نموذج الدولة الجزائرية كدولة معاصرة .

من خلال الفرضية الأولى يتضح لنا جليا أن نموذج الدولة الجزائرية تصنف كدولة معاصرة بحكم الوضع الدولي , وهو مرحلة ما بعد الحداثة والراهن السوسيولوجي على أن نموذج الدولة الجزائرية يأثر سلبا على أداء السلطة السياسية المحلية المتمثلة في البلدية وهذا رأي الغالبية من المنتخبين المبحوثين.

من خلال العمل الميداني الذي أوصلنا إلى تأويل (تفسير) سوسيولوجي يعترف بمدى تأثر السلطة المحلية بنموذج الدولة الجزائرية التي تفتقد إلى الصفة المؤسساتية وهناك فئة من المبحوثين التي لا تعترف بوجود سلطة أو دولة جزائرية وتحصرها في نموذج أو صفة القبيلة وهناك من المبحوثين من يرى بأن نموذج الدولة الجزائرية مرهون بالأشخاص وليس المؤسسات وهذه المواقف التي تحصلنا عليها ميدانيا تؤكد صحة فرضيتنا المعتمدة كجواب مؤقت لإشكالية بحثنا .

أما المستوى أو الشق الثاني فنجد بعض التفسيرات تقر بتأثر السلطة المحلية بنموذج الدولة الجزائرية و التنظيم الرسمي الذي يؤطر السلطة المحلية تأثرا

إيجابيا ولكن هؤلاء المبحوثين يشترطون وجود مناخ ديمقراطي ومجال سياسي منفتح على المجتمع المحلي و تطلعاته . وبهذا فتفسيرهم السوسيولوجي لا ينطلق من الواقع .

ووجدنا فئة قليلة وهذا وفق مجمل عينات عملنا الميداني ترى بأنه لا توجد علاقة تأثر بين أداء السلطة المحلية المتمثلة في البلدية نموذج الدراسة و السلطة الرسمية القانونية , وهذا بسبب خصوصية الوضع الجزائري .

ولقد تبين لنا من خلال تحليلنا لهذه الفرضية وباستعمالنا للخيال السوسيولوجي واعتمادنا على البرهنة السوسيولوجية هو أن السلطة المحلية في بلدية وادي سلي تتأثر بشكل مباشر مع محددات الدولة الجزائرية .

الفرضية الثانية : ان ممارسات السلطة السياسية المحلية الظاهرة تخفي وراءها سلطة أخرى تتوزع بين السلطة المركزية و أصحاب المال و العلاقات الشخصية و النفوذ .

في هذه الفرضية توصلنا إلى التحليل السوسيولوجي التالي ووفق المحددات التي تساهم في صياغة التأويل السوسيولوجي كأداة تمكننا من التوصل إلى معايير البرهنة السوسيولوجية ومن جملة التحليلات والنتائج التي توصلنا إليها بخصوص هذه الفرضية وهي تحمل في طياتها ودلالاتها النتائج التالية :

ان السلطة السياسية المحلية في بلدية وادي سلي أفرزت لنا أشكالا و رؤى متعددة حول من يحكم , من له سلطة اتخاذ القرار الى جانب رئيس المجلس الشعبي البلدي و بالخصوص فيما يتعلق بمحددات اتخاذ القرار التي تتميز بالحيادية و سيطرة أصحاب المصالح سواء بشكل رمزي او واقعي ملموس .

كذلك غالبية المبحوثين أكدوا على أهمية آراء أصحاب النفوذ على القرار و المشاريع الكبرى في البلدية , و ذلك باعتراف أعضاء الأحزاب المنتخبين غير المنتمين الى الحزب الذي يترأس المجلس .

الفرضية الثالثة : تتجسد العلاقة بين المركزية المؤسساتية الرسمية و العوامل الغير الرسمية في طبيعة السلطة السياسية و حركيتها و قراراتها.

في هذه الفرضية اعتمدنا على الجانب الرسمي و الجانب اللارسمي في صيرورة السلطة المحلية نظرا للتداخل الكبير بينهما .

لم نعتمد في تحليلنا هذا على التحليل الكمي الإحصائي الذي يفرض علينا التعامل مع أرقام و إحصائيات صماء بل اعتمدنا في تحليل الفرضيات على آليات ومقاربات كيفية تعتمد الفهم والتفسير وقمنا بتوظيف كل المعارف التي

اكتسبناها والتي ساعدتنا بدورها في تشكل ثقافة سوسيولوجية نهتدي بها في بحوثنا .

المرحلة الثانية: تحليل النتائج

تعتبر خطوة أو عملية تحليل النتائج بمثابة الاستنتاج العام وهو حوصلة دقيقة ومحددة للنتائج التي يتوصل إليها الطالب في بحثه والاستنتاج العام هو عبارة عن ربط بين التأويل والتحليل وصياغة النتائج المتوصل إليها وهذه التحليلات هي التي تعبر عن ذهنية الباحث ومدى قدرته على استيعاب و إدراك بحثه من حيث التداخل والتسلسل المنطقي والمنهجي بين خطوات البحث المنهجية وفصول البحث والنتائج التي توصلنا إليها تكمن في صحة تحليل المعطيات والتحقق من الفرضيات .

لذلك فإن عملية تحليل النتائج هي القاعدة الأساسية في استصدار حكم أو تبني موقف أكاديمي يثبت صحة الفرضيات ومدى انسجامها بعاملي التأويل والتفسير وهذه المعايير هي التي تساعد أو تساهم في خلق نوع من التكيف بين معطيات البحث والنتائج المتوصل إليها وذلك لا يكون إلا بتوظيف المهارات المنهجية والقدرات المعرفية التي يمتلكها الباحث في حقل علم الاجتماع .

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هو أننا واجهنا جملة من المواقف تتسم بالضبابية وعدم الوضوح في المواقف والرؤى التي يتبناها الاعضاء المنتخبون تجاه السلطة المحلية ولذلك ينبغي علينا أن نوضح بأن موقف المبحوثين من تعامل السلطة المحلية في بلدية وادي سلي يتجلى في عدة مستويات أهمها ما يلي :

1 – مستوى الخطاب السياسي المحلي و اتخاذ القرار :

الخطاب السياسي و الحكم المحلي هو جوهر دراستنا لأنه يتجسد ويظهر في صورة مواقف يتبناها المنتخبون المحليون الذين يجسدون السلطة وما يميز الخطاب السياسي المحلي الذي تعمدنا استنطاقه لكي ندرك تجليات موقف أصحاب السلطة من المؤسسة البلدية فاستنتجنا ما يلي :

ازدواجية الخطاب السياسي المحلي : لم نهتدي في بحثنا هذا إلى موقف موحد يتبناه الاعضاء المنتخبون بصفتهم كجزء من مجتمع ممثل من طرف السلطة المحلية فمن بين هذه النتائج والدلالات التي تؤكد لنا ازدواجية الخطاب أنه هناك من المبحوثين من كان يتبنى مواقف ازدواجية حول حركية السلطة المحلية وفي كيفية اتخاذ القرارات التي تخص المشاريع الكبرى للتنمية المحلية فهناك من المبحوثين من يجمع بين المبدأ و البراغماتية في مواقفه تجاه أداء البلدية وهناك من يجمع بين القوة والضعف في سياق واحد ومن بين الملاحظات التي تؤكد

وجهة نظرنا حول ازدواجية الخطاب الجامعي هو أننا واجهنا نوع من التحفظات في الإجابة عن أسئلتنا فهناك من يصرح بها شفويا ويطلب منا عدم كتابتها وهذا الواقع الذي يعيشه الخطاب السياسي المحلي ومن منطق الاجتماعي لا يفسر إلا بالاجتماعي يتضح لنا بأن الخطاب السياسي المحلي بصفته منتوج محلي لا يساهم في ديناميكية النسق السياسي ومؤسسات الدولة تعمل بمعزل عن خصوصية المنطقة و متطلبات مواطنيها . ولا تستند عليها في صناعة القرار وهذا وفق منطق دولة المؤسسات والسبب في ذلك يبقى مجهولا على الأقل علنا .

2 – مستوى المجتمع المدني و الوعي السياسي : المجتمع المدني و الوعي السياسي كلاهما موضوع دراسة في تخصصنا الأكاديمي وهو حقل علم الاجتماع السياسي فلقد توصلنا إلى نتائج وهي عبارة عن محاولة قمنا ببذلها من أجل الوصول إلى أهداف مرجوة تفيدنا في بحثنا وهو أن مواقف المبحوثين تكاد تخلوا من فعالية المجتمع المدني , حيث لا توجد مبادرات قيمة لمساندة البلدية في مجال الخدمات العامة . أما على مستوى الوعي السياسي فهو موجود لأنه يتشكل بطريقة شبه عفوية ومكتسبة مع الوقت والتفاعل أما المجتمع المدني كعامل نجاح او فشل أي مجتمع يتشكل من خلال الانخراط في مؤسسات خاصة تهدف إلى تحقيق مصالح أيديولوجية وتعبر عن مصالح سلطة حاكمة ولهذا لم نلمس ملامح

ثقافية للمجتمع المدني من خلال مضامين مواقف المبحوثين تجاه حركية السلطة المحلية , و رغم ذلك هناك شباب واعي بما يحدث لو أعطيت له الفرصة لإبداء رأيه و المشاركة في اتخاذ القرار الذي يساهم في التنمية . و هذا ما وجدناه في دراسة كلودين شولي بعنوان المحلي حيث اقترحت في دراستها تعريفا للمحلي و هو يتغير و يتحول باعتباره انتاجا للتفاعلات التي تحدث بين ما يأتي من الخارج و بين استراتيجيات الفاعلين بالداخل , كما تقترح منهجية تقارب الموضوع , يرافقها توضيحا و مناقشة . [1]

3 – مستوى العلاقة بين السلطة الرسمية و أصحاب النفوذ : : في هذا المستوى نركز على مدى ارتباط السلطة المحلية كبناء رسمي قانوني في ممارسة مهامها ومدى تفاعلها مع المجريات التي تحدث داخل المجتمع المحلي والذي نقصد بهأصحاب المصالح و رجال المال و الأعمال . ولهذا السبب الذي يعتبر بمثابة دافع أثارنا كباحثين في فهم العلاقة بين من يتخذ القرار في البلدية بصفة قانونية و من يساهم في توجيه و نضج القرار بطريقة خفية . أوصلتنا بدورها إلى نتيجة مفادها أن السلطة المحلية لا يمكنها أن تنتج قرارات من دون تداخل عدة عوامل فاعلة تساهمون في تحريك ديناميكية النسق السياسي المحلي . و هذا ما يؤدي بنا الى القول أن السلطة السياسية المحلية ان لم تأخذ بعين الاعتبار مشاركة المواطن

[1] كلودين شولي , المحلي . الأصل و المصطلح , مجلة انسانيات . مجلد 5 , عدد 16 , وهران , جانفي- أفريل , 2002.

و فتح نقاشات تحقق المصلحة العامة و تحقق قيم التواصل و الحوار البناء داخل المجتمع المحلي , لن تصل إلى كيان مؤسساتي يتبنى الشرعية السياسية الدستورية و قادر على المنافسة و مواكب للدولة المعاصرة .

على ضوء هذه التحليلات المستمدة من مستويات التحليل التي اعتمدنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية و التي تتعلق ببحثنا وهي على الشكل التالي:

التنظيم السياسي و الدستوري الرسمي للتنظيم السلطات المحلية و تحديدا البلدية في دراستنا يؤثر بشكل مباشر وعضوي على أداء السلطة المحلية و اتخاذ القرارات سواءا بشكل سلبي أو إيجابي . أي حركية السلطة المحلية مرهون بطبيعة بنية الدولة السياسية والمؤسساتية .

الوضع الداخلي للبلدية يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار و توجيهه وبالخصوص تجربة العشرية السوداء التي أفرزت لناسلطة محلية غير واضحة المعالم بسبب تعطل الدولة الجزائرية في فترة التسعينات .

ان نظام السلطة السياسية المحلية تتبع نظام اللامركزية في إدارة شؤون المواطنين و لها صلاحيات و مهام في مختلف الميادين نظريا , غير أننا في الواقع لاحظنا

وجود نقص كبير في تطبيق البرامج , و نقص في الأداء الوظيفي , حيث أن الأعضاء المنتخبين و هم المسولين عن تنفيذ القرارات , أغلبيتهم بعيدين عن التسيير و هذا ما صرح لنا به أحد المبحوثين يقوله " ما فاهمين فيها والو و حابين روحهم حاجة كبيرة " .[1] و هذا ناتج لغياب التواصل و ثقافة الحوار , إضافة الى غياب ثقافة التسيير و عنصر الكفاءة لدى العضو المنتخب .

و بخصوص الانعكاسات التي أفرزتها قرارات السلطة المحلية سواء بطريقة رسمية قانونية او بتدخل عوامل غير رسمية , فهي مزيج من القبول والرضا والسخط أي انعكاسات تجمع بين السلب والإيجاب كذلك مواقف المبحوثين كانت تحمل جوانب سلبية وإيجابية.

إن النتيجة التي توصلنا إليها هو أننا لم نتوصل إلى موقف واضح يعبر عن مواقف المبحوثين من حركية السلطة المحلية في البلدية نموذج الدراسة لأن هذه المواقف لا تزال في نظرنا مبهمة وتتميز بالتردد والتحفظ فلو طبقنا منطق الديمقراطية "غالبية المقابلات الميدانية" فأن القرار في البلدية يعود الى تدخل السلطة الوصية و أصحاب المصالح خاصة أن المنطقة تعرف بمصانع و مشاريع ضخمة حسب رأي المسؤولين وقيل عنها بأنها مشاريع عادية بأموال باهظة من قبل المواطنين . و هذا ما ذهب اليه رشيد زوايمية في مقاله إشكالية السلطة

1 مقابلة رقم 05 .

المحلية حيث قال أن النظام الجزائري عرف عدة تحولات في المجالين السياسي و الاقتصادي غير أن هذا التطور الملحوظ لم ينصب على طبيعة و مضمون العلاقات العضوية و الوظيفية القائمة بين الهياكل المركزية التابعة للدولة و الهيئات المحلية و التي تتصف بالتبعية و بطابع تسلسلي و تحكمي يتناقض و مبدأ اللامركزية المكرس دستوريا . حيث أدى هذا الوضع الى تمركز مقاليد السلطة بين أيدي الأجهزة المركزية و بروز ظاهرة تهميش النخبة السياسية المحلية . و أمام عجز الدولة على تلبية الطلبات الاجتماعية المتراكمة و المتزايدة, عرفت عدة نواحي من الوطن اضطرابات في منتهى الخطورة , مما أدى ببعض الشخصيات و الأحزاب السياسية إلى محاولة ايجاد الحلول الملائمة للأزمة التوزيعية التي تعاني منها الدولة و التي تتمحور كلها حول تكريس آليات جديدة بهدف إعادة توزيع السلطة بين الجهاز المركزي للدولة و الهيئات الاقليمية , معتمدين في ذلك على تجارب القانون المقارن .... [1]

[1] رشيد زوايمية , إشكالية السلطة المحلية , مجلة انسانيات . عدد 16 , وهران , جانفي – أفريل 2002 .

من خلال الدراسة اتضح لنا أن الحركة السوسيولوجية المحلية هي في استمرارية التنظيم الاجتماعي الرسمي , حيث أن المجال السياسي على المستوى المحلي لا يكون مركزا على المجال الرسمي فقط , بل يصاحبه كذلك المجال غير الرسمي و أن الواقع المعاش يثبت أنه مهما كانت رسمية تبقى بحاجة ماسة الى المنفذ اللاقانوني اللارسمي و يدل هذا أنه يعمل في اتخاذ القرارات السياسية , و تساهم في تشكيل النشاط السياسي كالجمعيات , المساجد , و غيرها .

و عليه فالسلطة السياسية المحلية تعتمد على المجالين الرسمي و غير الرسمي. فلا يمكن تجاهل الأول بدون الثاني فهما يتماشيان معا في مسار واحد و لا يمكن فصلهما, و بذلك كل واحد مكمل للآخر.

يمكن القول أن السلطة المحلية هي نتاج تفاعل حيوي مستمر و معقد يتم في إطار مجتمع محلي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية و غير رسمية يحددها النظام السياسي , و من أهم هذه العناصر الدستور الجزائري أو الفلسفة السياسية للسلطة السياسية الحاكمة , الأحزاب السياسية , جماعات المصالح , الإمكانيات و الموارد المتاحة و طبيعة الظروف العامة للبلد .

ان عملية اتخاذ القرار في البلدية ليس عملية سهلة , لأنها عملية تتميز بحركية بالغة الحساسية و التعقيد . و تشمل عديد المتغيرات و تأثيرات خارجية سواء من السلطة الوصية

و رجال المال و الأعمال التي تتداخل و تتفاعل لتنتج قرارات السلطة المحلية .

إن السلطة السياسية المحلية لا ترتبط فقط بالسلطة الرسمية و القوانين و الدساتير . و إنما تخضع لاعتبارات و طبيعة النظام السياسي للدولة ,

حيث كلما منحت السلطة المركزية صلاحيات أقوى للسلطة المحلية من خلال نصوص قانونية توضح اختصاصاتها كلما ساهم في قرارات قوية للسلطة المحلية.

أيضا تعزيز آليات لدعم الرقابة الشعبية

و هكذا يتضح لنا انه ما بين الجانب النظري و الواقع الميداني مدى يكاد يشبه الصحو و الغيبوبة , أن السلطة السياسية المحلية في الجزائر من خلال نموذج دراستنا لا تبنى على أفكار , حتى لو قيل عكس ذلك , فالسلطة المحلية ممارسة واقعية لا ينبغي من ورائها غير تحقيق مصالح شخصية أولا ثم تحقيق ما يدعى مصلحة مواطنين ثانيا , و هذا ما يؤكده حسن ملحم في دراسته السلطة في المجتمعات المعاصرة (نظرة واقعية)

و لا يمكن أن ننكر حرية صراع المصالح في ظل إطار السلطة المحلية في ظل التعددية حيث نشاهد كل حزب يعتمد مبادئ يرى بأنها يمكن أن تساعده أفضل في الوصول إلى السلطة .

و هذا ما يتضح جليا من خلال كل حزب يصل إلى السلطة , يبدأ بمشاريع و مصالح مجموعته قبل المصلحة العامة التي جاء من أجلها , فبمجرد إعلان النتائج يبدأ العمل و التخطيط لأصحاب المصالح .

أن التحالف الحزبي تساوم على مصالح . فكل حزب عضو في التحالف يدفع ثمنا يتمثل في التراجع عن بعض مبادئه التي يقول بها, أو التخلي عن جزء من مصالح مجموعته التي يدعي تمثيلها لحساب مصالح مجموعة حزب آخر عضو في التحالف ,,,وهكذا حتى يتم التوصل إلى نقطة التقاء ترضي الأطراف أعضاء التحالف .

إن الرضا لا يعني غير التوفيق ما بين مصالح مختلفة , و التوفيق لا يعني هنا غير التخلي عن بعضها , إذ لو كان الأمر غير ذلك لما حدث التحالف . و التخلي عن بعض المصالح يعني الإقرار بوجود مصالح أخرى موازية , الأمر الذي يؤكد بأن كل حزب يدافع مصالح مجموعة معينة و هذا ما اتضح جليا في بلدية وادي سلي من خلال تحالف حركة مجتمع السلم مع جبهة التحرير الوطني .

كلما تناقص دور المواطنين في إشراكه في تسيير شؤون البلدية كلما زادت الهوة بينه و بين الإدارة.

نعم الفجوة بين الأقوال و التطبيق العملي عند أصحاب القرار هو سبب فقدان الثقة , فالشعب الجزائري بطبيعته عنيد لكنه سهل الانقياد للمسؤول الذي يجعل من نفسه قدوة و ينكر ذاته و يضحي بوقته و مصلحته من أجل الآخرين .

لابد ان تدرك السلطة المحلية أن مفاهيم العالم قد تغيرت بحيث تكاد التنمية أن تختصر كل العلوم في الوقت الراهن , زمن العولمة و الانفتاح , و ذلك لا يكون إلا بالانطلاق من المحلي .

إن المناقشات حول السلطة المحلية تبقى قائمة و تستلزم إدماج العديد من الفواعل مثل , مشاركة المجتمع المحلي , و التي يمكن أن تتركز في المشاريع التي تخص البيئة , مشاريع الصرف الصحي , المشاريع الزراعية , و مشاريع العناية الصحية , اضافة الى الخبرات الفنية و الموارد المالية ,

و إستراتيجية واضحة لكيفية اختيار البرامج و انتقاء المنفذين في الإطار الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع المحلي . و البحث عن أشكال تواصل قوية تسمح بتصميم رسائل قوية و إيصالها في الوقت المناسب , و التعاون من جميع الأطراف .

إن السلطة السياسية المحلية عنصر أساسي في بناء مجتمع متوازن و قادر على المنافسة. و ذلك بإرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية من خلال إشراك المواطنين في المشاريع الكبرى للتنمية , و عليه ,

– يتعين على السلطات المحلية ان تدرس مختلف الاهتمامات و متطلبات المجتمع و أن تكون على اتصال دائم مع مختلف الجهات الخاصة بالمجتمع المدني و أن تسعى إلى إشراكه في التنمية المحلية المتواصلة لمجتمعاتها .

كذلك ينبغي أن يكون للسلطات المحلية الحق في إقامة و تطوير الشراكات مع جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ولا سيما المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المحلي و مع القطاع الخاص و غير ذلك من أصحاب الاختصاص و أصحاب المصالح

هذا و ينبغي على السلطة المحلية النظر إلى الحوكمة المحلية الفعالة و الحكومة الالكترونية باعتبارها عنصر من عناصر الإدارة الجيدة , و تعبيرا عن الممارسة الديمقراطية .

إن السلطات المحلية المنتخبة إلى جانب العوامل التقليدية تشكل العناصر الرئيسية لحركية و ديناميكية السلطة المحلية التي تتعاون مع بعضها , و مع ذلك لها مجال من الاستقلالية وفق قوانين تنظم ذلك .

تتطلب الحوكمة المحلية تكامل الجهود لذا على السلطات المحلية أن تعزز قدراتها و إمكانيات مواطنيها و موظفيها التنفيذيين التي تمثل العامل الرئيسي في الرقي

و الاستمرار مع متغيرات المجتمع و العالم , و التعاون و التنسيق بين السلطة المحلية و القطاع الخاص و المجتمع المحلي عنصر أساسي في عملية التقدم و التطور .

إن السلطة السياسية المحلية في الجزائر من خلال بلدية وادي سلي أتت من أجل تحقيق مصالح مجموعة من الأفراد , و لا تستمر في الصورة التي فيها إلا من أجل هذا الغرض . و تظل في هذا النطاق مهما تبدل أشخاصها و مهما تبدل أشخاصها و مهما اختلفت خطاباتهم , سواء في فترة الأحادية أو التعددية , سواء أتت بانتخابات أو بغيرها .

هذا و يبقى السؤال مطروحا

لماذا هذا الحكم المحلي لم يتغير و يواكب الحراك الاجتماعي ؟

1 – المراجع باللغة العربية :

1 – 1 النصوص القانونية و التنظيمية

النصوص القانونية

الدساتير :

1 – دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1963

2 – دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976

3 – دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1989

4 – دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996

القوانين العضوية , القوانين , الأوامر (أهم القوانين) :

1 – الأمر 67 – 24 , المتضمن قانون البلدية , الصادر في 18 جانفي 1969 .

النصوص التنظيمية :

المراسيم الرئاسية :

1 – المرسوم رقم 81 – 372 , المحدد لصلاحيات البلدية والولاية و اختصاصاتها في قطاع السياحة المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 .

2– المرسوم رقم 81 – 374 , المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتها في قطاع الصحة .

3 – المرسوم رقم 81 – 381 , يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتها في ميدان الحماية و الترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين .

4 – المرسوم رقم 81 – 388 , يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتها في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية .

المراسيم التنفيذية :

1 – المرسوم التنفيذي رقم 90 / 230 , المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب العليا في الادارة المحلية , المعدل و المتمم , الصادر في 25 /1990/07 .

2 – المرسوم التنفيذي رقم 266/90 , المحدد لحقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدول و واجباتهم , الصادر في 1990/06/25 .

1 – 2 الكتب :

– أبو القاسم سعد الله , **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900** ج.1 , بيروت , مكتبة دار الغرب الاسلامي , 1992 .

– أبو زيد فهمي مصطفى , **النظم السياسية و القانون الدستوري** , دار المطبوعات الجامعية .

– العطار فؤاد , **مبادئ القانون الاداري** , القاهرة , دار النهضة , 1992 .

– الطماوي سليمان , **القانون الاداري** , القاهرة , دار الفكر العربي , 1971 .

– الطماوي سليمان , **شرح نظام الحكم المحلي الجديد** , القاهرة دار الفكر العربي , 1980.

قائمة المراجع

- الطماوي سليمان محمد , **الوجيز في القانون الاداري** , مصر , مكتبة عين شمس , 1985 .

- الطعامنة محمد محمود , عبد الوهاب سمير محمد , الحكم **المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير** , القاهرة , المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2005 .

- الكايد زهير , **الحكمانية –قضايا و تطبيقات –** القاهرة , المنظمة العربية للتنمية المحلية , 2003.

- الشيخلي عبد الرزاق , **الادارة المحلية** , دراسة مقارنة , الاردن , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان , 2001.

- الزيات عبد الحليم , **في سوسيولوجيا بناء السلطة** , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 1990.

- الزغبي خالد , **تشكيل المجالس المحلية و أثرها على كفايتها** , القاهرة , مطبعة أطلس , 1984 .

- الزغبي خالد , **القانون الاداري و تطبيقاته في المملكة الاردنية الهاشمية** , عمان 1989.

- بالنديه جورج , **الانتروبولوجيا السياسية** , ترجمة : جورج ابي صالح , بيروت , مركز الانماء القومي , 1986 .

- بدر الدين إكرام , **دراسات في نظم الحكم** : الديمقراطية في الدول النامية , القاهرة , دار الثقافة العربية , 1991 .

- بعلي محمد الصغير , **المالية العامة** , الجزائر , دار العلوم عنابة , 2003 .

قائمة المراجع

– بوشعير سعيد , **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة** –النظرية العامة للدولة و الدستور – , جزء :1 , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية ‘ 1986 .

– بوشعير سعيد , **النظام السياسي الجزائري** , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 2013 .

– توهيل محمد , فايز أبو هنطش , **سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي** , ط. 1 , دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع , 1998 .

– حافظ ابراهين و آخرون , **السيادة و السلطة** –الآفاق الوطنية و الحدود العالمية – , ط1, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2006 .

_ حقيقي نور الدين , **الخلدونية و العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية** , ترجمة: الياس خليل , وهران , المطبعة الجهوية .

_ عبد الوهاب محمد رفعت , **مبادئ و احكام القانون الاداري** , منشورات الحلبي الحقوقية , 2005 .

_ عبد الوهاب سمير , **الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة** , جامعة القاهرة , 2003 .

_ عوابدي عمار , **دروس في القانون الاداري الجزائري** , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 1974 .

_ عواضة حسن محمد , **الادارة المحلية و تطبيقاتها في الدول العربية** : دراسة مقارنة بيروت , المؤسسة العربية للطباعة و النشر و التوزيع , 1983 .

قائمة المراجع

_ دال روبرت , **التحليل السياسي الحديث** , ترجمة : علاء ابو زيد , ط.5 , القاهرة , مركز الأهرام للترجمة و النشر , 1923 .

- مغربي عبد الغني , **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون** , ترجمة: محمد الشريف حسين , الجزائر , المؤسسة الوطنية للكتاب , 1986 .

_ محيو أحمد , **محاضرات في المؤسسات الادارية** , ترجمة : محمد عرب صاصيلا , ط.4 الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 2006 .

_ ملحم حسن , **التحليل الاجتماعي للسلطة** , الجزائر , منشورات دحلب .

- محمد فايز عبد سعيد , **الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي** ,ط.2, بيروت , دار الطليعة للطباعة و النشر , 1988 .

_ رشيد أحمد , **الادارة المحلية** : المفاهيم العلمية و النماذج التطبيقية , القاهرة , دار المعارف , 1981 .

_ سعودي محمد العربي , **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر** _ الولاية _ البلدية 1516 _ 1962 , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية .

_ شيهوب مسعود , **أسس الادارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر** , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية .

_ طبيب مولود , **أحكام السلطة السياسية** , ط.1 , الجزائر , دار الخلدونية للنشر و التوزيع , 2006 .

_ وليام لابيار جون , **السلطة السياسية** , ترجمة : الياس حنة الياس , بيروت منشورات عويدات , 1977 .

_ زايد الطبيب مولود , **علم الاجتماع السياسي** , ط.1 , ليبيا , دار الكتب الوطنية بنغازي , 2007 .

1 _ 3 المجلات :

_ الطعامنة محمد , **اشكالية المركزية و اللاموكزية الادارية في نظم الادارة المحلية في دول العالم الثالث** , مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية , مجلد .9 , عدد .39 , جامعة بغداد 2002 .

– عبد الجليل رعد , **مفهوم السلطة السياسية :** مساهمة في دراسة النظرية , مجلة سياسات دولية , عدد.37 ,

_ ناجي عبد النور , **دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة : تجربة البلديات الجزائرية** ,دفاتر السياسة و القانون , عدد.1 , ورقلة , جامعة قاصدي مرباح , جوان 2009 .

_ سنوسي معمر , **تاريخ ولاية الشلف** , مجلة الصراط , عدد .1 , الشلف 2013 .

_كلودين شولي , **المحلي : الأصل و المصطلح** , مجلة انسانيات , عدد .16 , 2002 .

_ زوايمية رشيد , **اشكالية السلطة المحلية** , مجلة انسانيات , عدد.16 , 2002 .

1 _ 4 الندوات و الملتقيات :

_ الطعامنة محمود محمد , **نظم الادارة المحلية** , (المفهوم , الفلسفة, الأهداف) , الملتقى العربي الأول في الوطن العربي , صلاصة , عمان , 18 _ 20 أوت 2003 .

_ الشيخلي عبد العزيز، **العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية:** دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بيروت، 2002.

_ ربحي كريمة , برهان زهية , **وضع دينامية جديدة لتفعيل لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية** , دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات , البليدة , جامعة سعد دحلب .

1 _ 5 المواقع الالكترونية :

- أكرم سالم , "**حقائق و معايير عن الادارة المحلية أو الحكم المحلي** ", الحوار المتمدن ,عدد.2258 , على الرابط :

http : //www.ahewar.org

- باروين محمد , **من مفهوم السلطة السياسية** , الأربعاء 22 سبتمبر 2010 , على الرابط www.libya-watanona.com/adab/...mb220910a.htm

تاريخ تصفح الموقع : 4 أكتوبر 2014 .

1 _ 6 الموسوعات :

_ جميل صليبا , **المعجم الفلسفي** , دار الكتاب اللبناني , 1978 .

_ غانم السيد عبد المطلب أحمد , موسوعة الادارة العربية الاسلامية , **الادارة العربية الاسلامية** , مجلد . 2 , المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2004 .

_ مذكور ابراهيم , **معجم العلوم الاجتماعية** , مصر , الهيئة العامة للكتاب , 1975 .

2 _ الكتب باللغة الأجنبية :

- Dictionnaire philosophie, ED du progrès, Moscou, 1985.
- Harbi mohamed ,**l'algerie et son destin** , croiyants ou citoyens ,paris ,edition : areantère , 1992.
- Heymann, **les libertés publiques et la guerre d'algerie** . paris : L.G.I.J , 1972 .
- Russell**, Power** : a new social analysis, Georgallen and unwin, London,1954.
- Modiergrouce, **The government of great Britain** Methium 1965.
- Osbern David, **Teadgaebler, Reiventinggovernment**: how the entrepreneurialispritistransforming the public sector, NY, addisonwesley publishing, Company, 1992.
- Lasswell and m.kaplan,**power and society:** a frame work for social enquiry , yaleuniv . press, 1950.

1-الهيكل التنظيمي للبلدية:

تصنف بلدية واد سلي حسب آخر هيكل تنظيمي ضمن الدرجة الثانية من 20.000 نسمة إلى 50.000 نسمة والمقسم حسب المصالح التالية:

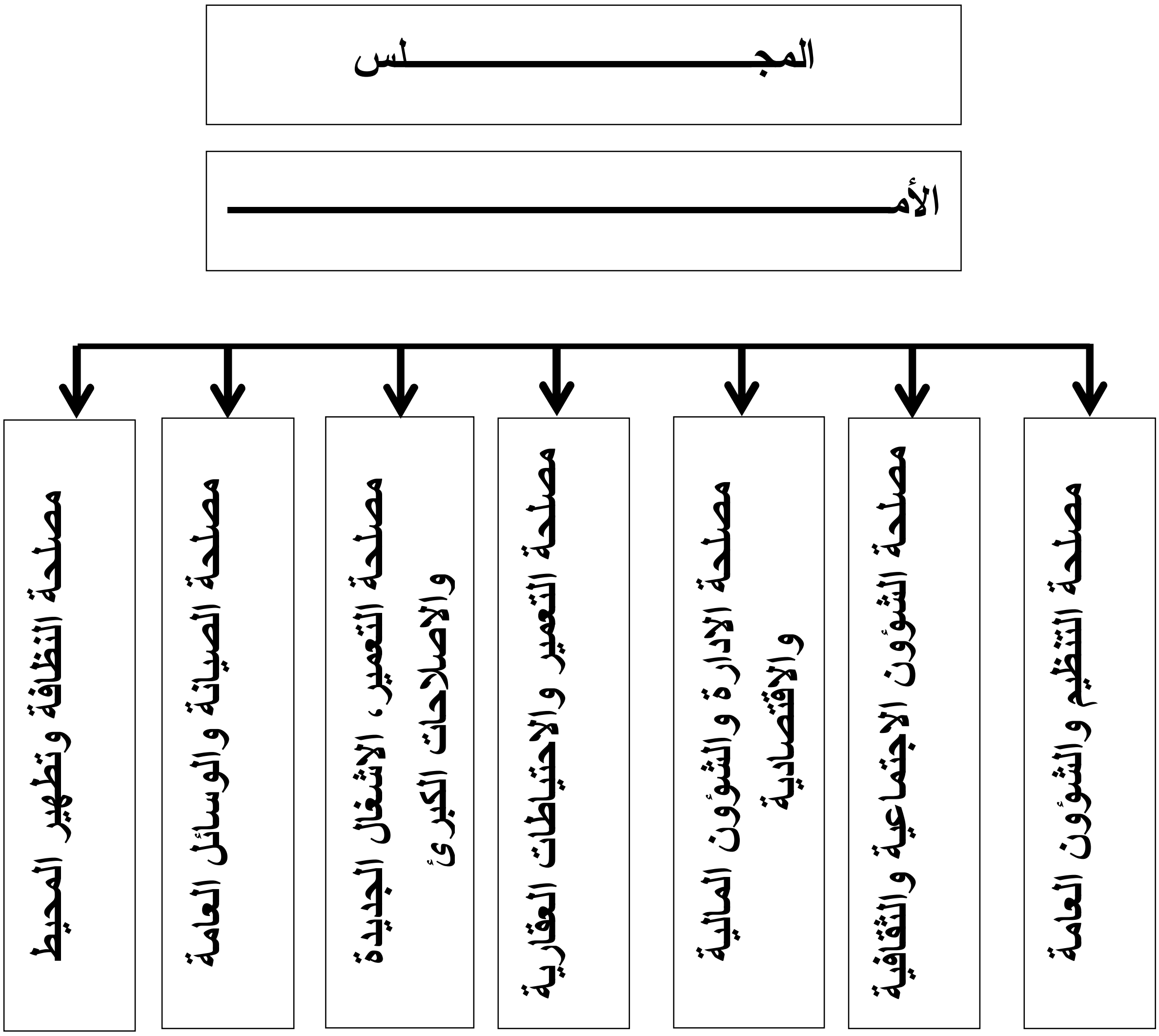

2- **قائمة اسمية لرؤساء البلدية أثناء الحزب الواحد : حزب جبهة التحرير الوطني قبل التقسيم الاداري من 1962 الى 1984** . و التي كانت تضم :

1- بوقدير

2 – وادي سلي

3 – الصبحة

الرقم	اللقب و الاسم	الصفة	التاريخ	ملاحظة
01	قندوز محمد	رئيس بلدية مؤقت	1962- 1963	انهاء مهامه
02	محمد ثابت جيلالي	رئيس مندوبية	1963- 1965	
03	بلحاج بن زيان هاشمي	رئيس مندوبية	1965- 1969	
04	عبد الباقي ميلود	رئيس مجلس بلدي منتخب	1970- 1974	
05	العربي عبد اللطيف	رئيس مجلس بلدي منتخب	1975-1976	استقال من منصبه
06	بن عبورة خليفة	رئيس مجلس بلدي		عوض العربي عبد اللطيف
07	عقيل محمد	رئيس مجلس بلدي منتخب	1980-1984	

3- رؤساء البلدية في مرحلة التعددية منذ 1985 الى يومنا هذا :

الرقم	اللقب و الاسم	الصفة	التاريخ	الانتماء	ملاحظة
01	معمري عبد القادر	رئيس مجلس بلدي منتخب	1985-1988	جبهة التحرير الوطني	توقيف عن المهام
02	لحمر العربي	رئيس مجلس بلدي	1989-1990	جبهة التحرير الوطني	عوض معمري فترة 6 أشهر
03	مغيث أحمد	رئيس لجنة مؤقتة	01-06-1990	محايد	فترة 6 أشهر
04	بهلول خليفة	رئيس مجلس بلدي منتخب	1990-1992	الجبهة الاسلامية للانقاذ	توقيف عن المهام
05	طويل الجيلالي	رئيس مندوبية	1992-1994	محايد	إستقال
06	قروزي محمد	رئيس مندوبية	1994-1995	محايد	إستقال
07	بن عبورة بن عبد الله	رئيس مندوبية	1995-1996	محايد	توقيف عن المهام
08	بن عابد خليفة	رئيس مندوبية	1996-1997	محايد	
09	عمر محمد	رئيس مجلس بلدي منتخب	1997-2002	جبهة التحرير الوطني	عهدة كاملة
10	معزوز عبد القادر	رئيس مجلس بلدي منتخب	2002-2007	جبهة التحرير الوطني	عهدة كاملة
11	معزوز عبد القادر	رئيس مجلس بلدي منتخب	2007-2011	جبهة التحرير الوطني	إستقال
12	عبورة محمد	رئيس مجلس بلدي بالنيابة	2011	جبهة التحرير الوطني	متوفي
13	مصنوعة محمد	رئيس مجلس بلدي بالنيابة	2012	الجبهة الوطنية الجزائرية	
14	خليفة بن عابد	رئيس مجلس بلدي منتخب	2012 الى يومنا هذا	جبهة التحرير الوطني	

4- بحث علمي حول حركية السلطة السياسية المحلية في الجزائر

– دراسة سوسيولوجية لبلدية وادي سلي –

يعتبر العمل البلدي عقد شراكة بين البلدية و المواطن و تنظيمات المجتمع المدني و القطاع الخاص الذي يمكن ان يكون شريكا و منافسا للمؤسسات البلدية و يعمل على تحسين مستوى أداء الخدمات العامة .

و في إطار ذلك نجري هذا البحث الميداني و الذي عنوانه : حركية السلطة السياسية المحلية. دراسة سوسيولوجية لبلدية وادي سلي.

الرجاء مساعدتنا في اتمام بحثنا على أكمل وجه و التعاون معنا قدر الامكان.

الجنس:

السن:

المستوى التعليمي:

طبيعة السكن:

المنصب الحالي:

طريقة وصولك الى المنصب:

- الخلفية التاريخية للمنطقة أرضا و شعبا . ماذا تعرف عن منطقتك؟ عن موقعها , تاريخ وصول الشعوب اليها, الخلفية السياسية للمنطقة؟

الاطار المكاني للبلدية :

القرى التابعة للبلدية و التي لها دور بارز في السلطة:

ما الذي يميز هذه البلدية :

ما هي خصوصيات أهل المنطقة:

ماذا تعرف عن الحركة الجمعوية: من منظمات ابناء الشهداء و المجاهدين و الكشافة و غيرها :

هل لديك احاطة بصلاحيات الجماعات المحلية:

أعضاء المجلس الشعبي البلدي و انتماءاتهم الجزبية :

كيف يؤثر الاعضاء على اتخاذ القرارات:

هل هناك دخل للمسجد او الزاوية او رجال الاعمال في قرارات البلدية :

هل امكانيات البلدية تكفي للترقية الاجتماعية :

هل التعديلات الدستورية أثرت في صلاحيات البلدية حسب رايكم:

ما هي المجالات التي تختص فيها البلدية و ما هي المجالات التي لا تختص بها:

ما هي التاثيرات الخارجية في اتخاذ القرار ؟ و في انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي؟

ما هي مسؤولياتك تجاه المواطنين ؟ و الموظفين و ما الذي تستطيع تقديمه للبلدية؟

ما الذي يتضمنه يوم عمل عادي من مهام و مسؤوليات ؟

ماالذي تستطيع قوله عن الفريق الذي يعمل معك ؟

هل هناك تدرج وظيفي في بلديتكم؟

ما هي المشاكل التي تواجهها في مهامك اليومية؟

ما هي الموارد المتاحة لتادية وظيفتك؟

ما هي التغييرات الجوهرية التي حدثت او تتوقعون حدوثها في فترة انتخابكم ؟

ما هي نقاط قوة بلديتكم؟

هل تشعر بأنك راض عن العمل الذي قمت به و عن طريقة تسييرك للامور؟

ما هي طبيعة العلاقة بينك و بين الموظفين ؟ هل هناك تدخل للوساطة؟

كبف يتم ايصال التوجيهات و الادوار الخاصة بتنظيم و تخطيط العمل للموظفين (مثلا استعمال مذكرات مصلحية و مراسلات للدلالة على ان الاتصالات رسمية و مباشرة؟

....)

هل يسمح للعمال المشاركة في اتخاذ القرارات و التوجيهات ؟

ما هي علاقة المصالح ببعضها البعض؟ (مثلا علاقة عمل و اتصال رسمي , جداول, مراسلات,مذكرات او عن طريق الهاتف او المقابلة المباشرة)

هل لديكم شبكة داخلية للاتصالات الاعلامية (النت)

اذا نعم , هل ترون انها تسهل العمل و الاتصال او العكس تستخدم سلبيا؟

ما هي اعظم انجازاتك في البلدية

هل يوجد تعاون و تنسيق بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي و رئيس البلدية في مجال تقديم الخدمات ؟

هل تعمل بصورة افضل في فريق او بطريقة اخرى ؟ كيف تعمل تحت الضغط؟

ما هي ساعات العمل التي تفضلها؟

ما طبيعة العلاقة مع الولاية و الدائرة ؟ و كيف يتم اتخاذ القرارات و عقد الصفقات و المشاريع الكبرى؟

هل هناك اتصالات و تعاملات مع وسائل الاعلام و متخصصين؟

هل هناك اتصالات مع بلديات أخرى خارج الولاية اوبلديات عربية او شركات عربية؟

يقال أن هناك تناقض او فجوة بين الخطاب و واقع الممارسة و هذا التناقض أدئ الى ازمة الثقة بين المواطنين و السلطة المحلية و هذا ما يترتب عليه تلاشي عطاء الافراد و حماستهم مقابل التقاعس و عدم المبالاة في حركة تفاعلهم اليومية على كافة المستويات ... ما رأيكم في ذلك؟

الفهرس :

مقدمة 05

الفصل الأول : ماهية السلطة السياسية المحلية في الجزائر

تمهيد 29

1- 1 ماهية السلطة السياسية 30

1- 1- 1 تعريف السلطة السياسية 32

1-1 – 2 مقومات السلطة 37

1-1- 3 أشكال السلطة السياسية 39

2 – 1 ممارسات القوة السياسية 39

2 – 1 – 1 السلطة 41

2- 1 – 2 النفوذ 42

3 – 1 – ممارسات السلطة السياسية 44

3 – 1 – 1 السلطة السياسية المباشرة 44

3 – 1 – 2 السلطة السياسية المجسدة 45

3 – 1 – 3 السلطة السياسية المؤسسة 47

4 – 1 أنماط تنظيم السلطة السياسية 48

4 – 1 – 1 التنظيم الرسمي 49

4 – 1 – 2 التنظيم غير الرسمي 50

4 – 1 – 3 العلاقة بين التنظيم الرسمي و التنظيم غير الرسمي 51

5 – 1 مفهوم السلطة المحلية و مقوماتها 52

5 – 1 – 1 مفهوم الادارة المحلية 53

5 – 1 – 2 أسس الادارة المحلية 54

5 – 1 – 3 أهداف الادارة المحلية 55

5 – 1 – 4 الفرق بين الادارة المحلية و الحكم المحلي..... 56

6 – 1 مفهوم السلطة المحلية 59

6 – 1 – 1 تعريف الحكم المحلي 59

6 – 1 – 2 مقومات السلطة المحلية (الحكم المحلي) 60

7 – 1 فلسفة و أهداف الحكم المحلي 64

7 – 1 –1 النموذج الأنجلو ساكسوني 66

7 –1 – 2 النموذج الأوروبي 66

7 – 1 – 3 أهداف و مبررات الحكم المحلي 67

8 – 1 العوامل البيئية المؤثرة في الحكم المحلي 73

8– 1 – 1 **العوامل الجغرافية و الطبيعية**..... 73

8 – 1 – 2 العوامل التاريخية 75

8 – 1 – 3 العوامل الاجتماعية و الثقافية 76
8 – 1 – 4 العوامل السياسية 77
8 – 1 – 5 العوامل الاقتصادية 78
خلاصة الفصل 79

الفصل الثاني : مفهوم البلدية في الجزائر و تنظيمها

تمهيد 80
1 – 2 تعريف البلدية 81
1 – 2 – 1 تعريف البلدية في الدساتير الجزائرية 83
1 – 2 – 2 تعريف البلدية في القوانين المتعلقة بالبلدية 84
2 – 2 نشأة و تطور الادارة المجلية في الجزائر 85
2 – 2 – 1 المجالس المحلية المنتخبة أثناء فترة الاحتلال الفرنسي 86
2 – 2 – 2 المجالس المحلية بعد الاستقلال 90
3 – 2 أهمية السلطات المحلية و دور البلدية 92
3 – 2 – 1 في المجال الاجتماعي 93
3 – 2 – 2 في الميدان الثقافي و الفني 94
3 – 2 – 3 في مجال الأمن و حماية البيئة 96
4 – 2 إحداث البلدية في الجزائر و خصائصها 97
4 – 2 – 1 إحداث البلدية 97
4 – 2 – 2 خصائص البلدية 98
5 – 2 هيئات البلدية و ادارتها 99
5 – 2 – 1 المجلس الشعبي البلدي 99

5 – 2 – 2 رئيس المجلس الشعبي البلدي 100
5 – 2 – 3 إدارة البلدية 100
6 – 2 صلاحيات البلدية 102
6 – 2 – 1 صلاحيات المجلس الشعبي البلدي 102
6 – 2 – 2 صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي 108
خلاصة الفصل 119

الفصل الثالث الميداني : دراسة بلدية وادي سلي – الشلف – الجزائر

تمهيد 121
1 – 3 الخلفية التاريخية و السياسية للمنطقة 123
2 – 3 نشأة بلدية وادي سلي و موقعها الجغرافي و الاستراتيجي 128
3 – 3 خصوصية المنطقة و أهلها 133
4 – 3 بنية التحالفات و الصراعات 134
5 – 3 السلطة المحلية و الرسمي 135
موقف رؤساء المجلس الشعبي البلدي و المنتخبين من القانون المنظم للبلدية
6 – 3 تأثير الوضع الداخلي للبلدية على فاعلية السلطة المحلية.....139
3-7 السلطة اللارسمية في البلدية و علاقتها باتخاذ القرار 143
8 – 3 موقف المواطنين من السلطة المحلية 146
9 – 3 العلاقة بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية 147
10 – 3 السلطة السياسية المحلية عبر المراحل المختلفة بعد 1985.....151
11 – 3 التحقق من الفرضيات و تحليل النتائج.....156

خاتمة 167
قائمة المراجع
الملاحق
الفهرس
الملخص

ملخص :

إن السلطة السياسية المحلية كما تبدو من النظرة المتعجلة الأولى مجال معقد فيتساءل العام في ظل التحولات و تضارب الآراء , عن كيفية إتخاذ القرارات , كيفية حركيتها و من له السلطة القانونية و من له السلطة التنفيذية ...

و عليه ستحاول هذه المذكرة دراسة واقع السلطة السياسية المحلية في الجزائر بالدراسة الميدانية السوسيولوجية لبلدية وادي سلي ولاية الشلف – الجزائر – بالتركيز على العوامل الرسمية و الفواعل غير الرسمية في إتخاذ القرار , و العلاقة بين السلطة القانونية و النفوذ في البلدية , لأنها الركيزة الأساسية للدولة , و التطور لا يكون الا بالانطلاق من المحلي . و ذلك من خلال المراحل الانتخابية المختلفة , بعد الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية السياسية , الى يومنا هذا . و انعكاسات ذلك على المجتمع المحلي .

The Summary :

The power of the local Authority as seen from the first hasty view is the complex area , so the publics wonders in the light of changes and conflicting views . About how decisions are made , how they move and who has the legal authority and the executive Autority ...

According to it , this summary will tray to study the reality of the local political power in Algeria in the field sociological study of the municipality of Oued Sly – province Chlef , Algeria. And focus on the official and non-official factors in decision making and relationship between the legal non-authority and influence in the municipality because it is the basic foundation of the state , and Development is not only to start from the local . And through the various stages of the elections , after the transition from one –party system to political pluralism , to this day , And its implications for the local community.